



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

Princeton University Library



32101 077792982

اصول فقه مدن

Majāmi' al-hagā'iq

حاشيته في

مَجَامِعُ الْحَقَائِقِ

طُبِعَ هَذَا الْكِتَابُ لِأَجْلِ صَالِحِ أَفَنْدِي الْقُرَافَةِ

معارف نظارت جليله سيند في ١٧ ذى القعدة ١٣١٧

و ١٠ نوفمبر في رخصتنا مه في حايرودر

محمود بك مطبعة سيند

طبع اول منشدر

١٣١٨

امروا حد لا يقبل التقد

Digitized by Google

من حیث ایصالها الی الاحکام وہی
الکتاب والسنۃ والاجماع والقیاس
اما بشرع من قبلنا والتحریر

ووجه الضبط على وجه يكشف مغفواتها ان الدليل الشرعي
آتا ومنه اذ غيره والوجه انما يتلو فالكتاب والآفاق
وغير الوجه انما قول كل مجتهد عصر من حيث هو كذا لك
فالاجمال والا فالبقاس والحصر الاستقراء فلا يضر الارمال
في القسم الاخير واما الالهام والتقليد فليسا من الدليل
الشرعي والكتاب والنت والاجماع اصول مطلقة واوله
ثبته لاحكام واما البقاس فمواصل من وجه لاستناد
الحكم اليها ظاهر دون وجه لابتناء على علم مستنبط
من موارد الكتاب والنت والاجماع فالحكم بالتحقق مستداليا
وان البقاس في الظاهر الحكم منها وتغير الوصف من المخصوص
الى العموم لا غير اذا دخل المسمى من حيث هو في اثبات الاحكام
وتبني الشرائع بل هو مفوض اليه ولا يترك في حكم احد من الناس
قال المناجج اصول الفقه ثلثة الكتاب والنت والاجماع والاصل الرابع
البقاس المستنبط من هذه الثلثة

راجع الی بعضی از اینها
 الا ربیع ای جزء الاصول نیست بکاره
 من الاربعه من بعضها راجع الی بعضها
 و بعضها اسے کلہا کا بعضی کہ بعضی
 انہ بعضی ان شے من قبلہ من بعضی و بیانہ
 علیہم انہم شے نہ انہ ازادہ من الانبیاء
 علیہ السلام و از خبرہ الرسول من غیر خبر
 علیہا الا انہ راجع الی کتاب الاحکام و دلیل
 ان قصہ کل کتاب اسے کتاب
 ان خبرہ الرسول کہ کتاب الاحکام و دلیل
 انہ راجع الی کتاب الاحکام و دلیل
 و لم یخبر بہ الرسول فی بعضہا و دلیل
 الاربعہ کہ کتابہا راجع الی بعضہا من
 فی شے نہ نقص من الاربعہ
 راجع الی بعضہا

٢
التحرى بوزن الجوز لئلا يقع منه بوجوه
بجانب العمل بها في كثير من الأحيان
في الصلوة والركعة والاثاب والاداء
ونحوها في مافصولا في كتب راجع الى الله
الاربعة لان الامامة على شريفة عند الحق
وورثته الستة والاثار منها ما روى
ان الصحابة استبشبت عليهم الصلوة
فقدوا واهلوا ثم ذكروا ذلك في رسول
صلوات الله عليه وسلم استحسن ولم ينكر
عليهم فليس عليه ساكنا في شريعة التحري

[illegible]

والعرف والتعامل والاستصحاب

والعمل بالنظر هو اد الاظهر والاخذ بالاجتناب

قبل هو عمل
بأنواع الدين
قال في الحاشية
هو راجع الى
قوله عز وجل
مع ما يريكم
اسلوا ما لا
يرىكم
م

١
هما جتان فيما لم يخالف الشئ ونص الفقهاء وبسبب المبرور
في آخر بحث الاجماع ان الاصح ان التعامل الكلي في غير
زمن الاجتهاد معتبر فيما لا يتغير فيه كالتعامل الكلي في زمن
ولذا قالوا استعمال الناس حجة ادرهما بعضهم في قوله عليه
سأله المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وبر عليه اتمم
الناس السبيل وغيره بضعف هذا الحديث وانه ينسب على
عموم الحديث على المجتهدين وغيرهم واما على خصوص
التعارف بما في زمنهم والاول خلاف ما صرح به المشايخ
والثاني خلاف ما هو المخار عند كثير من المتأخرين وادرج
بعضهم في الاجماع وبصرح في حاشية هذا المقام ولا يخفى
ان الاجماع الشرعي المراد ههنا هو اجماع المجتهدين
فلا ان يخصا بما في زمنهم الا ان يقال لما كان ما هو مدار
حجته الاجماع الشرعي وهو عصمة الكل عن الخطأ هو مدار
حجته العرف والتعامل المتعاقب ولذا قال في الحاشية
هما ملحقان بالاجماع ولم يقل داخلان فيه اس المؤلف

٢
هو الحكم بما لا يتحقق
بأنواع الدين
قال في الحاشية
هو راجع الى
قوله عز وجل
مع ما يريكم
اسلوا ما لا
يرىكم
م

٣
يعني العمل بالنظر هو اد الاظهر
واجب عند انتفاء دليل فوته
او بساويه وبما رفته قبل هو راجع
الى الاجماع المتعقد عليه وبطل
مشروعية لدفع الضرر عن المسلمين
ونفي التخصيص فيقول الى الكتاب
والسنة الوارد من منها وبطل
الى الاستصحاب وبصرح في الحاشية
ولا يخفى ضعف اس المؤلف

الاستحسان في بطلان ما يدل بغيره
القياس في دونه لا يرد الإجماع والفرقة
والقياس في الشيء قد يطل على القياس
الخاصة وهو هذا المذهب داخل في القياس
المطلق الذي هو أحد الأربعة وبطلان
الأول بعضه داخل في الكتاب وبعضه
في السنة وبعضه في الإجماع وبعضه
في القياس من الموقوف

والفرقة ومذهب الصحابي ومذهب كبار
شيوخ الكلب من
التابعين والاستسكان والعمل بالأصل
والقاعدة الكلية ومعقول النص وشهادة الطب

والعمل بالأصل أي الرابع راجع إلى
القياس وقيل إلى الإجماع
لكونه مجتمعا عليه من المذهب

قد نتج بها على الحكم الشرعي
وبعمل بها عند انتفاء دليل خارج
كما قلنا إذا علم اختلاف الأحكام
في حكم العمل بأحد أو أهم شهادة
أو لم يكن الترجيح دليل خارج
لكنها راجعة إلى قول جده السلام
استفت قبلك ثم

مذهب الصحابة المجتهد فيما اتفقوا واجمعوا ولو سكونا فجة
لكن ليس كلامنا فيه بل هو إجماع لا يتوهم خروجه من الأربعة
وفيما نزل منه الشهادة لكونه مما قسم به البلوك واشتمر
ولم يظهر خلاف فبما أيضا إجماع كما لكونه ولا كلام
فيه أيضا وفيما اختلفوا ليس بحجة بل يجوز المخالفة لكن
لا يجوز لأحد أن يقول بالرأي قولاً خارجاً عن قولهم
ولا كلام فيه أيضاً وإنما كلامنا ههنا في مذهب الصحابة
المجتهد لا نلزمه الشهادة لكونه مما لا نعلم به البلوك ولم
نظهر خلاف فيه بين الصحابة فوطئ بالسنّة وجمعه على غيرهم
سواء أكن فيه الرأي أو لا عند أبي بكر الرأزي واليزدي
وتمسك الأئمة وفخر الأسم واليه اليسر والمناخون وما كنت
والسنّة في قوله القديم وأحمد في إحدى روايته إذا لطف
السمع من جهة الله عليه وسلم وقد يرجع إلى قولنا على وزن
اتبوعهم باحسان حيث مرع التابعين البهم باعتبار الإجماع

والاستحسان في بطلان ما يدل بغيره
القياس في دونه لا يرد الإجماع والفرقة
والقياس في الشيء قد يطل على القياس
الخاصة وهو هذا المذهب داخل في القياس
المطلق الذي هو أحد الأربعة وبطلان
الأول بعضه داخل في الكتاب وبعضه
في السنة وبعضه في الإجماع وبعضه
في القياس من الموقوف

المذكور في الترتيب
الاول ويعلم
بالمتابسة
الاولى كيفيها
الاولى الى الترتيب
المذكور في
التعريف
الاولى

وكذا الحكم الكمال وعموم البلوى ونحوهما
فراجع الى الاربعة ثم ذلك المصلح

ان استدلال بالشكل الاول بضم القوا احد الكيفية

التي هي مسائل الاصول في صغرى

سهلة الحصول بخرج المطلوب النقص من القوة الى

هي صغرى موضوعها جزئي من خبريات موضوع المسئلة
ومحلولها وصف موضوعها فحصلت من موضوع المسئلة ذات
وعنوانه من غير انقطاع امر آخر اجنبى ولهذا كانت سهلة الحصول
قبل وصف الصغرى بكونها سهلة الحصول لانها من قبيل حمل
الكلمة على ما هو جدير له وورد بان حمل الكلمة على خبريات كثيرة
فلا يكون سهلاً بل نظراً عن قربا في النظرية وانت تعلم ان
الاكثر ليس كذلك وهو كاف في الفن وورد ايضا بانه يترجم
كون النتيجة ايضا سهلة الحصول واجب بان الاطراد
في وجه النتيجة غير واجب وقيل ان هذا القيد مخصوص بخرز

التي هي عموم البلوى
بمعنى بناء على الضرورة
الحكم بطهارة الجواهر والابواب المتقدمة فان
ما خرج بعض المواد النقص من العلوم البلوى والاولى
لا تؤثر في طهارة الجواهر البتة البتة
ولو اخرج الكل مما ينقص من اصل اذ ينزل
من اعلى بلائها من طين وجوهر
راجع الى النقص الذي له على علوم الجواهر
وبناء الامر على السر ابن النعمان

فمنه يفرق بين ما هو لازم في نفسه وبين ما هو لازم في غيره
 فلو كان العلم بالادلة الشرعية من حيث هو لازم في نفسه
 لكان العلم بالادلة الشرعية من حيث هو لازم في غيره

وقيل الاحكام من حيث بنوعها بالادلة
 وقيل الادلة والاحكام لعل الحق ما ذهب اليه الا
 الاحكام الشرعية من حيث بنوعها بالادلة

واختاره الامام الفخر في قوله ان جميع مباحث الاصول
 يمكن ان ترجع الى احوال الاحكام من حيث الثبوت بالادلة
 كما يمكن ان ترجع الى احوال الادلة من حيث اثباتها بالاحكام فلا
 وجه لجعل الموضوع الادلة والاحكام جميعا لان تعدد موضوع العلم
 الواحد لو سلم جوازها لانتكث في كونه خلاف الاصل وعلى تقدير
 امكان ارجاع جميع المباحث على كل منهما كان يمكن العمل بالاصل
 بان يجعل موضوع العلم اداء الحكم الشرعي فقط او الدليل الشرعي
 فقط وعند امكان الاصل لا يبعد عنه فهو مضموع الحكم
 او الدليل ولما كانت ثبوت الحكم هو المقصد والاصل
 كان اولى في الاغبار فكان الموضوع هو الحكم من حيث
 الثبوت فلما كان الغرض من العلم هو استنباط الحكم
 من الدليل وكان الدليل هو ما يتبين في الاغبار في امر
 الاستنباط وكان ارجاع جميع المباحث الى احوال
 الدليل ايجوز واهل من ارجاعه الى احوال الحكم
 لكون المباحث المتعلقة بالدليل اكثر ولكون اعتبارها في الحكم
 اليها اشد واكثر بخلاف مباحث الكلام كان الموضوع هو الدليل

من حيث ثبت بالادلة الشرعية وتفاوت
 الجحش المتعلق بكيفية استنباط
 الاحكام من الادلة راجعة الى قول
 الادلة واعلم انها الزائدة وموضوع
 كل علم ما يبحث فيه عن امر اخر الزائدة
 فيكون كلاهما موضوع الاصول وجعل
 احدهما من المخاصم والاخر
 من اللواحق حكم غاية ما في الباب
 ان مباحث الادلة اكثر من مباحث
 دونه الاغبار استثنى ذلك لا يقتضي
 الاستقلال في الموضوعية ولما كانت
 بين الادلة والاحكام اضافة مخصوصة
 وكان مرجع محمولات المسائل والقرائن
 الدالة على كونها اضافة ولكن
 بعض الغرض ناشئة عن الادلة وبعضها
 عن الاحكام وكان بينهما مناسبة
 فلهذا وجده حكمة لم يبعد العلم بها
 وفيه نظر لان في ذلك عدم
 عدول عن الاصل من غير ضرورة في

فمنه يفرق بين ما هو لازم في نفسه وبين ما هو لازم في غيره
 فلو كان العلم بالادلة الشرعية من حيث هو لازم في نفسه
 لكان العلم بالادلة الشرعية من حيث هو لازم في غيره

فمنه يفرق بين ما هو لازم في نفسه وبين ما هو لازم في غيره
 فلو كان العلم بالادلة الشرعية من حيث هو لازم في نفسه
 لكان العلم بالادلة الشرعية من حيث هو لازم في غيره

من حيث ثبت بالادلة الشرعية وتفاوت
 الجحش المتعلق بكيفية استنباط
 الاحكام من الادلة راجعة الى قول
 الادلة واعلم انها الزائدة وموضوع
 كل علم ما يبحث فيه عن امر اخر الزائدة
 فيكون كلاهما موضوع الاصول وجعل
 احدهما من المخاصم والاخر
 من اللواحق حكم غاية ما في الباب
 ان مباحث الادلة اكثر من مباحث
 دونه الاغبار استثنى ذلك لا يقتضي
 الاستقلال في الموضوعية ولما كانت
 بين الادلة والاحكام اضافة مخصوصة
 وكان مرجع محمولات المسائل والقرائن
 الدالة على كونها اضافة ولكن
 بعض الغرض ناشئة عن الادلة وبعضها
 عن الاحكام وكان بينهما مناسبة
 فلهذا وجده حكمة لم يبعد العلم بها
 وفيه نظر لان في ذلك عدم
 عدول عن الاصل من غير ضرورة في

فمنه يفرق بين ما هو لازم في نفسه وبين ما هو لازم في غيره
 فلو كان العلم بالادلة الشرعية من حيث هو لازم في نفسه
 لكان العلم بالادلة الشرعية من حيث هو لازم في غيره

واختاره المتأخرون من أنه هو الأول

ثم موضوع كل علم ما يبحث عن عرضه

لفظ كل جهنا ما اورده تقييماً
يشمل هذا التعريف موضوع
كل علم أي علم كان ولم يبالوا إلى
إيهام ما يخالف المقصود من
ظهور الأمر ووضع المراد ومثل
في عبارات المتأخرين أكثر
من أن يختص م

الشرعية من حيث ثبت بها الأحكام قال في الحاشية
الموضوع اختار في دهره اتفان في المحل على الاتفاق ما كان
هو الأقوى والأول على أن الأصل عند المجوزين أيضاً هو العلم
انتهى ثم الحجة معتبر في هذا الموضوع كما اشترنا الآاتنا
شيوخها وقلة اعتبارها في مثل هذا المقام يتركونها اعتماداً
على الاتفاق والظاهر في هذه الحجة كالعلم في الحجة
الابنية قال ابن الهام موضوع علم الأصول ليس التسمي
من حيث العلم باحواله القدرة اثبات الأحكام لانها
المكتفين اخذ من شخصياته وبالفعل في المسائل انواعها
والواعها فالمراد بالاقوال ما يرجع إلى الاثبات انتهى كانه
بشر الـ ما اشار إليه بعض المحققين من أن فائدة قيد
الحجة أن جميع العوارض المبعوث عنها في العلم لابد أن يكون
لها مدخل في المعنى الذي صار قيدا للموضوع ولما كان
التصديق بالموضوعية التي كانت من المقدرة مسبوقاً

هذا هو الموضوع الذي هو العلم بالحق
والذي هو العلم بالحق الذي هو العلم بالحق
والذي هو العلم بالحق الذي هو العلم بالحق
والذي هو العلم بالحق الذي هو العلم بالحق

[illegible]

وقيل بخرجه المشايخي كادراك الامور

العزبته له او نخرج مسافرنا الى
البحر

لہ بالتعجب واما العارض للخاص للرج الاعم
لا بد انشا

کاکھراڑہ للچوان بابا کرکے

یعنی یا معرض بخبرہ انما یکون عرضاً ذاتیاً اذا کان ذلک الخبر
مسویاً له واما اذا کان اسم فیس معرض ذاتی بل غریب
لا یبحث عنه فی العلم لان الاعراض الاحتمل بواسطه الخبر
الاعم تعم الموضوع و غیره فلا یکون عرضاً مطلوبه بلو ذلک
لان کل شئ له استعداد مخصوص به فهو ذلک الاستعداد
و طالب الامر و اعراض محیضه ہی المسماة بالانوار المطلوبه
ولانک انها یکون مختصه به لاحاطه شئ له و غیره و المبحث
عنه فی العلم هو الانوار المطلوبه اذا المقصود منه معرفه حال
الموضوع کالان من حیث هو انسان و الا حق یومسط

٤
البحر والاعلم كالبحر من احوال
الانسان واحكامه بل من احوال البحر
لما بحث عنه في العلم كان موضوعه
الانسان بل بحث في علم كان
موضوعه الحيوان اذا دون له وايضا
اذا جعل الاخرى تبسط الاسم
من الاعراض الذاتية التي بحث
عنها في العلم يلزم اختلاط مسائل
العلم الاسمي الذي هو موضوع
اعلم بمبائل العلم الادنى اي
الذي موضوعه اخص اذا كان
الاعلم موضوعا لعلم كذا قالوا
وكلا الوجهين ضعيفان
اسماء

م
لا يزالون في
العلم من عاقبة
الفتح على من
النفوس على
الحاقد وقد يظن
الباقي والفتنة
الذي يمشي
يؤثر في كل
على المستطاع

والخارج الاخص كالغنى للانس بالجملة
والعارض للخارج المبين كالحسرة
للماء بالتأخر فعارض غريبة ثم البحث
عن الاعراض الذاتية اما كون موضوع
المسئلة عين موضوع العلم مطلقا نحو
الدليل مثبت الحكم او مقيد بعرض فانه

لانها وان كانت عارضة لذات المعروض الا انها
ليست مستندة اليها وفيما غريبة بالقياس الى ذات المعروض
فم ينسب اليها بل سميت اعراضا غريبة بخلاف الغنى الاول
لانها مستندة الى الذات في الجملة استنادا يقديري فلهذا
نسبت الى الذات وسميت اعراضا ذاتية والعلوم لا يبحث
فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها لان الحق في العلم بان
احوال موضوعه والاعراض الذاتية للشيء احوال له في الحقيقة

والتأخر في الوجود
فما يبحث في احوال
الاعراض الذاتية
في العلم كذكره بعض المتأخرين
الاشياء لا يبحث في العلم عن الاعراض
لانها من ان يبحث في العلم عن الاعراض
الغريبة للموضوع اما ان يبحث في العلم
ان يبحث في ذاتها كالمعرض في ذاته
الذاتية من حيث العلم كالمعرض في ذاته
غنية عن العلم كالمعرض في ذاته
الذاتية من حيث العلم كالمعرض في ذاته
الموضوع والتحقيق المتعام مقام
ابن الهيثم الذاتية
والمراو يبحث عن الاعراض
على ما في موضوع العلم كالمعرض في ذاته
موضوع العلم كالمعرض في ذاته والاعراض
وعلى هذا القياس لا يبحث عن احوالها
والقياس لا يبحث عن احوالها
وعن احوال الاعراض وان كان
منها نوعا من الدليل يسمى

نحو الدليل المأول يفيد الظن ^{بأنه} وأما نوعه ^{المستند به}
 مطلقا نحو الامر يفيد الوجوب ^{الواجب الذي لا ينفك عنه} او مقيدا نحو الامر
 المعارن ^{بغير} بقصر منته الا باجته يفيد الا باجته
 وأما عرضه ^{بغير} الذاتية مطلقا نحو الخاص وجوب
 القطع او مقيدا نحو الخاص المأول يفيد
 الظن وأما نوع العرض الذاتي مطلقا نحو
 المطلق وجوب الحكم مطلقا او مقيدا نحو
 المطلق المعارن بما يوجب حكمه المقيد
 وجوب الحكم مقيدا

فيكون المأول عرضا ذاتيا للدليل
 السمي على الإطلاق منقشة
 لكنها كغيرها منقشة في المثال
 لا يفيد بها عند المحققين
 م

أي نوع موضوع العلم في نفسه إثارة
 له أن النوع كونه حكم النوع
 فإن الامر نوع من الكتاب
 ولستة أيضا وهما نوعان من
 الدليل السمي
 م

هذا مبني على كون المطلق نوعا
 من الخاص الذي هو جوهر
 ذاته لا موضوع والمنقشة على كونه
 عرضا ذاتيا لا يفتقر إليها م

[illegible]

وہو انظم المنزل علی رسولنا صلی اللہ علیہ وسلم

تعالے علیہ وسلم المنقول عنہ تواتراً

اولہ مباحث خاصہ بہ و مباحث مشترکہ

بینہ و بین السنۃ اما الخاصۃ

قوله المنزل من التنزيل أو الانزال حُسرَج بالنظم الغير المنزل
وان كان مضمونه وحيث طبقا كالا حديث القدسيه
والنبويه واعلم ان هذا ظاهر على ما استخرجت في كيفيه انزال
القرآن من ان تعلقف الملك لفظه ومفاه من الله تعالى
تعلقا روحانيا او تحفظا من اللوح المحفوظ وينزل بها
فيلقيها على النبي صلى الله عليه وسلم لانه ح يكون
المراد المنزل بنظمه ومفاه والكتاب على هذا القول
منزل كدكت بخلاف الا حديث وظاهر ايضا على
قول من قال ان حبر بل التي اليه المعنى وانه عبر

[illegible][illegible]

في نقل متواتراً حسيج به سائر الأفعال من مفسد العادة والقرآن
المفقولة بطريق الشبهة أو الأحاد وفيه رد على من قال
النقل متواتر في كل طبقة إلى أن يثبت له رسول
صلوات الله تعالى عليه وسلم ليس يلزم في القرآن
بل يكفي الشبهة ابن المؤلف ٥ وان الكتاب
أما هو النظم المنزل وهو كونه أصلاً أصلاً لزم له النقل
تواتراً البتة حكم العادة لتفسيره وداعي النقل فمالك يمكن منقولة
تواتراً ثبت أنه ليس بنظم منزل فليس بحجاب فخطأ
هذا يكون قوله في التعريف المنقول تواتراً الزيادة
التوضيح وتحقيق المفهوم وللاشادة بالطريق ثبوت
النظم المنزل ابن المؤلف

فالمُنْقُولُ بَلَا تَوَاتُرٍ لَيْسَ يَقْرَأُ قِيلَ مُطْلَقًا
عنه مع الله عليه وسلم
وَقِيلَ فِي الْجَوْهَرِ لَا فِي الْهَيْئَةِ وَالْأَوَّلُ
عنه مع الله عليه وسلم

أما التواتر بمعنى في التمر أن مطلقا ولا بين التواتر في جوهر
لفظه وهيئة والمراد من جوهر اللفظ لا يختلف بخطوط
المصاحف والمراد من هيئة ما لا يختلف بالخطوط وهو ما لا
من قبل الأداء كما يحركات والادغام والاشغام والردم والغيم

لا تات القران
عاجز فليس الذراع
عجزه كما نضد من النخاع
ولا مجاز كونه اصلا
ومحتاج الى الازوال
فما كان كذا
قطعا الان الحار
اذا كان خروبا
همسند قوم
فوقه عند خسر
الآخر فتمت
الاحسن

والنصر وتحتفد العزة ، وأفردوا فالو لان القرآن يجت
اجزاء من أدراجها ، وما هو من سبل الاداء ، ولكلها
ايضا من أن فخرها ان يكون متزنا وايضا ان توافر
النظم فثبت قواعد البيت ، واداءه لان النظم لا يقيم
اللاب ولا يصح الوجوده ، وانما الالقاء ، وكيفية السك

علم التواتر مع
 كنى القضاة بعد
 دمايس محمد بن
 بنو تواتر
 مائة اثنى عشر
 الحفظ بما عرفت
 له كذا فاذن
 انا عن تواتر
 وفور بن
 ٢٠

قوله كلها مشهورة أي أحاديث
متواترة الفصحى أما إن يراد
مشهورة عن الرسول وعن القراء
وأما إن يراد مشهورة عن الرسول
فقط ذهب الكل منها جماعة
لأبوابهم قالوا لأن القصة
التي نسبت إلى الأحاديث

وقيل كلها مشهورة وعن ابن الجوزي
القراءة آحاداً وتواتراً وأما مشهور بان صح
سند ولم يبلغ درجة التواتر

أرجال السبع نسب كل من القراءة واحداً والتواتر لا يحصل بهذا العدد فضلاً
عما اختلفوا فيه قلنا إن نسبتها إليهم لا يختص بهم بالقصد للاشتغال بها وتعلمها
واشتهارهم بذلك لأنهم هم النقلة خاصة بل عدد التواتر قد كان موجوداً
في كل طبقة إلى أن انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأن المدرك
لحصول التواتر حصول العلم واليقين عند العدد لا العدد وحصول العلم
في كل مرتبة ثابت وثبت التواتر ولا بدالات إلى العدد والحاصل
أن ذهب المخفون إلى أن القراءة السبع لا يعمد ونافع وعاصم وحمزة
وكسائي وابن كثير وابن عامر والقراءة الثلاثة الزائدة عليها لم يثبت
وإن جعفر وخلف متواترة في كل مرتبة إلى أن انتهى إلى الرسول
صلى الله عليه وسلم فسرها في جميع الأعصار والأصناف من غير
تكرار في وقت من الأوقات وهو القواب لا يكابر في شيء من ذلك الأجل

بأن السبع
الصلح المصنف
من مشهور بان صح
سند لم يبلغ
درجة التواتر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر

وَأَمَّا شَاذ بَانَ لَا يَصِحُّ سُنْدُهُ وَأَمَّا

مَدْرَج بَانَ زَيْدٌ عَلَى وَجْهِ التَّفْسِيرِ
كَقِرَاءَةِ وَلِيٍّ أَخٍ أَوْ اخْتِيارٍ

كقراءة ملك يوم الدين بصيغة
الناصب ونصب اليوم ونصب
القراءة النصب وقال السجدة
المعتمد عندائمة القراءة ان المراد
بالقراءة التي ليست بشاذ
كل قراءة ليس لها خط المصحف
الامام مع صحة النقل ومجئها على
الوضع من لغة العرب قال
ابوشامة متى اخل احد هذه
الاركان الثلاثة اطلق في
تلك القراءة شاذة
ان الموكف

٤
اخرجهما سعد بن منصور وكقراءة ابن عباس عليكم
بجناح ان يفتحوا فضلا من ربكم في مواسم الحج اخرجوا
النهارى والاصحاب رضي الله تعالى عنهم ربما كانوا
يدخلون التفسير في القراءة ايضا وبياننا لانهم يفتنون
لما نقلوه عن النبي صلى الله تعالى وسلم قرأنا فهم انونا
من الالتباس وربما كان بعضهم يكتب مع دنا من
يقول ان بعض الصحابة كان يحبب القراءة بالمعنى
فقد كذب كذا ذكره ابن الجوزى ولها قول سادس
وهو الموضوع لقراءة الخراساني وهي القراءة التي جمعها
ابو الفضل محمد بن جعفر الخراساني ونقلها عنه ابو القاسم

انما هو في المتن

الاصحاب رضي الله تعالى عنهم ربما كانوا
يدخلون التفسير في القراءة ايضا وبياننا لانهم يفتنون
لما نقلوه عن النبي صلى الله تعالى وسلم قرأنا فهم انونا
من الالتباس وربما كان بعضهم يكتب مع دنا من
يقول ان بعض الصحابة كان يحبب القراءة بالمعنى
فقد كذب كذا ذكره ابن الجوزى ولها قول سادس
وهو الموضوع لقراءة الخراساني وهي القراءة التي جمعها
ابو الفضل محمد بن جعفر الخراساني ونقلها عنه ابو القاسم

הערה:

فغير المتواتر ليس له حكم القرآن لكن
يكون بمشهوره الزيادة على النص

لأنه منقول نقول عن النبي عليه السلام العادل والفتاح
على سبيل الاشتهار فيجوز به الزيادة على النص كما
الاحاديث المشهورة خلافاً للملكية وبعض الشافعية
قالوا انه ليس بقرآن كونه غيبه متواتر ولا بخبر صحيح
العمل به اذا لم ينقل خبراً وهو شرط صحيح الخبر حتى قال الامام
اجمع المسلمين على ان كل خبر لم يصرح بكونه خبراً
عن النبي عليه السلام ليس بحجة ولا عبارة بظاهره
قلنا المنقول عن النبي عليه السلام انما هو ان ادخبر
ولما انتفى الاول لانها والتواتر يقين اثباتي فعمل
به كما في الخبر واكثر احواله كونه خبراً مأموراً بالاجماع
لا بثبوت له واقرض عليه اولاً بان لزوم احد الامرين
من القرآنية او الخبرية ثم لجواز ان يكون مذموباً للنقل
اعتقده وذكره في معرض البيان لما اعتقده وثابتاً

لَا كُفْرًا لَكَ عَنْهُمْ لَعْنًا
الشبهة وجواز القلوة - (م)
جواز من المحدث ونزاحة الجنب
والكاف والنفس وغير ذلك

۴
۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

علی حبر و لایم ان ہذا یوجب
تفاد و الحاصل ان الخطا یس الّا

[illegible]

وَنَفِي لَفْظٍ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ وَقْعَ التَّرْتِيبِ مِنْهَا
نَقْدًا وَتَأْخِرًا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَذَلِكَ
لِأَنَّ وَضْعَ الْلفْظِ مُقَدِّمٌ عَلَى سَائِرِ الْأَعْتَابَاتِ
بِالذَّاتِ وَسَابِقٌ عَلَيْهَا بِالْأَعْتِبَارِ وَدَلَالَتُهُ بِمَعْنَى كَوْنِهِ
بَحْثٌ يَحْصُلُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ نَبْشٌ آخِرُ مَوْضِعِهِ بِالذَّاتِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۵- حجة القسطنطينية
 اى الاما القسطنطينية
 اثباتية بها من
 انفع والطبي و
 والبيوت
 ان الصلوات فيه و
 المنيرة صفة الامم

ایجا بآخر
ولانه علی المغنی و
و خفا
ایجا بآخر بعد کمال واحد
من الاقام امور یغیر فی کل
واحد منها و جا فیضا ربع
ای معانیها التي اخذت من
تکلیف المعانی کما خاص مثلاً
ماخوذ من قولهم اخض فخذ
کذا ای انفرجه و هذا الامور ان
ما ذکر القدم من المص لم یفرض
لے المن لفظ فانه فی
نظر الامور لے مع
بستقصی فی المسودات
ان المؤلف

والمقدم على الاستعمال لان
صحة الاستعمال
على الدلالة والاستعمال
مقدم على الوقوف
وبناء القريب
الموافق لما ذكره
في الاصل
ومقدم من قديم
باعتبار
على ما يعتد به
ولا ايضا وجه

قوله فوجب اليقين
ببراهين وصادق

التي هي القطع
ببراهين المتكثرة
مطلقة سواء
استدل بها في
الاعتقاد او في
العمل من غير
ادراك من ادراك
دواعيها فصار
فان كبريت غير

من حيث هو هو فوجب اليقين فلا يخفى
زيادة بيان لكونه بينا في نفسه

يعني اذا
تجدد من
العارض
وتخلل من
الموانع
م

قد ايجبة بمعنى هذه التعريفات فذكرت هنا باعتبار شتمها
في مثلها فجزان يكون لفظ واحد خاصا بغير مشترك
باعتبار آخر فان قلت انقسام اللفظ الى المشترك
من جهة تعدد الوضع والى العام والخاص والجميع المكون من جهة
ما وضع له لئلا يجهل فيما له في تقسيم واحد بل لا يبين
ان يقسم مرة الى المفرد والمشارك ويقسم مرة اخرى
الى العام والخاص والجميع المكون ويدرج ما وضع له في
كل من المفرد والمشارك فيها قلت لما لم يتعلق غير منضم
لكونه مفردا ولم يرتب عليه من حيث كونه مفردا حكم
اصلا تركوا ذلك انقسم وادرجوا المشترك بادنى
حاجة في التقييم اليها فصار للنشر وتسهيل للفظ وحرا
لبحث الامة بهم بعدده والامر في مثل بين ان المولى
في ولا يتحمل بيان تفسير وان اخفى بيان تقرير
وتفسير م

التي هي القطع
ببراهين المتكثرة
مطلقة سواء
استدل بها في
الاعتقاد او في
العمل من غير
ادراك من ادراك
دواعيها فصار
فان كبريت غير
التي هي القطع
ببراهين المتكثرة
مطلقة سواء
استدل بها في
الاعتقاد او في
العمل من غير
ادراك من ادراك
دواعيها فصار
فان كبريت غير
التي هي القطع
ببراهين المتكثرة
مطلقة سواء
استدل بها في
الاعتقاد او في
العمل من غير
ادراك من ادراك
دواعيها فصار
فان كبريت غير

لكن لا بد من ان يكون
 له من النسل ما يورثه
 من غير ان يدخل
 في النسل او يورثه
 من غير ان يدخل
 في النسل او يورثه

لرجل والمرأة واحكامهما الشرعية
 متفاداة جدا ولا يتناول
 انفسه الا كذلك بل يتناول
 انفسه او متفقة الاحكام
 او مختلفة غير فاحشة هو
 النوع كالرجل والمائة م
 تكون المائة وكونها واحدا
 بالنوع يقتضي استدراك
 فيه او كثير محصور في تعريف
 الناحية على انها وان كانت
 من الواحد الاعتباري
 لكن كونها واحدا بالنوع
 غير ظاهر وان ادعى
 صاحب التلويح كونه كذلك
 اية
 في الظاهر نوع وجنس
 بالواد وامره بين
 اي اللفظ الموضوع للشخص
 جزئي كلفظ زيد علما للشخص
 م

وقد يفيد الظن بالعوارض فادخل فيه
 الامر والنهي والمطلق والمقتضى كما ادخل
 شخص خبرني كزيد او نوع كرجل ومائة
 او جنس كالنسان واما العام من

شبه الانسان جنسا والرجل نوعا بناء على لسان اهل
 الشئ واصطلاحهم وان لم يكن كذلك على اصطلاح
 الميزانيين وبما ان اعتبار هذا الشئ في هذا الباب
 ليس على ذاتيات الاشياء وعرضياتها وحقايقها لعدم
 تعلق احكامها عليها بل انما هو على احكامها
 الشرعية المختلفة جدا والاحكام المتفاداة تفاديا
 كثيرا في نظر اهل الشئ بمنزلة السخايق المختلفة
 في نظر الميزانيين فمتبادلا افراد متفاداة الاحكام
 جدا هو الجنس في اعتبار اهل الشئ كالنسان لانه متناول

نفسه على انفسه
 في اللفظ
 كذا

۳
 لا بد فقیہ احمد از غنی
 منیر حکیم اعظم از غنی
 لا بد از الطی و لا بد از
 لا بد عنده منیر
 هم رفته اند
 بکنه بنشینم انجی
 اند کم کمال کسی ولا صفه
 اهلان ابنا مکان
 مخصوصه لک لک
 اسکون من جیب
 کس جیب ناکس
 سرت کباب ربا
 لغو امراه املاط

و هو مذهب العراقيين من اصحابنا كالكرخي والخصاص
وجهور المتأخرين كالقاضي زید ومن تابعه وهو قول
جمهور المقرئین وذكر عبد القاهر البغدادي في كتابه
ان هذا مذهب الامام ابی حنیفة واصحابه ویرل
عليه مسائلهم لنا اولاً ان اهل اللسان اجتوا بالعمومات
في الاحكام القطعية لا يقال لانهم فهم ذلك العموم
من العام من حيث هو هو يجوز ان يفهموا بالقرائن
والكلام في عام المجردها لنا نقول لا التفات لهذا الاحتمال
بل لو ثبت الفهم بالقرائن فيها والا فيحكم بالفهم عن نفس
اللفظ ولو فتح هذا الباب للزم ان لا يثبت للفظ
مفهوم خلا لاحتمال ان يفهم بالقرائن وثانياً ان اللفظ اذا
وضع لمعنى كان ذلك المعنى لازماً ثابتاً لذلك اللفظ

۷ فالواقض العام
على شادلان مطلقا
سنى بالتخصيص اصطلاحا
تجلى تحت مجتبه لا تجوز
فقد حتى لا يخصص
و لا ايضا ما يخص
والله بكل شئ عليم
الاحتمال في خصوص كل
قطعا في العموم لا يقال
المجاز ايضا تابع فيجوز
النجوز كما يجوز في
فلا يكون انما من قطع
مدلول مع انه عندكم
لانا نقول ليس شيع
في انما من شيع لا يورث
ومثل شيع المجاز لا يورث
الشبهه والا ينافى القطع
شيع التخصص فلا محل
في العام من حيث هو
على بعض من حيث هو
الطارق الموجب
الموجبه

عند الحاجة
خلاته واليوم
فيكون لارنا
نقوم وليل
كالخاص
فقط الان
وليل الجار
وليل الجار
وجاز ارا
بلاد ليل
على اللغة
وهي نزل
على ليل
على ليل

او غیرہ و سوا کان فاما او غیر
 ذلک بقوله علیہ السلام
 لبس للقاتل میراث
 ولا یرث المسلم الکافر
 و الکافر المسلم و اما معشر الانبیاء
 لا نورث اقلنا او لا انه
 یعتقد الایحاج علی ذلک
 فالخصص هو الایحاج و اخبار
 الایحاد التي اجتمعت
 الایحاد علی احکامها
 ابنه

فیفید الوجوب لا الفرض فیجوز تخصیصه
 بها و التوقف عند قوم منهم
 ابو سعید مینا و ثبوت الادنی عند قوم
 منهم المشی و هو الواحد و الثلثة و التوقف
 ۱۶۸۲ ۱۶۸۲

ای بخبر القیاس ابتداء کما یجوز تخصیصه بقطعی
 یعنی اذا کان العام ظاهراً منہم تخصیص العام
 المتواتر ابتداءً بها عندهم لان الظنی تخصیص
 بالظنی قلنا قد عرفت حال کونه ظاهراً و لان الایحاد
 خصوا قوله داخل لکم ما وراؤکم الذی هو عام
 فی نکاح المرأة علی عمتها و خالتها بقوله صلی اللہ علیہ
 و سلم لا ینکح المرأة علی عمتها و لا علی خالتها
 و خصوا ایضا قوله فاعلیٰ بویسکم اللہ فی اولادکم
 مع کونه عاماً فی کل ولد سوا کان والدہ نبیاً

عدم کفایت
 الذی
 چونکہ العام
 نہ الفرض

وہی ہے جس نے ان کو پتہ دیا کہ ان کے پاس کیا ہے

والتوقف فيما دونه فاذا تعارضا وحلم
التاريخ بخصص النخاص العام عند
المقارنة ويكون طيناف في الباني

۱
ای سوئی لو احسنه فی الجہنم والثقلۃ فی السجۃ یعنی ما فوقہا وعلیہم
الحکم نے ضبط مذاہب الاقوام نے ہذا المقام ان اہل
الاموال اختفوا فی العام قبل الخلوۃ اختص کل فردین
باسم خاص اصحاب العموم اصحاب التوقف اصحاب
الخصوص ثم اصحاب العموم نہر تیان فریق قالو ایدو جب
الحکم فیما تبادلوہ مبیعاً قطعاً و فریق قالو ایدو جب الحکم
فیما تبادلوہ مبیعاً قطعاً و اما اصحاب التوقف ہم الذین توقفوا
فی حق العمل والاعتقاد حتی یقوم اللہ لیس علیہم خصوص
او العموم کعامۃ المرجئۃ والاشعریۃ و بعض الفقہاء
و اما اصحاب الخصوص فمردمۃ من الواقفہ قالو
لا وجہ للتوقف رأساً لانہ یؤدی الی اجمال اللفظ الموضع مع
امکان العمل بہ فلا بد ان یشبہ بشئی من محتلاتہ ثم خاتل

ای زمانہ
میں جیست
والہ خزانہ
والمزین
زمانہ نزل
حاکمان
و زمانہ
حاکمان
الحکمر

ای از افاد کل
من لفظ مؤلف
اللفظ من لفظ
و من لفظ فاذا
فما مضی ان ارد
کل ان من لفظ
الشیء حکین
من من لفظ
اللفظ من لفظ
علیه من لفظ
لفظ الخاص و
آخر لفظ عام

[illegible]

وانه چون در اين باب
 بحث نمودن بر ما
 مناسبت ندارد
 كه بگوئيم كه
 الاذنه ليس من حكم
 قطره ان التوقف
 فقط

قولہ دینو ای نسخہ الخاص العام عند
ناخورد و درود الخاص عن درود العام
نے قدر مثال الخاص من
متناولات العام م

وینسخہ عند التراخی فی قدر تناوله لو
عموم من حو. و قطعی ای العام ح

مترج بہ ہذا ترک فی صورتہ التخصیص
مع انہ فی التخصیص ایضا کہ تکلف
لما نہ یستقدفہ بادی الرأی فی
صورة النسخ بخلاف التخصیص
فلم یکن نمہ فی تخریجہ فائده
او اعتمادا علی انقضاء شئ
بطریق الادلہ بخلاف الکفر
م

و بشرط المقارنۃ فی التخصیص و التراخی فی النسخ
لان عمل المخصص بطریق التفسیر و الدفع بیان الافراد
النے تناولہا العام بحسب الوضع غیر داخلہ فی حکم
و البغیر الدافع بهذا المعنی یعنی ان یکون موصولا مقارنا
اذ لو ترانسے لدخل تلك الافراد فی حکم فیوڈے
الی التلبس بل التکلیف بالابطاق و لا معنی بعد ذلك
بیان عدم دخولہا فی حکم و عمل النسخ بطریق
البدیل و الدفع بیان ان الانسداد الداخل فی حکم
ایضا الے الآن خرجت عنه من بعد فجب
ان یکون متراجعا لدخل فی حکم ثم یخرج و ایضا
لا وجه للتشریع و النسخ دفعہ من غیر ان یحلل
یعقذ فیہ حکم و یعزم العمل بہ کما یسبی الی الای

وَيُفَسِّحُ الْخَاصَّ بِهٖ اِنْ تَقَدَّمَ الْخَاصُّ
 وَاِنْ لَمْ يُعْلَمْ فَيُجْمَلُ عَلَى الْمَقَارَنَةِ ^{فصل}
 الْعَامُّ اَمَّا بَاقٍ عَلَى عُمُومِهِ وَاِنْ قَالُوا بَعْدَهُ

اختلفوا في ان العام هل يجوز قصره على بعض متداوله ام لا
 فذهب قوم شذوذ انه لا يجوز في الاخبار لانه لا يوجب
 الكذب ولا في الادام والنواصب لانه يوجب
 البدأ وكلاهما محالان وفساده لان الخارج بالقصر
 ليس بمبدأ للشارع ابتداء حتى لنظم الكذب او البدأ
 ولانه واقع اما في الخبر فهو قوله تعالى واثبت
 من كل شيء بل قد قيل لا عام في الخبر غير محض الا قوله
 تعالى وهو بكل شيء عليم وان لم يستقيم المحر
 فيه واما في الامر فكقوله تعالى اقلوا المشركين فانه
 خرج منه اهل الذمة وامشاك كثره وكذا في النهي وكذا
 في خلاف الامم الرازي وابن الحاجب وكثير من المتأخرين
 ونقل عن الاسفرائني وابي اسحاق الشيرازي وابن السمعاني

عبد القادر
 انه يفسح
 فاذا عارضنا
 في ان عام
 التام في كل
 الامر كما ذكر
 وان لم يعلم
 التام في الخبر

فخصص الخاص
 العام وان قيل كون
 احدهما متراجعا
 لهما فبهم التام
 ولا مانع من ان
 اذا المقارنة والتخصيص
 التام في كل
 من خبر ودوره
 فيما لا مكان
 والتخصيص
 والآحاد في الخبر
 فخصص الخبر وان قيل
 جاز بلا خلاف
 انهم ارادوا بالتخصيص
 اخرج البعض
 للحفاظ واراثة منه
 او يقال ان خبر
 على ان الاوادة
 ام من قال
 العام عند
 من المسيات
 فقدم بالقصر
 ما ذكرنا
 انه يجوز
 وبعضه
 وان لم يعلم
 وان لم يعلم
 وان لم يعلم

اے ان قائلو! ما من عام الا وقد
خس من البعض نحو واللہ بکل شیء

علیم ان اللہ لا یظلم الناس شیئاً
واجیب بان نحو ما ذکر لیس من الاحکام

تو ما من عام اعترض علیہ بان قولنا کل عام مخصص
لفظ عام فان كان مخصصاً لزم ان یثبت عام بان
على عموم وان لم یکن مخصصاً یكون مناقضاً واجب
بانه مخصص بنفسه فلا یلزم المحذور قلت لیس الکلام
في انه لا یکن ان یورد عام غیر مخصص من
البعض اذ لا وجه له ولا ینتقل الیه الفرض بل
المراد العام الواقع في کلام الشارع کما مخصص
فلا محذور في الشئ الثاني

تخیل بقولہ اما باقی سے عموم
بطریق الاستشہاد و لہذا قال
واجیب اہ

و لکن نہ شہاداً سے بقاؤ
على عموم مستلزم للرد على
من قال بعدمہ مست

و مراد من قال بعدمہ عموم
في الاحکام العلمیة لا مطلقاً نظیر
ان المقصد بالبحث استنباط
الاحکام الغریبہ
من ادلتها
م

ورده بقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم^۱
واما يخص عنه فالعام في البات في قطعي^۲

لأن من الاحكام الفرعية مع انه بان على عمومته
وتفصيل هذا الاجمال انه قال بعضهم منهم الفاضل
جلال الدين البلقيني لم يوجد في كلام الشيخ في العام
البات على عمومته ورواه الزركشي بانه كثير في الفقه
كقوله تعالى والله بكل شيء عليم ولا يعلم ربك احد
لان الله لا يعلم الناس شيئا واجاب السيوطي
بان هذه الآيات في غير الاحكام الفرعية والظاهر
ان مراد البلقيني وخبره انه لم يوجد فيها ورد في
الاحكام الفرعية ثم رد السيوطي بان قوله تعالى حرمت
عليكم امهاتكم لا خصوص فيه مع انه في الاحكام الفرعية
ولعل ان قولهم محمول على الباطنة وذكر في مقامها
الحكاية للقبيل النادر بالعدم ولهذا تراهم يقولون نادرة
لم يوجد العام البات على عمومته ونادرة هو عزيزة نادرة

والفصل في احكامها
اصلاح ما نادر على ما يشك
على بعض ما نادر على ما يشك
موسد وقد يعان على ما يشك
انما تصرف بعض على ما يشك
وقد يعان على ما يشك
مشار على ما يشك
وقد يعان على ما يشك
العلم على بعض ما نادر
غيره متعلق او غير اجاب
انما فقه وهو المراد منها
الكل

انما نادر على ما يشك
العلم على بعض ما نادر
غيره متعلق او غير اجاب
انما فقه وهو المراد منها
الكل

کما كان قبله ان المخصص غير مستقل
كما لاستثناء والصفة والشرط والغاية وبدال البعض

المخصص هو واجب قصر الحكم
على بعض متناول نحو جاءني الكلام
الآزید بخلاف المنقطع فانه
لا يخص صدره

هو واجب قصر صدر الكلام
على بعض المتناول نحو انت
طالق ان دخلت الدار

م

قوله وبدال البعض هو واجب القصر على بعض الجدل منه
نحو جاءني القوم اكثرهم قال في الكاشفة عند بعض
هو اشارة الى ما قبل من ان المبدال من ليس مقصور
في الافادة انما المقصور البديل فلا ضرورة لبناء على
ان يكون العام مقصورا بالافادة في المقام او الى
ما قبل من ان بدل البعض في حكم الاستثناء فلا وجه لافرا
بالذكر وكلاهما خاليان عن التحصيل اما الاول فلان
الكلام في بيان صور قصر العام بغير المستقل
مطلقا سواء كان العام هو المتناول بالافادة او لا وكون
المبدال منه في حيز السقوط بعد بيان البديل غير
متعلق بالبحث على ان المختصين كانه محشر في قلوب
ان المبدال منه في غير بدل الغلط ليس في حكم المهدر
بل هو للمهدر والتوطئة ولبغا وجموعها فضل في كبد

وبين

ولم يكن لا يكون لاشياء واما ان في هذا بل البعض
وان كان في حكم الاستثناء بمعنى ان يؤدق ما ادراه
لكن طريق مغاير للاستثناء في اداء المعنى فيبقى ان يفرد
بالذكر كما انفسه واما بالذكر كلاً من الشرط والصفة في انه
يمكن ان يؤدق بطريق الصفة هذا ثم منها ما كان المنجج
من العام هو المذكور كالاستثناء والغاية ومنه
ما كان المنجج غير المذكور كالشرط والصفة والبدل فلو كان
فالعام حجة قطعية كما كان ان غير مستقل اه وقال
فالعام يبقى قطعياً كما كان ان غير مستقل اه اظهر دوزن
ما بين كون العام يبقى قطعياً وبين قوله العام الباسط
ان الملوام

عند كون المنجج معسوماً
او مستقلاً بالعقل نحو خالق كل شيء

فان مجرد العقل
يخص ذاته تعالى
هذا انما يتم اذا
دخل الحكم في
خطاه ولم يكن
اشيئ بمعنى المثني
م

لا يكون العام
قطعيّاً في انما خالق كل شيء
الخاص في انما في انما كان
لعموم ما يدرك في انما كان
اخراج من يخرج في العقل
عند كون المنجج في انما كان
الخطابات التي تخصها في انما كان
لا مطلقاً حتى لو تضمني الحكم ما يقع
بعض مجهول بان يكون الحكم في انما كان
عقل في الدار لا يبقى العام في انما كان
الرجل في انما كان المنجج في انما كان
فلا فرق في انما كان في انما كان
فانما يجمع في انما كان
في انما كان في انما كان
واختار انما كان في انما كان
الى انما كان في انما كان
انما كان في انما كان
وان امكن وقوع في انما كان
احق في انما كان في انما كان
عن البين في انما كان
القضية في انما كان
بما في انما كان في انما كان
فانما كان في انما كان
وينبغي في انما كان في انما كان
مطلوبه في انما كان

لعموم ما يدرك في انما كان
اخراج من يخرج في انما كان
عند كون المنجج في انما كان
الخطابات التي تخصها في انما كان
لا مطلقاً حتى لو تضمني الحكم ما يقع
بعض مجهول بان يكون الحكم في انما كان
عقل في الدار لا يبقى العام في انما كان
الرجل في انما كان المنجج في انما كان
فلا فرق في انما كان في انما كان
فانما يجمع في انما كان
في انما كان في انما كان
واختار انما كان في انما كان
الى انما كان في انما كان
انما كان في انما كان
وان امكن وقوع في انما كان
احق في انما كان في انما كان
عن البين في انما كان
القضية في انما كان
بما في انما كان في انما كان
فانما كان في انما كان
وينبغي في انما كان في انما كان
مطلوبه في انما كان

ومن تخصیص التبصی والمجنون من خطاب
 الشریع او بالکلام المستراخی فانه نسخ

بالتبصیر
 بالتبصیر

التبصیر العام واخراج بعضه
 بالکلام المستغل المزانی
 م

كقول تعالى وقد علم الناس حج البيت من استطاع
 اليه سبيلاً فان المجنون مثلاً قد دخل لقة في الناس
 قد احس به العقل بحزم العقل باطلاع تكلف من لا يفهم
 الخطاب هذا لا نيم عند من قال ان تعين مناط التكليف
 مطلقاً حيثما كان انما هو بالشرع لا غير سببي ان
 نقول تخفيفه وزعم قوم منهم ان معنى ما ذكره
 السبكي وغيره انه لا يجوز التخصيص بالعقل وتلك
 فيه بوجوه لا يعجز عنها والظهور ما فيه والصورة بوجه
 من بعض ان تعينه منهم شارح المنهاج الى رفع
 النزاع بين الفريقين فقال بعضهم الخلف في المسئلة
 لفظي فان احدا لا ينافي في ان ما يسمى مخصص خارج
 وانما النزاع في ان اللفظ هل يشمل من لا يسمى
 العقل مخصصاً بانه ان اللفظ لم يشمل ذلك ١٩

ومنه

١٩ وهذا هو ظاهر نص الثغرة ومن قال شمله تمامه محضاً
 وانت تعلم انه لا حاصل له لانه ان اراد عدم الشمول لغة
 فصادف ظاهره وان اراد عدمه بحسب الارادة فلا شك
 ان هذا لم يقل بشموله بحسبها وان التخصيص ليس مبنياً
 على الشمول بحسب الارادة لان التخصيص نسخ العموم
 والعموم دلالة اللفظ على الاستغراق او جمع من المسميات
 لا ارادة ولو كان الامر كذلك لزم ان يكون كل تخصيص
 نسخاً وان اراد عدمه في صحة الارادة وامكانها
 في الجملة فلا تستند لاشتراط امكانها وصحتها في الجملة
 في التخصيص بل المقبر في التخصيص دلالة اللفظ
 وشموله عليه بحسب المعنى الذي قصده لولا التخصيص
 سواء امكن الارادة اولا على ان التخصيص منها اخرج
 بعض المتناول اللفظ المفرد وهو كل شيء مثلاً بل لفظ شيء
 في قوله تعالى اقتد خالق كل شيء وظهر ان معنى ارادة
 جميع ما يلحق عليه لفظ شيء بذلك المفرد الا انه
 لما وقع في التركيب ونسب اليه اخلق الذي يمنع عقلاً
 نسبة الى الكل اخلق عقلاً ارادة الكل هي من تخصيص
 العقل بل يقال بمعنى ارادة الكل في التركيب ايضا

على لغة الارادة
 بحسب الميراث
 كقوله في غير هذا
 ومنه في ما بين
 صحة الارادة لغة
 من يوجب على
 التركيب من ارادة العقل
 عدم العقل بحسب
 في التخصيص
 في بعض المواضع
 وقال بعضهم العقل
 لا يقتضي العقل
 لا يمنع من العقل
 لا يمنع من العقل
 لا يمنع من العقل

فان علم المخرج المنسوخ قطعي في الباقي

والا فقي الجميع وظني في الباقي
عطف على قوله قطعي

ان كان مستقلا متصلا به ان معلوم المخرج

بوجه العلم الذي ضمن منه البعض بكلام مستقل موصول
يكون محذوف في الباقي ان دل ذلك العلم على خارج
بعض معين كذا يكون قطعا في جميع الباقي بل ظني يمكن
في الشبهة اما ان حجة فلان الصحابة والسلف اتفقوا
بالعمومات المخصوصة من البعض بكلام تام موصول فثابت
من غير تكبر فكان اجماعا ولان تناول الباقي بعد
التخصيص بان وجه العلم فيه انما هو باعتباره ولهذا
لو قال اكرم جميع بني نعيم ولا اكرم فلانا وفلانا فترك
احدهم من عداها بعد عاصيا واما تكلمين الشبهة فثابت
خروج بعض آخر من الباقي بتعليل ذلك المستقل
اذا الاصل في النصوص التعليل ولما نفع ههنا منه
واذا ادركت العلة فاحتمال الغير ثابت لما جاز تراحم العمل

كما كان لان ما يورث الشبهة
في منه المخرج وهو احتمال
التعليل منتف ههنا لا شائع
كون القياس ناسخا م

اي وان لم يعلم المخرج بالعلم المتراخي
فالعلم قطعي في الجميع م

ولانا غير ذلك العلم اذا لم يجر
لا يعارض المعلوم فينقض هو
في نفسه ويكون العام قطعا
في جميع ما يتناول ولا يخرج
فلان لا اعتبار لاهتمام ظاهر
العبارة ووقع التخصيص في
في هذا القسم ايضا م

والان لم ينفى الاحتمال
في بعض النسخ وبقية النسخ
الشبهة

قوله وفي الكل ان لم يعلم وفيه نظر الظاهر انه ليس بحجة ان لم يعلم المخرج كما ذهب اليه الجمهور
 وقد عرفت احوال الاقوام في هذا المقام على ما في كتب الاعلام انه لا نزاع في ان العام اذا قصر
 على بعض ما يتبادر بغير مستقل يكون حجة ان كان المخرج معلوما او لا يكون حجة ان لم يكن معلوما
 الا عند اليقين في رواية منه ان العام المخصوص ليس بحجة مطلقا خص بمقتضى او بمقتضى
 انشاء عن الباقي او لا وفي رواية منه ان العام المخصوص بكلام ليس بحجة الا في اخص اخص المخصوص
 اذا كان المخرج معلوما كالسحر لكرسه وعند الله الجوهري وصاحب التقرير واما اذا قصر كلامه
 على ما فيه الالبان على ما حكاه صاحب التحرير وصاحب التقرير واما اذا قصر كلامه
 فعند الجمهور حجة قطعية في الباقي ان علم المخرج والا فليس بحجة اصلا الى ان يبين المخرج وقيل حجة قطعية
 في الباقي ان علم والا فليس بحجة وعند فخر الاسلام حجة قطعية في الباقي ان معلوما وقضية في الكل ان يكون
 وعند الشيخ اليقين من وابن برهان من الشافعية حجة قطعية في الباقي ان معلوما وقضية في الكل
 ان جملة وعند ابن عباد البصري ان كان العام مبنيا على حجة والا فلا وعند عبد الجبار ان لم يكن
 محكما قبل التخصيص حجة في الباقي والا فلا وعند البجلي ان خص بمقتضى ليس بحجة اصلا وعند بعض
 حجة في اقل الجمع وليس بحجة فيما نوه به ههنا في هذا وان التخصيص يقع في الاخبار

قوله ان حقا اى العالم ظنى فى الباقى ان خص بالحس والعرف او نقصان بعض الاقوال
او زيادته لعدم اطلاع الحس على تفاصيل الاشياء ولا اختلاف العرف والعادات
ولخفاء الزيادة والنقصان فلا يخلو من شبهة الا ان يعلم قدر المختص من قطعها
ان وجد فسادا رجدا اس المؤلف

كوله او عرفا الحرف على نوعين الاول قوله وهو ان يتعارف في المطلق لفظ ارادة
معنى بحيث يتبادر عند سماع ذلك اللفظ بواسطة ذلك التعارف كلفظ الدابة على النكاح
او ذات القوائم الاربع والدرهم عند النقد الفالب وتخصيص العام به متفق عليه
ان لم يعلل اي حجب التعامل لامن حيث اللفظ كاللحم فانه لا يختص لفظا بالما كوله
انه حجب التعامل محض من به وتخصيص العام مختلف فيه فعد بعض اصحابنا يخص به

من حيث معنى اللفظ نقصان
المعنى الذي من انباء عن كماله
مادة اللفظ في بعض افراد
اللفظ العام فيكون اولي به
الاخر فيخص به م

وكما له ما انباء مادة اللفظ
فيكون اللفظ اولي
بالبعض الاخر فيخص به م

ولكن في ان اتفق كل منهما
وحسب وج بعض مجبول القول
ما يشاء له صاحب القول
وهذا القول ما ذكره صاحب
الميزان تبعاً لما في المعنى في
الحس وحمل قوله وقيل على قول
من قال ان العام المخصوص
بمعنى مستقل معلوم المخرج قطعي في
الباقي ربط القول ان كان كلاماً
مستقلاً بعيداً

او نقصان بعض اللفظ
لي حر او زيادته نحو لا يأكل فاكهة
وقيل دليل قطعي ان المخرج معلوماً

ولا يثبت له لا يقع على الغيب والربط والرا عند
التي حسيته زعمه لانه تعالى لان كذا منها وان كان
فاكتة لغة الا ان فيه معنى زائد على النكته اي
التلذذ والتشبع المبنى عن السبعية والقصور في
المقصود الاصل من المأكولات وذلك المعنى الزائد
العندانية وقوام البدن به وبعضهم قالوا انه صك
للغذاء والدواء والتشبع ايضا فيكون هذه الزيادة
موجبة لنقصان معنى النكته فلان اول اسم
الفاكتة عند الاطلاق وهو مخرج في ان التخصيص هنا
لغة النقصان ولا يخفى ما فيه من ان كتاب لا حاجة له

لا يقع على
المعنى
نقصان اللفظ

لا يقع على
المعنى
نقصان اللفظ

والتخصيص بالنسبة كنبته طعام دون طعام في نحو

قوله ^{الذي هو المراد بالنبته} ان اكلت طعاما فكذا ليس بصحيح

في ظاهر المذهب مطلقا وصحيح ديانة

عند ابي يوسف وقضاء ايضا عند

الخصاف وتخصيص العام باسباب

النزول واسباب الورد وليس بجائز

قال صاحب الاشارة تخصيص العام بالنسبة مقبول

ديانة لا قضاء وعند الخصاف بيع قضاء ايضا فلو
قال كل امرأة اتردوها فوطا لي ثم قال نويت
من بدة كذا لم يصح في ظاهر المذهب خلافا
للخصاف وما قاله الخصاف مخلص لمن خلف ظالم ولو

لا ترك موجب البينة من
غير موجب يعتقد وعمل
بالكوت عنه مع ترك
العقل بالمقصود ولا ينبغي فساد
م

قال شمس الائمة اكلوا في الخفاف
رجل كبير يجوز ان يغتسل
به

المذهب في دفع شبهة ان الطهارة لا تكون الا بغيره
كما في الرواية فلو قالوا نعم فليس بالنسبة فلو انما انتهى

ثم عند كون الباس في نظائنا يخص
 بجز الواحد ولو مفصلاً وبالقياس
 وان لم يحسن ابتداء القطعة
 العام الموقوف للمدح او الذم هل هو باق عموم اولاً
 قبل قسم

لان تخصيص الظني بيان تفسير لا بيان تغيير كتخصيص القطعي
 والظني يفسر بالظني كجز الواحد والقياس دلالة
 في كون المفسر متراجها بخلاف المغير فانه اذا
 انفصل يكون ناسخاً لا مغيراً ولهذا شرط في
 المخصص المغير وهو المخصص ابتداء المقارنة
 والاتصال كما سبق من الملوك

الذي كان العام فيه
 ان كان العام فيه

انما القصد العام بحسب البنية اذا كانت
 في نفس الموضع او الذم على غير
 حسب الاستعمال في كل من
 بحسب الحكم في جميع شؤانه
 فثبت به الحكم بعدم
 ما لم ينع ما نع من ارادة العدم
 للمدح او الذم او لا ينع

بمع لانه عام بعينه وضمه ولا منافاة
 بين المدح والذم وبين التعيين فثبت
 انهم بالمتخصصين ان لم يكن الحكم
 فالاولى لهذا الحكم كالحكم بالعدم
 فانه او ما ملكت يمينه
 مع كونه موقفاً للمدح وبغير نظر

اي نه عدم وليس نه شي من
الاتفاق بل الاكثر على خلاف
هـ ما صح به غير واحد من
المحققين كالقاضي عصف
وغیره و قبل بنوقف
الـ ان يبين الحال لا يجد
ان يرجع هذا القول اثباته

فانهم

بهم بل ينزع الذي لم يسن لذكر
يفرغ هو على عموم و يقصر
على ما سبق لعل ما سلم من
المعارض يحصل الموت المقصود هو
الاشارة الى قوة عموم ما ليس
مسوقا لها عن عموم ما سبق لها
لا بيان موافق عموم على التفسير
فكان حال هو باق على عموم
كالعام الذي لم يسن له غيره
اذا عارض عام آخر غير مسوق لهما
فائدة قال الناج ابن السكيت
المسئلة مقصورة على ما سبق لهما
بل هو عامة في كل ما سبق لغرض
استمر

وقبل لا حتى ادعى الاتفاق فيه

والاصح نعم ان لم يعارضه عام آخر

لم يسن له والآفة

اي لا يعم لان الكلام بسن للمدح او الذم وقد شاع
وعمد فيها التجوز والتوسع وان يذكر العلم بلا ارادة
العموم مخالفة او عسرا او وهو مردى عن التنا
وانت تعلم ان كثرة وقوع التجوز فيها بناء على الترتيب
لا يقتضي التجوز وعدم التقييم عند انتفاها ولا يخرج
الحفظ عن صفة العموم والخصيصة لا يقال قصد
المدح او الذم بناء على قصد العموم لانا نقول من اين
ذلك بل التقييم يقع في الغرض منها ولو سلم فاشك
في عدم منافات العموم لهما بل المبالغة
يحصل بكل منهما وقد يقال مني النزاع ان الدلالة بل يغير

والتم اذا لم يسن له شي من الامور لم يسن له شي من الامور

فانما المقصود بالارادة او لا والله بل يسن له شي من الامور

واعلم ان العام المراد منه المخصوص
غير العام المخصوص لان الاول لا يراد
فيه شمول الجميع لامن جهة تناو
اللفظ ولامن جهة الحكم واثنا في براد فيه
الشمول في اللفظ لاني الحكم ولان الاول
مجاز اتفاقا واثنا في احوال

على ما سبق و هذان الفرقان مذكور في الدين السكت
حيث قال ان المراد به المخصوص هو العام اذا اطلق
به بعض ما يماوله وهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله
والذي يظهر انه مجاز قطعا بلا خلاف والمخصوص العام
اذا اراد به معناه مخرجاً منه بعض افراده فالارادة
فيه ارادة الاخراج وفي الاول ارادة الاستعمال ولا يشترط

المراد من
بين اهل البيان
فكره العام و ارادة المخصص
في الاول
وهو ان
بعض من
بعض من

الارادة والمخصص هو محل خلاف
في بعض من
في بعض من
في بعض من
في بعض من

فان دربنه لغتیه و انما قد تمکلت
عنه ذکره البقیه و تبعه
السیوطی کاتبه السیوطی فی الغریبین
الاولین کتبہ علی طاهره
مشکل اذ سر بنیہ ان فی
قد تكون عقلة محضه کفر بنیہ
الاول و سر بنیہ الاول هو کون
لفظیه و نحو ما کان فی وان
جواز الانفکاک فی ان فی
لیس علی الحلاقه م

ولان سر بنیة الاول لغتیه ولا یتکلف عنه
بجملات الثانی ولان الاول یراد به

الواحد اتفاقاً والثانی فی خلاف

نحو قوله تعالى قال لهم الناس والعاقل
هو نعیم بن مسعود

الاجتهاد فی التفسیر و امرای من خرافة و کلمة النجوز
على ما ذكره السيوطي فقام الواحد مقام الكثير في ضبط
المؤمنين عن طاعات ابي شيان ولا يجدر ان يقال
ان الاول يعين فيه علاقة التردم ويستدل عليها و ان
ان في وان الاول يقع في اللفظ الذي
ورد عليه الاستفراق كحيوان مراداً منه الانسان
في قولنا كل حيوان لامن حيث كونه مستغرقاً بل مجرد
مفهومه الذي اذا دخل عليه ما يفيد الاستفراق يكون

ولان الاول
بجملات الثانی
الواحد اتفاقاً
الثانی فی خلاف

الاجتهاد فی التفسیر
الواحد مقام الكثير
في ضبط المؤمنین
عن طاعات ابي شيان
ولا يجدر ان يقال
ان الاول يعين فيه
علاقة التردم
ويستدل عليها
و ان في وان
الاول يقع في
اللفظ الذي ورد
عليه الاستفراق
كحيوان مراداً
منه الانسان
في قولنا كل
حيوان لامن حيث
كونه مستغرقاً
بل مجرد مفهومه
الذي اذا دخل
عليه ما يفيد
الاستفراق يكون

تمت

العالم الباس في مطلقا مجاز عند الجمهور
في اللغة

من الاشاعة والمقرن وانشاره بعض منا كهاب
البدع والتحرير والبعض الهندى وابن الحجاب
والبعض دسے قالا اولوكان حقيقة في الباس
كما كان حقيقة في النظر كان مشتركا بينهما والهم متفق
لان فبهم ترجيح الاشتراك على التجوز ولانه لو اشترك
لم يكن ظاهرا هو الموم والاستفراق وكما من فيه
ولما بنا ان الشخص انما بفهم بغيرية كسائر انواع المجاز
فيكون مجازا كذلك وبجواب عن الاول انما لانتم
ان العام بعد التخصيص يراو به خصوص الباس
حتى يكون معنى آخر ديزم من عدم مجازية الاشتراك
انما لانتم ولو لم ارادة الباس في فلانتم انه لو كان حقيقة
فهو كان مشتركا لفظا وانما يلزم لو كان ذلك بوضع
ثان واستعمال ثمن واما لو كان ارادة الباس
بالاستعمال الاول الطار سے عليه عدم ارادة البعض

بما انما في بعض
بما انما في بعض

انما من الجمع فلا يلزم ذلك ومن انما في ان كون الشخص محددا بالقرينة
انما بوجوب كونه مجازا في استعماله كخص من حيث هو دانا كالمش
العام في صفة الاول وطمى عليه مدم ارادة البعض في مجازية ذلك بغيرية
مفصلا في الباس في طار سے كونه مجازا في الباس في استعماله كخص من
انما بوجوب

والا فحقیقہ کے منہی التحصیل

وكان هذا الفاعل زعم ان هذا الاختلاف مني على الاختلاف
في اشراط الاستفراق في العام وان منتهى التحصيل
الاجمع يقرب الى مدلول العام اولئذ على الاطلاق
وكما لا يقول عليه بل الحق انه خلاف مبتدأ اذا
كثر شرط الاستفراق ايضا على ان حقيقة وان
منتهى التحصيل ليس ما ذكر على الاطلاق كما سيأتي وقيل
اهم المحرمين وبعض من حقيقة في تناوله ومجاز
في الاقتصار عليه وقال القاضي عبد الجبار
حقيقة ان كان بشرط او صفة لا استثناء وغيره
وقال القاضي حقيقة ان كان بشرط او استثناء
لا صفة وغيره وقيل حقيقة ان خص برليل لفظي انصر
او انفسل والآنفجاز وقال ابو الحسن البصري حقيقة
ان غير مستقل ومجاز ان مستقل من عقل وسمع وهو
مختار الالام فخر الدين الرازي وكثير من المتأخرين

والا فحقیقہ کے منہی التحصیل

والحقیقہ

والحقیقة نقولوا عن ابي بكر الرارسي احمد المصنف
 منا حقيقة ان كان البا نفي جمعا مطلقا والا فمجازا والممكنة
 والثابتة نقولوا انه حقيقة ان البا نفي غير منحصر
 اى كثرته يفسر العلم بغيرها والا فمجازا فان قلت
 ما فائدة الخلاف قلت ذكرها فيها وجوها الاول ما نقله
 شمس الأئمة عن الكرخي من قال بانه حقيقة بصحة
 الاستدلال ومن قال بانه مجاز لم يقل بصحة الاستدلال
 لان المخصص يجعله مجازا فلو بقي محسوسا في الباقي كان
 حقيقة ولا وجه للجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد
 الا ان يكون اخص المخصوص معلوما فيكون ثابتا بكونه
 منضاه انتهي وفيه شبهة الثاني قريب منه وهو
 ما قاله تاج الدين والعراشي ان من قال حقيقة
 اجمع به في الباقي جزما ومن قال بخلافه
 اختلفوا في الاجتهاد به والمحققون على الاجتهاد
 به ايضا وفيه نظر الثالث ما قبل ثمره الخلاف
 صحة الاستدلال بهوم الباقي وفيه ايضا نظر ولا بعد ان ذلك

الحكم بالحق والحق ما فيه من فائدة الحكم
 الحقيقة كذا في التفسير من البا نفي المسمى آخر مجازي أو مجاز
 الحكم بالمجاز ويظهر ذلك في موارد الاستعمال

وتموعند الاكثر جمع بضرب
اسے مدلول العام وقيل ثلثة

انتهى التخصيص الى الغاية التي
يكوزان ينتهي اليها التخصيص
ولا يكوزان بنجاذز با انه

كابل الحسين البصري والمام
الحرمين والرازى وكثير
اصحاب الشافعي
م

قالوا العام كالجعم في افادة
الانفراد فلا يتجاوز تخصيصه
اجمع وهو ثلثة م

قد فرد بما فوق النصف كن لا يمكن الاطلاع عليه
الا فيما يعلم عدد الانفراد العام وفرد بعضهم
يكوز غير محصور وعلى هذا لا يفرق بين
بما ذهب اليه البعض وصح فخر الدين الرازي
والبيضاوي من ان انتهى التخصيص جعم غير محصور
وقد قال تغايرهما صاحب جمع الجوامع قالوا لو
قلت كل من في المدينة ولم يقل الا ثلثة
او قال اردت ثلثة عد لا غيب او مخطا قلت
ولم سلم فانما بعد في العرف لان في اللغة واللام
في التثنية لغة وبعد ذلك فالسبل
لا يقوم في غير المستقل فلا تقرب اليه

وقبل انسان و قبل واحد و المنحار
واحد مطلقا ان بغير مستقل

والله ذهب شمس الأئمة والشيخ ابواسحق قالوا اولادنا
اكرم الناس لا اجمال وان كان العالم واحد قلنا
الكلام في متي التخصيص مستقل او غير فلا تقرب
وثاننا قال الله تعالى انما له كلفون والمراد به
وجه قلنا لا عموم في التضمير وان وضع المتكلم في غير
مكان وحده ولا كلام فيه وثاننا قال تعالى
الذين قال لهم الناس اراءوا واحدا قلنا هذا
من قبل ذكر العام و ارادة الخاص لاسيما التخصيص و فرق
ما بينهما وان لام التعريف في الناس ليس للاستفرا
فلا عموم فلا تخصيص ثم المشو ان هذا الخلاف في العام
مطلقا وقال الفرأ لے ہو فيما كان جمعا واما اذا لم
يكن صيغة جمع مثل من والام الة اخلة على اسم الجنس المفرد
فيجوز التخصيص الے الواحد بلا خلاف وانت تعلم ان اكثر ائمتهم
ما جی عنہ

قالوا نحن من
الانسان فان كانا
انفردنا فواحد ليس
اللفظ العام في الوجود وانما
بين العام والخاص
والكلام في اقل من
العام لانه
الجميع حقيقة
فانما يتقيد بالشيء من ان يكون
المستثنى في الوجود وان لم يكن
مساواة مفردا في معنى
الاستثناء واحد نحو جدي في احوال
الافعال و هذا ولا يفتق و اعم
جاز الاستثناء ولا يفتق و اعم
الامم الا ان يفتق بقاء الواحد
فما جی عنہ

اللفظ بمعنى كالرجال والنساء
او بمعنى فقط كالرطب
والقوم

١ وثلاثة في الجمع ان يستقل وقيل

٢ اشان ان يستقل وفي المفرد

كلاما اذ فيه لان الثلاثة اقل الجمع فالتخصيص بالمستقل
ال لى مادونها يخرج اللفظ عن الدلالة على الجمع
فيصير ازاله وتبدلا وان الثلاثة للجمع كالواحد
للمفرد فكما كان منتهى التخصيص للمفرد الواحد يكون
في الجمع الثلاثة وان التخصيص بالمستقبل انما يخرج
العموم والعموم عارض باللام ونحوه فلا بد ان يبقى
ما ثبت بنفس الصيغة وهو الثلاثة لانها ادناها
على ما نص عليه محمد في مواضع من كتابه وهو قول
عثمان وابن عباس واكثر الفقهاء والابن حنيفة
وانما في اكثر الفقهاء وائمة الفقهاء رضي الله عنهم
عنهم وقال عمرو بن دينار وما لك وبعض النافعية اقل
الجمع اثنان و على هذا القول قوله قبل اثنان م - ١٩
٣ وليطلب ادلة الخصمين من الكشف الكبير والصغير

والنوع

١٩ والتوضيح والتلويح وغيرهما من المبوطات
 فان قلت اجمع على ما تنق عليه كلمات النجاة على
 ضربين جمع القلة واقله الشئ واكثره العشرة
 وجمع الكثرة واقله ما فوق العشرة ولا نهاية لاكثره فخط
 هذا ينبغي ان يكون منتهى التخصيص في اجمع الكثرة
 السادى عشر فليتيم ما ذكر على اطلاقه اجيب
 بانهم لم يفرقوا بينها في هذا المقام فدل بظاهره
 على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة
 بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع
 الكثرة غير مختص وقال صاحب الطلوع هذا ادق
 بالاستتمالات وان صرح بخلافه وكثير من التفات
 ورد بانه قد فسق بينهما اهل العربية بالطريق المذكور
 في السؤال ولا شك ان الاصول مستند من العربية
 فكيف يستقيم المخالف لما تقر فيها والاصوب
 ما اشار اليه اكثر من المحققين من انهم لم يذكروا الفرق
 بينها لكن بنوا كلامهم على ما يستفاد من القرآن والعرف
 واهل العربية ايضا معترفون به وبيان انه مطع نظرهم

الاجماع على ما
 الاثر من حيث
 بها الاحكام والاشك ان ينبغي
 اكثر الاحكام والعرف في انما
 لا يجوز الادخال في لغة الجاز والى
 ربما يكون موهون ملحق بالجاز والى
 العبد من نظر والاحكام
 الوضع وانما قال الامام احمد من كلام
 النجاة في اجمع الكثرة وكلام
 الاصول في اجمع العرف
 فكلمات الاصول ايتية على
 اس المولى

والطائفة كالمفرد ^{مسألة}

العموم من عوارض الالفاظ ^{حقيقة} _{على ان يكون}

فإذا قيل لفظ هم صدق على سبيل
الحقيقة وليس المراد وصف
اللفظ به مجرداً من المعنى بل
باعتبار معناه المتضمن للكثير الغير
المحصور وهذا مما لا ينبغي
ان يردود واما انه اعملى المعنى
على الحقيقة او لا فمختلف
فيسمى

^١
اي فتنى التخصيص المستقل في المفرد العام الواحد
فيجوز اليه لانه لا يخرج لذلك عن الدلالة على المفرد الذي
هو اصل وضع المفرد هذا الذي ذكره المصنف ذكره
صاحب التبيين من تبعه كصاحب المرات نظام من
فخر الاسم واتباعه وقال المحقق النسخة في كشف
المنار اعلم ان بخصوص يصح ان يتبعى الواحد فيهما
جس سواد كان منه دأ صيغة كالرجل والمرأة او
كالعبد والنساء والطائفة بحمل بخصوص الواحد
لما مر انها صارت جنساً واما الجمع صيغة وممكن كعب
ونساء او مضي لا صيغة كرهط وقوم فيعمل بخصوص الى
الثلاثة انتهى بعبارة وهذا تعرض منه بان الجمع اذا
كان استغنياً بان يفرقت بالهم فتنى تخصيص الواحد
واذا كان قابلاً مجرداً انتظام جمع من المسببات ^{١٨}

١٨ ان يكون منكر فنتي تخصيصه الثلثة ومن ثم
 قال صاحب الخبر منها وهو مطلقا على ما اخاره
 الحقيقة وما قيل الا واحد فيما هو جنس والثلثة فيما هو
 جمع فمرا دسم الجمع المنكر صريح به وبارادة نحو
 الرجل والعبيد والنساء والطائفة بجنس
 وهو معظم العالم الاستغراق وفيه الكلام واما الجمع
 المنكر فمن الخاص خصوص جنس حقيقة في كل مرتبة
 ثلثة او اكثر لانها ما صدقته كرجل في فرد زبد
 وغيره ولم سلم فمفهومه لا يقبل حكم المسئلة او لا يقبل
 التخصيص كعموم المعنى والمفهوم على قبل انتهى وحاصل
 ان منى تخصيص العالم القابل له بالمتصل هو الواحد
 عند الحقيقة سواء كان ذلك العالم على صيغة الافراد
 كالرجل او على صيغة الجمع كالعبيد فافكر ووقع
 هذا المذهب الذي اختاره المصنف من الحقيقة وتناول
 كلامهم الدال عليه والكلام يحتاج الى التحيز لانه ان كان
 العام حقيقة في ابائى كما هو مذهب جمهور الحقيقة

قوله كما لم يرد
 في الاطلاق
 في الواحد
 في قوله تخصيصه اليه
 قال ابن عباس
 في جملة
 من الصحابة
 رضى الله عنهم
 في قوله قد
 فلو لا نفر من
 كل قبيلة
 طائفة
 انها لو احدى
 فصاروا همنا
 فذهب آخر
 ذكره ابن الجوزي
 ومن بعده وهو
 انه ان كان التخصيص
 بالاستثناء اذيل
 يجوز الى واحد
 وان بغير ما من
 المتصل كالصفة
 يجوز الى اثنين

في ان الاستغراق
 اجمع بطريق الاستغراق
 اجماعا ليس انما يجزى
 ما شمل الاستغراق فيها
 انما من استغراقها فان كان
 في اجمع الاستغراق انما هو مذهب
 في اجماع الباقى كما هو مذهب
 مجازا انما استغراق اجمع بطريق
 بعضهم اجماعا في فردا
 استغراق كل العام الاستغراق
 المفرد فنتي في مذهب
 مطلقا الواحد باننى خالصا
 مطلقا تبادا باننى خالصا
 عن الاستغراق لا بين ولا بين
 اجمع الاستغراق لا بين ولا بين
 من جمع وانما هو مذهب
 من نعتهم غير ثابت
 ان الموصوف

في ان الاستغراق
 اجمع بطريق الاستغراق
 اجماعا ليس انما يجزى
 ما شمل الاستغراق فيها
 انما من استغراقها فان كان
 في اجمع الاستغراق انما هو مذهب
 في اجماع الباقى كما هو مذهب
 مجازا انما استغراق اجمع بطريق
 بعضهم اجماعا في فردا
 استغراق كل العام الاستغراق
 المفرد فنتي في مذهب
 مطلقا الواحد باننى خالصا
 مطلقا تبادا باننى خالصا
 عن الاستغراق لا بين ولا بين
 اجمع الاستغراق لا بين ولا بين
 من جمع وانما هو مذهب
 من نعتهم غير ثابت
 ان الموصوف

في ان الاستغراق
 اجمع بطريق الاستغراق
 اجماعا ليس انما يجزى
 ما شمل الاستغراق فيها
 انما من استغراقها فان كان
 في اجمع الاستغراق انما هو مذهب
 في اجماع الباقى كما هو مذهب
 مجازا انما استغراق اجمع بطريق
 بعضهم اجماعا في فردا
 استغراق كل العام الاستغراق
 المفرد فنتي في مذهب
 مطلقا الواحد باننى خالصا
 مطلقا تبادا باننى خالصا
 عن الاستغراق لا بين ولا بين
 اجمع الاستغراق لا بين ولا بين
 من جمع وانما هو مذهب
 من نعتهم غير ثابت
 ان الموصوف

أو بوجهة وهو النونية والجمجمة لكونها مسجوع الواحد تدخل أن يكون
 ولما لم يكن الطائفة كانت علامة الجمجمة من ذي المعينان وقيل الطائفة

اسم للجمجمة بطوف بالشيء ويحيط به واقلة أثنان أو
 ثلثة وقيل الطائفة الفرقة التي يمكن أن يكون
 حلقة واقلة ثلثة أو أربعة وهي صفة غالبية كانت
 الجماعة الحافة حول الشيء ورديان صبا والاحاطة وحكمة
 فيها بعيد عن اللغة لأن الطوف والطوف من الدور
 والشيء حول الشيء لا من الكون حلقته قال الرازي
 الأصمغاني في مفردات القرآن الطائفة
 من الناس جماعة منهم ومن الشيء القطعة منه
 وقال بعض منهم قد يقع على الواحد فصاعدا وعلى
 ذلك قوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين
 وقوله أذ هممت طائفتان فالتائفة إذا اريد بها
 الجمع نفع طائفة وإذا اريد بها الواحد فيصح
 أن يكون جمعا وسكنه بر عن الواحد
 ويصح أن يجعل كرواية وعلامته ونحو ذلك

مسلم

وقبل من عوارض المعاني

كذلك في الأصح ومجازا عند بعض

على ان يكون حقيقة
كان من عوارض الالفاظ
م

على ان يكون مشتركا معنويا لا لفظيا قالوا العموم

حقيقة في شمول امر المتعدد فكما صح في الالفاظ

باعتبار شموله للمتعدد بحسب الوضع يقع في المعاني

باعتبار شموله معنى لأمور متعددة بالتحقق فيها عموم

المطر والنخس والقحط للبلاء يقال عم المطر وعم النخس

وعم القحط واورد عليه بان العام لابد ان يكون

امرا واحدا شاملا للمتعدد وشمول المطر ونحوه ليس

كذلك اذ الموجود في كل مكان غير الموجود في

مكان آخر وانما هو اسم ادم من المطر واجب

باتنا لانعلم انه يعتبر في اللفظ في العموم هذا القيد

بل يكفي الشمول سواء كان هناك امرا واحدا او لم يكن

ولو سلمنا عموم ذلك المعنى ثابت في مثل صوت

تسمه طائفة اى في كونه
مسموعا لاسم وهو امر واحد
يعلم وكذلك المعاني الكلية
تصور بعوم محسب الاتحاد التي
تحتها م

و ههنا قول آخر بعد و هو انه من عوارض الالفاظ
 الموضوعه بازا، الالعيان دون الموضوعه
 بازا، المعاني و مثل هذا تحكم بحسب الاستدلال
 ثم نقول الذي يظهر من دليل الفرقه الاول
 ان يكون النزاع في ان العموم بحسب اللغة
 بل يطلق على الالفاظ والمعاني اولاً وليس هذا
 من دقيقه الاصول ولا يتعلق بغيرهم بل هو
 امر لغوي يعلم بالرجوع الى اهل اللغة و استعمالها
 ولهذا ترى الاصوليين في ان المعنى هل يكون عاماً
 لم يعرفوا العام بما كتب في كتب اللغة بل خبروا
 واصطلاحاً على معنى آخر و انما النزاع بين الاصوليين
 في ان المعنى هل يكون عاماً بمعنى انه يصح تخصيصه
 ويجبر عليه احكام العام المذكورة في كتبهم
 كما في الالفاظ العائنه ام لا و ظاهر
 ان دليلهم لا يتم حينئذ كما لا يخفى و قبل
 النزاع في لفظه اس المؤلف

حيث لا نعلم او بمغناه فقط وهو
اما تناول المجموع بشرط الاجتماع

ثم لا عهد خارجا الى مجمع المهرت باحد من الالفاظ
المعوم ذال غلب اذا تجرد عن القرائن عند عدم
تقدم ذكره وذلك لان الاصل عند الاصول
في اللام ولو في المجمع هو العهد الخارجا لانه
حقيقة التعيين والتبرر الموضوع له اللام ثم الاستفراق
لان الحكم على نفس الحقيقة والماتية بدون الاعتبار
الاستفراق قبل جوافه باب الاحكام واما العهد
الذي هي مفقوت على قرينة البعققة فالاستفراق
هو المفهوم عند الاطلاق حيث لا عهد فيكون عاما
كذا في الحاشية والاضافة بعد الاستفراق
كالام حيث لا عهد فيكون عاما كذلك واما
ايضا اما بالقطع ان العلماء لم يزلوا يستدلون
بمثل يوصيكم الله في اولادكم على توريت الاولاد

۱۰ ان کیوں فقط
 منفرداً
 ان کیوں
 معناه لاقتضاء العموم
 المعنی
 ۱۱ ای العام بمفہوم فقط
 ۱۲ معنی التلویح وغیرہ

على العموم ومنه قوله عليه السلام قولنا في الشهادتين
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانكم
 اذا قلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد الله صالح في
 السماء والارض ومنه احتجاج ابي بكر رضي الله تعالى عنه
 بعوم حديث الأئمة من قولهم على الانصار عند
 قول الانصار منا امير ونكم امير وقيل الزوم العموم
 محل الاجماع وامثال ذلك فاعتد ولم يقع
 الانكار من احد فانفرد الاجماع على عموم ذلك
 لفظ ولهذا قد صح الاستثناء من بلائمة والاستثناء
 في مثل معيار العموم لان المستثنى منه في الاستثناء
 المتصل يجب ان يشمل المستثنى بحسب الدلالة
 لكون الاستثناء لاخرجه او منه من الدخول تحت
 الحكم فاذا كان الاستثناء من المتعدد الغير المحصور كما
 في ههنا فلا بد من استغراقه ليثبت تناول المستثنى
 وغيره فيصح الاستثناء وههنا ابحاث فيه فلهذا
 اخران احدهما وبه قال ابو الحسن انه لا يفيد العموم

بل الجنس مطلقا اختل العهد
 اولا وعنه الما ز ر
 لابي حامد الاسفرائيني
 وبه قال امام الحرمين اذا جعل
 الجنس والعهد ولم يعم الدليل
 على احدهما فهو محمل محصل
 اس المولف

بجیٹ لو ثبت الحکم لو احد ثبت لدخوله
 فی الجمع کارهط والقوم والجن
 والانس والجمع او تناول علی سبیل
 التناول ای مجتمعا او منفردا

فی مفردات الرأغب الجن یقال علی وجهین احدهما
 للروحانیین المسترة عن الحس كلها بازاء الانس
 فعلى هذا دخل فیہ الملائكة والشیاطین فكل کلک
 جن ویس کل جن ملک و علی هذا قال ابو صالح
 الملائكة كلها جنه وقيل بل الجن بعض الروحانیین
 وذلك ان الروحانیین نمشته اخیار وهم
 الملائكة واشهرار وهم الشیاطین و اوسط فیهم اخیار
 واشهرار وهم الجن والجنه جماعة الجن م

انما یقال فی
 الرأغب من التثنية
 الی القدر وقيل ان
 من الی الجمع اسم لادون القدر من
 الرجال لا یكون امرأة
 اسم جماعه من الرجال خاصه
 واللفظ فیها مفرد یلین ان کلها جنه
 ویجوز ویوجد التضمین
 ویجوز ویوجد فذوال
 ویجوز من الجمع
 القدم او الرأغب او الجن والانس
 او الجمع او الجماعه
 فلهذا فی الجمع
 لجموعه من الجن

الشرع والحد
 النسخ والسنن
 بالقرآن
 والجمع انما
 ذکره الجوهري
 م

نحو من دخل هذا الحصن فله كذا او يستعمل

سبيل البديل اي منفردا فقط نحو من

دخل هذا الحصن فله كذا وعند الشين

ان ما حكمه او لا خاص قيل هو المحار

فلو دخل واحد فقط يستحق نقلا
نأما ولو دخل جماعة مع
او متتابعين يستحق كل واحد
نقلأما ايضا م

بان لا يتعلق الحكم بكل واحد شرط
الافراد وعدم التعلق بواحد
احد م

فلو دخل واحد منفردا يستحق
النقل ان لم يولد دخل جماعة
معالم يستحقون انشا ولو دخلوا
متتابعين لم يستحقه الا الواحد
السابق م

اي لفظ اولاً م
ظاهراً لان الاول اسم لفرد
سابق غير مسبوق فحق دخله
تبين ذلك الفرد ولا يتناول
غيره فلا يتم م

وقد يقال خصوصاً بعارض القيد لا ينافي كونه عاماً
باصول كالعلم المخصوص بخصم الصفه ونحوها ولا نزاع في
هذه المسئلة بل القولان من النتائج ناظر الى ان
الاعتبار بين التحقيق ان لفظه كل وجميع
ومن ونحوها عام وضاعف من يخص بغيره عارضه
كما يبين دخل هذا الحصن اليوم وحده قبل كل احد
وقد علم في العلوم الحقيقة ان المخصوص بحسب
الوجود لا ينافي في العموم بحسب المفهوم كما قالوا في قيد
الكل بالكل لا يفيد الجزئية بل الوحدة بحسب الوجود خارج

الاستدلال على ان
الاستدلال على ان

ان يفيد كل منها عاماً بحسب الوضع والعموم وانما بحسب
الوضع والقيود والوجود فاقابل

ومن العام المفرد المعروف باللام
او الاضافة حيث لا عمل ايضا
فارجوا

اي كما يجمع المرف باحدهما واعلم انه عدس في كثير
من الكتب يجمع المضاف من العموم كما يجمع الملتج باللام
ولم يعد المفرد المضاف كما وقع في التحرير
حيث قال اسما الشطر والموصولات والمفرد
الملتج باللام والكرة المنقبة والجمع والاضافة
موضوعة للمفهوم حتى قال الصفي الهندي لم يبقوا
في الاضافة في المفرد لكن مقتضى النوبة بين الاضافة
ولام التعريف في الجمع ان يكون كذلك في
المفرد وان زاده الرز كنهه بانه قد صرح بالنوبة
في المفرد ايضا جماعة والجميع كون المفرد عا
بالاضافة كما ذكره المصنف حتى قال اللام الراز
في الحصول ان المفرد المعروف باللام فلاضافة
عنده ادل على العموم من اللام على ما في البعث وغيره

الاضافة للمفرد دون
المفرد المعروف باللام
الجمع

الآن يكون فريضة الجنبس وما
في معناه كما جمع الدس براد
به الواحد

الآن يكون فريضة الجنبس وما
في معناه كما جمع الدس براد
به الواحد

ثم الآن يكون فريضة الجنبس او دليل العهد الذي
في لا يحل على الاستغراق فلا يكون عاتاً نحو الرجل خير
من المرأة هذا ويحل ان يحل الجنبس على ما يتم الحقيقة
والعهد الذي هي لما اتها من شعب فيكون المعنى الآن
يكون فريضة على اكل على الحقيقة او العهد الذي
وهنا مذاهب منها انه لا يفيد العموم مطلقاً ومنها
انه لا يفيد العموم اذا لم يتبر الواحد منه من الجنبس
بالا نحو الزانية والزانية واما ان يتبر واحد
بالا نحو التمر والتمر فخطي عنها فافاد الاستغراق
وبه قال اهل الحرمين حكاه الشيخ السبكي ثم قال زاء
الزانية في غير واحدة لكن هذا مخالف لما في
بعض الكتب من انه مذاهب اهل الحرمين في العثم

الآن يكون فريضة الجنبس وما
في معناه كما جمع الدس براد
به الواحد

نحو لا تزوج النساء والكثرة المنسية
 حسيمة أو حكما كافي ^{نحونا أفرد} ^{العام} بيان النفي
 والاستفهام ^{نحونا أفرد} ^{العام} الانكارى والشرط المثبت
 عند قصد المنع

قوله الكثرة المنسية بان يشبه عليها حكم النفي نحو ما اخذ
 بأشياء النفي نحو ما اخذ قائما أو باشيء
 عاقلها نحو ما قام احد وسواء كان النسي ما او
 لم اولما اولن او ليس او غير ما فليزعم العموم في كل
 ذلك لتبادره منها وبعض الاستثناء ولان
 استثناء الجنس او فرد بهم من لا يكون الا بانقضاء كل
 فرد فيعم هذا ما قاله النسي وجره عمومه ضروري لا
 باعتبار صيغة الاسم لا يقال فلا يكون عموما وضعا
 وقد اخذ الوضع في مفهومه لانا نقول الوضع
 عم من الشخص والنوع وقد ثبت من استقامتهم

قوله لا تزوج النساء
 حيث ثبتت في خروج النكاح
 اذا ان عوى الكثرة من ان كانت
 قد وبعين بانها في بعض النساء
 ايضا لا تزوج حسيمة كلام العبد
 بنصف لا يمكن عدم تزوج جميع
 النساء وبقيل لا يعوق نصب الاثبت
 نوحا فيجب تحقيق النسي بالاثبت
 الا بالبنية وان كان حسيمة فيه
 فصار كانه نوسا الجواز ومنها
 حيث تبهر من الكثرة

۱۵
 اکثرہ المنقہ عموم النفی عن کثیر غیر محصور احتیاج
 الی تفسیر نہ و ہذا بحصل الوضع التوسعی قبل دلوہ
 دلالتہا علی العموم بطریق التروم عند الحقیقۃ نہ
 التحصیل بالنبیۃ عنہم فلو نوحی معیتنا لم یصح فیہ
 نظر قبیلہ دلالتہا علی العموم فہاں احدا
 نص فی ذلک دہوا اذا کان مستفیدہ نفعی بجنس
 فقط نحو ما فی الذار دیا را دا حد اذا لم یکن ہمزۃ
 مبدلۃ من واو و ما اذا بنیت علی الفسخ لہر کہا
 لا انتہی نفعی بجنس نحو لا آلا الا اللہ و ما دخل علیہا
 من نحو ما جانے من احدا فان ذلک نص فی عموم
 النفی بخلاف کلن ہل استفید العموم من لفظہ من
 ادکان مستفاد من النفی و دخلت لفظہ من لثا کیدۃ
 او تنصیصہ و البصر جواثا نے و ہونذہب الا کثرین
 وقال العراستہ بالاول حتی لو لم یصحہا لفظہ من لم
 تکن للعموم و ثانیہا ظنیہ و ہونہا سوی ما ذکر نحو
 لا رجل فی الذار با ترفع فانه یجوز ان یقال یحل

۹
 بل ارجحان و قبل لا نفس ال
 اذا بنیت علی الفسخ و لکن
 انہا للعموم نے اکا لکن ال
 انہا نص نے احد ہما ظنیہ لاک
 و قول ابجر جانے و لہم شرا
 انہا نے حالۃ الاعراب
 یست للعموم محمول علی انہا
 یست نصافہ کا صرح بغیر
 واحد منہم ان اللہ

نحو ان شربت خمر انكدر لا اكل نحو
ان قلت حربيا فكلت كذا

لا عموم
اصدا من
فان قلت
م

لن من الشرط فانه وان كان خاصا بصورة
كذلك عام بمضاه اذ مضاه لا تشرى خمر اصلا وكذا
لان الشرط في مثل للجهن على تحقيق نقض
مضمون الشرط فاذا كان الشرط مثبتا يكون الكثرة
فيه خاصا بقيد الايجاب الجزئي فيجب
ان يكون جانب النقيض للعدم والسلب الكلي
بخلاف الشرط النفي فان الكثرة فيه عام بقيد
السلب الكلي فيجب ان يكون في جانب
النقيض للمخصوص والايجاب الجزئي
اي لا يكون الشرط مثبت من الكثرة المثبتة حكما
عند فسخه من الشرط م

والموصوفة بصفة عامة أي من العام التكررة

والمراد بعموم الصفة كما نص به صاحب الكشف وغيره
ان لا يختص بواحد ويصح ان يوصف بها كل فرد
من افراد نوع من الموصوف كقوله رجل كوفي يصح
ان يوصف بهذه النسبة كل رجل الكوفة
والمراد بعموم التكررة الموصوفة بها ظهورها في العموم
عند النكح عن القرائن والموانع بينه اذا بقيت
مع نفسها وتجردت عن الوارض يستفاد منها العلم
بالنظر الى اصل اللغة واما اذا تعذر العموم
عقلا او حسا او عادة او غير ذلك مما يقتضيه
ارادة المخصوص من القرائن والمخصصات فكلام
في خصوصها كما هو شأن سائر الفاظ العموم
فلادجه لما قبل عموم التكررة الموصوفة بصفة
عامة في غاية الفساد للقطع بان تون اكرمت
رجلا عالما لا يدل على اكرام كل عالم ولا نزاع لاحد

ان في من

ان في من حلف لاكر من رجلا عالما ببر باكرام عالم
 انتهى لان ما ذكر مما ينفذ فيه العموم عقلا وحسا
 ولا كلام فيه وعدم ظهوره في العموم مع قطع النظر
 عن كل شيء سوى مفهوم الاصل فظ المنع على انه متعارف
 بصورة الاستثناء بان يقال لاكر من رجلا عالما بالآية
 وان هدم النزاع في صورة اليقين ليس بغير
 ما هو بصدده لان الالزام مبنية على الحرف
 والاستعمال لا على الاحتياط في اللغة كما صرح بالزعم
 ونص عليه المشايخ وما هو بصدده اصل اللغة وانه
 انما يراد اقلها باطراد عمومها ولا يلزم ذلك
 من عدلها في خلال الفاظ استعملت في العموم
 حقيقة ولهذا قد صرح كثير من عدلها من الفاظ العموم
 بان عمومها اكثر من الاستعمال وهذا لا يضر بناذ الحكم على
 عمومها اذا خلت عن العوارض او المفرد طحا بالاضافه
 وقد يستدل على عمومها بوجوبه من الاول نحو قوله
 تعالى ولجند مؤمن خير من مشرك وقول
 معروف خير من صدقة للقطيع بان العموم مقصود

ههنا و مبادر و اثنا نے ان تعین حکم بالوصف
 مشتقا کان اذ فی معناه ظاهر فی کونه علی ذلک
 حکم فیکون ظاهر فی العموم یعنی از بیغ حکم فی
 کل فرد من انفراد تلك التکرة التي انصفت بتلك
 الوصف و الحق ان هذا انما یفید اذا صح ذلک الوصف
 للصفة و هو اکثری لا یحکم کقوله لا اجلس الا رجلا جالساً
 ولا غیر فیہ کما سبق و بعد هذا لا یخلو عن محنة
 از جو علی تقریر صحیح یقتضی عموم کل تکررة
 مشتقة سيما اذا كان مأخذاً الاشتقاق ملا یما للحکم
 صالحاً للعلیة و لم یقل به احد قبل قبل عمومها متعلق
 بغیر النجر و الجسء او بیکلمه ای او با تکررة المستثناة
 من النفي ورد بعموم الدلیل و وجه بان مراد طراً
 عمومها مختص بتلك النوع و فی غیرها عمومها
 اکثری لا یحکم و فیہ ما فیہ فان قلت التکررة
 الموصوفة مقيدة و المقید من اقسام الخاص
 و يجب بان خاص بالنسبة الى المطلق الذی لا یكون

این تکرر از افراد با وجهیه ذلک
 است

الكاكونها
من العام

نحو لا جالس الا رجلاً عالماً قبلاً هذا
عند من لم يشترط في العموم الاستغناء
ويعرف بما انتظم جمعا من المسببات

فالمتن عام لعموم وصفه لان العلم ليس مما يخص
بواحد من الرجال ولهذا لو حلف لا جالس الا رجلاً
عالماً لم يحنث بجالسه عالماً او اكثر جمعا وتفرقا
بخلاف ما لو حلف لا جالس الا رجلاً حيث يحنث
بجالسه رجلين ووجه الفرق بينهما ما اشار اليه
الائمة من ان الكثرة اذا كانت غير موصوفة
فالاستثناء باسم الشخص فيما دل واحد او اذا كانت
موصوفة فالاستثناء بعنفة النوع ويتضح باذكرة الشيخ
ابو المعين النسفي ان الحكم في الكثرة الموصوفة مطلق
بالصفة دون الذات لقول اعتبار الذات
بدون الوصف وصيرورتها معبرة لوجود الصفة فلما

في المتن
والمتن عام لعموم وصفه لان العلم ليس مما يخص
بواحد من الرجال ولهذا لو حلف لا جالس الا رجلاً
عالماً لم يحنث بجالسه عالماً او اكثر جمعا وتفرقا
بخلاف ما لو حلف لا جالس الا رجلاً حيث يحنث
بجالسه رجلين ووجه الفرق بينهما ما اشار اليه
الائمة من ان الكثرة اذا كانت غير موصوفة
فالاستثناء باسم الشخص فيما دل واحد او اذا كانت
موصوفة فالاستثناء بعنفة النوع ويتضح باذكرة الشيخ
ابو المعين النسفي ان الحكم في الكثرة الموصوفة مطلق
بالصفة دون الذات لقول اعتبار الذات
بدون الوصف وصيرورتها معبرة لوجود الصفة فلما

والنكرة في الاثبات قد تعم ان لا تثبت
 كما في قوله تعالى فيها فاكهة
 وتخل ورتان وتقرين المقام نحو
 علمت نفس في وجه

وهو كون نفس في معنى العموم بلا اعتبار نفى يكون
 حاصل علمت كل نفس وفيه اوج آخر والاصل
 ان النكرة موضوعة لفرد منهم من الجنس فله من حيث هو
 لا تعبد العموم في الاثبات بل هي فيه للاطلاق
 الا انه لما كان فيها معنى الجنية قد يكون الفصل الى
 مجرد الجنية دون الوحدة بالنظام سرية لكون
 المقام لاثنتان فعم لوجود الجنس في كل فرد وقول
 المشيخ النكرة في الاثبات تخص انما هو في النكرة

المجردة عن القرائن ولا حاشية
 الى ان يقال ان قوله
 محمول على الاكثر وقيل هي
 في الاثبات لا يعم اصلا زعماء انها
 للوحدة والافراد والعموم يتبع
 الوحدة واما النفس في علمت
 نفس فمرة خبر من جرادة فالمراد
 الجنس مجازا ولو جرد الجنس
 في كل منه وبمثل الحكم كلام من
 الافراد وهذا لا يسمى عموما لان
 هذين اللفظين اريد بهما الجنس
 بخلاف الامر موارد متفردة
 ونقل ابو البركات النفي
 عن المحصول ان النكرة في
 الاثبات لا تعبد العموم اذا كانت
 خبرا نحو جئتني رجل وان كان
 امرا فانادى بالعموم عند الاثر
 انتهى ولا يخفى ان هذا الفرق مما
 لا يساهده اللفظ اس الكوفة

هو تقدير النعم
 اذ لو كانت النعم
 بجمع لكانت
 كمن لاثنتان
 كمن في
 ما قل عن
 الاثبات في
 الظاهر ان
 يقال نعم
 تعبد المقام
 في المقام
 الاثبات في

بعض الضيف اليه اذ كان
كلاهما بلام التعريف او غيره
والا فليثبت وبكال مدخولها
بتعين وصف المعنوي
فاشبع اى الرجل عندك
وجاز اى الرجل حسن
كذا في الخبر وبه للشرط
والاستفهام ككل مع الكثرة
فيغير مطابقة الضمير الراجع اليه
اى استرادا وثنية وجمادى
وثانيا لما اضيف اليه كاي
بكرم اكرهما ومثل بعض مع
المعرفة فيحد الضمير الراجع
اليها كاي الرجلين تغرب
اخيرة م

واى نكرة قسم بالصفة

العامه كانه عليه محمد في الجاهل الكبير والمراد بالصفة
هي المعنوية لان النعت النحوي حاصل ان اى نكرة وعموما
بعوم الصفة بحسب اصل الوضع قيل عمومها بحسب
وضعها ابتداء للعموم الاستغناء للفرق الظاهر
بين اعنق عبدا من عبدي دخل الدار والفرق
بين اعنق عبدا من عبدي ضربك واعنق اى
عبدا من عبدي ضربك وفيه نظرا اما ادلا فلان
الفرق الثاني منوع وفي الاول يجوز ان يكون
من وجود من التبعية المحضة لا ارادة البعض
من الجمع في الاول دون الثاني واما ثانيا
فلان ثبوت الوضع للاستغناء بمثل ظهور في
الفرق بل الظاهر ان عموم اى من عموم الصفة
لكنها لتوغلها في الابهام بحيث لا يتعين مغا

واعنق عبدا
دخل الدار
نوع

صارت تسرینة من العموم حتی صار عمومها
 عند انصافها بصفة عامته مطهره وادلم یکن كذلك
 سائر التکرات ولهذا صار عمومها بالصفة العامة
 اکثریاد و لذلك خصت بالذكر مع اندراجها فی
 التکرة الموصوفة بصفة عامه و من هنا نرى
 انها لا قسم عند كونها صفة نحو مرت برجل
 ائى رجل او حالا نحو مرت بزید ائى رجل بمعنى
 رجل کامل كما فی قوله اضاعوا و ائى فنی
 اضاعوا و قد تبدل علی خصوصها بعد التضمیر
 المفرد مثل ائى الرجال انما ک و بعضه الجواب
 بالواحد مثل زید او عمرو و هو یخفف
 لظهور عدم منافاتها للعموم و بجزایان
 ذلک فی کثیر من الفاظ العموم مثل
 ما و من و نحوهما ان المولى

فقط ایضا
العلم بکتاب
فیه

العلم بانماضی الشرطیة لانه لم یکر الاستفهام
والموصولة بے صیغہ العلم

وَمَنْ وَما شَرَطْتَهُ اَو استفهامیه
بشملان المؤمنین لکن من فی العقلاء

فان منی من جائس فی درم
ان جائس زید وان جائس عمرو
وکر ما الشرطیة والاستفهامیه
ومنی من فی الدار ازیل
فی الدار ام عمرو الی غیر ذلک
فقد ل فی الصورتین الی
لفظ قطعاً للفظین وکر ما شرطیة
والاستفهامیه کذا فی التلویح
م

ای لکن کلمه من مطلقاً استفهامیه
او شرطیة او موصولة او موصوفة
تستعمل بحسب الحقیقة م

فی التلویح وان عاد الیها ضمیر المذکر نظراً الی ظاهر
اللفظ کما بشملان المذکر اتفاقاً فایزعم قوم ان کلمه من
تختص بالمذکر بناءً علی غلبة استعمالها فیہ وحکاه
ابن الدبان النحوی من النافعی وحکاه آخر
عن بعض الخفیه وقال انهم مکسوا به فی مسئلة المزمرة
فجعلوا قول علی السلام من بدل دینه فاقبلوه لاینبأ
والحق اثباتاً ولها لقوله قال من یعمل من
الصالحات من ذکر او انی وقوله ومن یقنت
منکن والایجاب علی منق الاواء الدخالت فیه
دخل داری فهو حر ذکر امام الحکیمین بذات الخلاف من
الشرطیة وقال الصفی الهندی لافرق بینها و بین الموصولة
والاستفهامیه والخلاف جارز الی جمیع واعتذر بعضهم عن

وما في غيرهم وقد عكس واما الموصولة
والموصوفة فقد تغم وهو الاكثر
بأن المصدر للبناء

قوله وما في غيرهم فقط هذا فيما اذا اريد بالذات
واما اذا اريد الوصف فلا كما نقول ما زيد وجوابه عالم
او عاقل قال صاحب الكشاف في قوله تعالى والسماء
وما بناها بعد ما رد كونها مصدرية ان الوجه ان يكون
موصولة وانما او نزلت على من لا رادة معنى الوصفة
كانه قيل والسماء والقادر العظيم الذي بناها وفي
كلامهم سبحانه ما سخر لنا انتهى ويظهر من عدم
استعمالها في الصفة بالاستفهامية وبه صح الكاشي
والعلامة والسيد وغيرهم وبعضهم اكر الوصفة على غير
الاستفهامية والبرج المصروح حيث قال في تلك
الآية لم يبعد الدلالة على الوصفية في الموصوفة
ولا الموصوفة بل التعمد في الاستفهامية قال صاحب
الكشاف اتفق اهل اللغة على ان كلمة من مخقة بالضم

بضم ن
في غير
الضمة وما في
ذوات
الضم
في الاستعمال
قال النسخ وهو
الاصل نحو
من في البيت
الاعلم من خلق
له في السموات
ما عندكم ينضد
وما عند الله
باق م

لا تخلفا
في جملة ما
يقول في
لا يفتن
بالايقين
صاحب
من انما
قوله تعالى
من دون
قال عبد
الملك
يقولون
ما جعلك
اما علمت
الزجري
وقيل
افضل
الموصوفين
الشرط
على الاسماء
من كلام
بن غير
لم يثبت
في الخط
غير العاقل

لا يجوز ان يكون
الاسماء في
الخط

درین اسم که
بجای اللفظ
و غیره

و قد شخص والذي بعثها وحيث واين
تعليم الاكمة اقلوا لشركين حيث
وجدتهم اينما تكونوا يدرككم الموت

بالموصولة كقوله تعالى ومنهم من ينظر اليك
والموصولة كقوله تعالى ومن الناس من يقول
هذا ما قيل ان وضعها على الخصوص كما في الموصولة
والكوة وانما لرفعها التعريف في الاستعمال ومجربها
بالصفة المعنوية ويذكرهم مجربها في الشرط والاستفهام وقد يخصان موصولين
وموصوقين انتهى وقيل انما تعمان وقد تخصان
مطلقا من غير فرق بين كونها موصولين
وشرطين واستفهاميين واليه مشي النسخي
اس المؤلف

و يجوز ان كان بهم شرح
بالجملة التي بعده وليس هذا
لوقال لامرأة انت طالق
حيث ثبت يقتصر على المجلس
لان الطلاق لا يتعلق بالمكان
فيقتصر وليس في اللفظ ما يدل
على تعميم الامر منه فبقي ذكر
مطلق النسبة فيقتصر على المجلس
قال لا تخش و ترد لئلا
اس المؤلف

واين اسم استفهام عن المكان
نحو فابن تزيهون و ترد لئلا
عامة في الاكمة وايضا علم
منها نحو اينما بوجه لانيات
بغير كذا في الاتاني وشارح المعنى
للبازي لم يفسد في بينها
حيث قال و اينما تدخل الافعال
كمن يقتضي عموم مكانها وهو
الاشهر

و سایر اسما، الشرط والاستفهام
 گشتی و کیف لعموم لازم منته
 والا حوال و کذا اینها و منشی و کیفها لکنها
 مختصه بالفعل

از زمان که اسم استفهام
 شرط و اسم را ازین لفظ
 شرط و اسم را ازین لفظ
 شرط و اسم را ازین لفظ

قول کیف
 اسم بر وجه
 الشرط و الاستفهام
 عن حال الاشیاء
 لا عن ذاتها

فقی قول لعموم اءلف و ثمر مرتب قال الراغب
 کیف لفظ یسئل به عما یصح ان یقال فی شیه
 او غیر شیه فلا یصح ان یقال فی الله تعالی
 کیف و قد یعتبر به عن المسؤل عند کیف الابین
 و الاسود فانما نسبه کیف و کل ما اخبر الله تعالی
 بلفظ کیف عن نفسه غر و جل فهو استخبار علی طریق
 انیبه لیس لطلب و التوبیح نحو کیف تکفرون بالله
 و کنتم امواتا و کیف بهد الله قوما کفروا انظر کیف ضرب الله

الاشیاء فالنظر و کیف
 اولم یزد و کیف بهد الله قوما کفروا

کالا بیض
 و الاسود
 و البیض و البقم
 م

وکل و جمیع محکمان فی عموم مدخلیہا

لا یعنی عدم قبول التخصیص والنسخ بل یعنی انہما قطعاً
فیہ وضعاً بحيث اذا اتقوا الدلیل والقسریۃ لا یجمل
الخصوص اصلاً وما ذکرہ شمس الأئمة وغیر الاسام
من ان کلمۃ کل یجمل الخصوص نحو کلمۃ من کما اذا قال
من دخل ہذا الحصن او لافلہ کذا فدخلوا علی انتفا
فانظر للاول خاصۃ لا احتمال الخصوص فی کلمۃ
کل فان الاول اسم لفرد سابق و ہذا الفرد متحقق
فیہ دون من دخل بعدہ انتہا لایفید عدم احتمال الخصوص
فعدم قسریۃ وما ذکرہ من احتمال الخصوص
محمول علی احتمال فی الجملۃ ولو عند القریبۃ
کما یظهر من التعلیل علی ان العموم قد یکون تناولاً علی
سبیل البدل وذكر الاول لاینافیہ وان انکرہ

الشیخ

البشران كما سبق وكذا لا ينفيه ما ذكره النسخ من ان
كلمة كل تجل بخصوص وكلمة جميع تجل ان يستعار
لمعنى كل لا شتر كما في صفة الجمع وان اختلفت كيفية
جمعها وقد قامت دلالة بخصوص في صورة ذكر
الاول لانه محكم في بخصوص فبخص كل واحد
منهما يجوز ذكر العام واردة الخاص انتهى والحاصل
لو سلم احتمال بخصوص في تلك الصورة فاما هو
من دليل خارج عن وضعها ومعناها وهو لا يفسح
عدم وقوعها خاصين اصلا نظرا الى وضعها عند
عدم القرينة ثم اعلم انها وان اشتركا في العموم
والاحاطة لكنها مختلفان في كيفية كما قال النسخ
لان كلمة جميع بوجوب التناول على الاجتماع وكلمة
كل بوجوبه على الانفراد بمعنى ان يعتبر كل مسمى
بانفراده كان ليس مع غيره حتى اذا قال كل امرأه
تدخل الدار في طابق وله اربعة نساء فدخلت
واحدة طلقت ولا ينظر لوقوع الطلاق عليها ودخل

البشران
لان كلمة لما او جيت
عموم الانفراد صار كما قال النسخ
واحدة ان دخلت الدار فدخلت
طابق فنفى العموم ان يتعلق طلاق
واحدة بدخولها في لا يفسح
على الواحدة بل لو دخلت
كل من دخلت وسنى الاصل
ان لا يفسح في وقوع الطلاق على كل
واحدة دخول الاخر في فدانة
بين العموم والانفراد ولا يفسح لوقوع
الامير من دخل في الواجب
فكذا فدخل عشرة معا وجب
لكل منهم النفل فانما لما انه
بوجوب الاحاطة على الانفراد
فاعتبر كل واحد من الدار حين
بانفراده وقطع الا اعتبار
الاخر كان ليس مع غيره
كل واحد اول بالقياس الى العموم
بعده بخلاف ما لو قال جميع من
اولا فكذا فدخل عشرة معا فان
لم نفقة واحدا بالشرع والكل داخل

في
عشر نفل الواجب
وبصير النظر واجبا
الاول جماعة دخل
واحدة كلمة من فتنظر
شيئا من الانفراد
والاجتماع فلا نفل
اصلا في من دخل
اولا فدخل عشرة معا
اذ وجوب النظر
في هذه الصورة موقوف
على العموم بطريق
الانفراد والاجتماع

في متعلم
الانفراد والجمع
في متعلم
الانفراد والجمع
في متعلم
الانفراد والجمع

فکل لاحاطة الانسداد فی التکرة ولاحاطة الاجزاء فی المعرفة

یغنی ان کلاً لازم الاضافة وان حذف المضاف
الیه من نحو وکل اتوه فان اضاف الی التکرة
یجط انسدادها وان اضاف الی المعرفة یستغرق
اجزائها ولهذا صدق کل زمان ماکول وکذب کل
ارمان ماکول ومن ثم قال محمد فی الجماع
التصغیر لو قال انت طائی کل تطیقة یقع الثلث
ولو قال کل التطیقة یقع واحدة قال شمس الدین
القاری فی فصول البدایع مرادهم واسد
اعلم ان الداخل علی المعرفة یوجب العموم لافرا
فی اجزائها بتقدير جز منکر والظاهر انه
تعسف بل الوجه ان کلاً منبئ عن جمیع ما اندراج
مدخله فی حکم ای ضم بعضه الی بعض بطریق
الاستیعاب فاذا دخل علی امر مبهم اندرج فی

تغنی کل ارمان ماکول
کل جزء من اجزاء
ارمان ماکول
مست

افراد الجملة

افراد نے ایک دہل علی ضم بعض ذلک الافراد
 علی بعض نے حکم و اذا دخل علی امر
 معین له اجزاء بدل علی ضم بعض اجزاء علی بعض
 نے حکم و اذا دخل علی معرف مجموع الافراد
 بدل ایضاً علی ضم بعض الافراد و لهذا قال ابن تیمیہ
 و السیوطی کل اسم موضوع لاستتراق افراد المنکر
 المضاف الیه و المعروف المجموع و اجزاء المفرد
 المعروف و تقدیر جزاء منکر فی الداخل علی
 المعرفة قول بنی استتراق الاجزاء من حیث
 ہی اجزاء و خروج عن النظام من غیر ضرورة و هو
 مستبعد مستبعد قال الراغب فی المفردات و صاحب
 القاموس فی البصائر کل اسم لضم اجزاء
 الشئ و جمعا و ذلک ضرباً احدهما انضمام لذات
 الشئ و احوال المختصة له و تفید معنی التمام کقوله تعالیٰ
 و لا تبسطها کل البسط ای بسطاً تاماً و ان فی
 انضمام للذوات و ذلک یضاف تارة الی

لا
 معرف و التمام
 و تارة الی ضم اجزاء
 اولیٰ تارة الی ضم اجزاء و تارة الی
 من الاضافة و بعد ذلک فی قوله
 فی تارة من القرآن و لا فی تارة
 کلام الفصحاء کل بالالف و التمام
 و انما ذلک یجوز فی کلام الفصحاء
 و المتکلمین و من خارج
 الی الکون

قال الشافعی
 بس الفی کل الفی الالف
 فی اربعه ای تمام
 مست

وقد يكون لاحاطة الانسروح ايضا
 نحو كلهم اتيه يوم القسيمة وقد يكون
 وكلمة كل على الاسماء وتحتها صريحا

بناء على القربنة كما في قوله تعالى وجانهم الموضع
 من كل مكان على ما في غير ابن الكمال وقالوا
 ايضا في قوله كل شجرة نار اذ لا نار في شجر القاء
 ونقل في حاشيته القطب على الكشاف في آخر سورة
 آل عمران وكما في قوله فلان يقصد كل واحد
 بس للتوثير بل للكثير كما في الحاشية وقد قبل ايضا
 في قوله تعالى ثم كلي من كل الثمرات انه للكثير ولا يبعد
 ان يقال انه في المذكورات لا استغراق العرفي
 او الادعائي للباغية وفي البصائر قد جاء كل بمعنى بعض
 فهو من الافراد انتهى

فردا اولا نحو قوله عليه السلام
 كل ذلك لم يكن وقول الشاعر
 كل لم يصنع

الاسماء لانها اذا دخل
 على الكثرة سواء كانت
 المعرفة بمجموعها وهو
 مطروح كما سبق من ابن
 هشام والسيوطي
 لا الافعال لانها لازمة للاضافة
 والمضاف اليه انما يكون اسما
 يقال كل رجل وكل ضربة
 بتقد بر الاسم المضاف اليه
 ولا يقال كل يضرب بالرفع
 انتهى

لم يبق كلام
الا منقوبة

وتعمم الافعال ضمنا اي في ضمن
تعميم الاسماء وكلها بالكلش والتكرار
وجميع للشمول على الاشتمال

اي على الافعال ونعما مركبا والاسماء ضمنا حتى لو قال
كلما تزوجت امرأة فكذا فزوج امرأة مرارا فخلق
في كل مرة لانها تقتضي العموم في الزوج كذا
ذكر محمد في الجامع قال النوبون كلمة ما في كل
مصدرية لكننا نأبسته بعطيتها من ظرف زمان
كما يوجب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت
ولهذا يسمى هذه المصدرية بالظرفية انما تأبسته
من الظرف لانها ظرف في نفسها فكل من كل ما منصوب
على الطرف لاضافة الى شئ هو قائم مقامه ونايب
الفعل الذي هو جواب في المعنى قال ابو جابر
هذه للعموم لان الظرفية مراد بها العموم وكل اكره فيضيد

الاسماء مرارة
تخالف لوقال
ازدجاء كذا فخلق
على العموم ولو زوج امرأة مرارة
نظن في الاول دون الثاني
لاننا نوجب العموم في الثاني
وهو الاسم لا الفعل كذا في الثاني
اي في المصدر الحكم بغيره
من تكرار الفعل بغيره
وقا قوما

الكلية وهذا ما قال به

فلو دخل عشرة معا في جميع من دخل

هذا المحسن أو لا فلهم نفل واحد واحد لطف

على العموم بوجوب عموم المعطوف

خلافًا للشا^٢ في

وهذه المسئلة قد استنبه ترجمتها على العلامة الشيرازي
ومن تبعه فرغموا أن النزاع في أن مطلق العطف
على العام يمل يقضي العموم في المعطوف أولاً
فذهب الخفية إلى الأول والثانية إلى الثاني
وظاهر كلام الكتاب المنقول من زبدة البرهان
على ما في الحاشية بيل إليه وهذا من كودة الجواد
وما في بعض كتب الشافعية من أن عطف العام على الخاص
يقضي تخصيصه عند الخفية ولا يقضي عند الشافعية^٣

فلسف

١- فينقسم عليم لأن لفظ جميع لما
أفاد الشولي مع الاختراع
كان العشرة كخص واحد
سابق بالدخول على سائر
الباقين م
٢- لأن العطف تشريك المعطوف
مع المعطوف عليه فيقدر في
المعطوف ما ذكر في المعطوف
عليه من المتطلبات فيعم
بعمومه ١-

ثم في اخرى كما صرح به التفازا في فترتها به كما
 وقع من البعض وهم على ما وقع في كثير من كتب
 الخفية خلافاً ولهذا نسب في منهاج البيضاء
 الى بعض الخفية نعم الاصل لتوبة المعطوف
 والمعطوف عليه في المتعلقات وحمل الكلام على
 ما فيه رعاية للنسبة الاولى فلو احتمل المعطوف عليه
 اليوم والخصوص ولم يثبت شي منها بعينه وتعين النحوص
 في المعطوف يجوز ان يتخصص بمرجع احتمال
 الخصوص فيه بالمعطوف والحق في ترجمتها ما
 به غير واحد من المحققين ان احدهما الجملتين اذا
 عطفت على الاخرى وكانت الثانية تقضي تعديراً
 شيئاً لم يقيم قبل تعديراً تقدم ذكره في الاول
 حتى ان كان عاماً فيها اقتضى العطف تعديراً
 ذلك العام في ان في مكان العطف على العام
 يقتضي العموم في المعطوف لذلك الامر المقدار
 كانت الخفية الاصل في العطف تشريك المعطوف

في نسب في منهاج البيضاء
 حيث قال بعض الخفية بالتعظيم
 يخص العام وقال بعض الخفية بالتعظيم
 توبة بين المعطوفين على التوبة
 في جميع الاحكام غير واجبة
 ورده بانهم لا يقولون بان تشريك
 في المعطوف عليه في جميع الاحكام
 بل بان تشريك المتعلقات كما

مع المعطوف عليه فيحمل عليه فيما يمكن تشريكه ولما وجب
 تقدير شيء في المعطوف واكن ان يقدر ما يذكر في
 المعطوف عليه لزم ان يقدر ذلك في المعطوف
 علما بالاصل الذي هو تشريكه معه في ذلك المعطوف
 المتعلق وحمل المقام على ما دل عليه القرينة وهي
 ذكر ذلك الشئ في المعطوف عليه وقالت الشافعية
 لا يقدر الامر العام الذي ذكر في المعطوف عليه
 بل يقتضي بتقدير اقل امر يستقيم به الكلام اذ اعتباره
 للضرورة فيقدر بقدر ما فلا يقتضي العموم في المعطوف
 قلنا لو سلم ما ذكرتم فاما ينهض فيما اذا لم يدل دليل
 على تقدير امر معين وليس فليس والزام مشاركة
 المعطوفين في المتعلقات كما عرفت ثم كما ذهبتم
 اليه في الاستثناء التعقب للحمل المتعقب وهذا
 ولهذا اختاره كثير من الشافعية كما بن السمعاني حيث
 قال كلام الكنفية ظاهر جدا وقال ابن السكيت
 هو الصحيح اهـ

فائدة القضا ليست من صيغ العموم وهو شكل
 فيما اذا كان المرح عا قاطم ولم يدل دليل على رجوعه
 الى بعض مخصوص اذ لا شك في موثقه جازي العموم
 فأكبر منهم الا زيدا والاستثناء في مثل صيغ العموم
 ولهذا قال النجاشي القضا انما اذا كان المرح عا
 فلا ينبغي ان يتردد العلامة في ذلك بانها ليست بها
 وقال بعضهم ان المراد بعدم عموم القضا عدم عمومها
 اذا كان المرح معهودا وان كان حكمها حكم مرجح
 في العموم والخصوص وهذا التوجيه كما ترى
 بعيد كل البعد وبعضهم قال لعل المراد انهم لا يسمون
 القضا لنفسها عامة والعموم انما هو واقع بواسطتها
 اذ المراد بصيغ العموم ما يدل بنفسه تنبيه
 اذ اذكر عام وبعد ضمير يرجع الى بعض ما يتناول
 فهل يخص ذلك العام ويراد به ذلك البعض
 الا انما هو مرجح التفسير ولا اخلفوا فيه فقال
 بعضهم بالتخصيص قبل وعليه اكثر الحقيقة قال ابن القيم
 وهو الاوجه قال العرائفي هو قول الثاني

في عموم القضا
 وقد يتردد
 الوجه

وقال بعضهم
 بعموم التخصيص
 اكثر انما ينبغي ان يقين ارادة القضا
 وحاصل الاول ان يقين ذلك البعض
 في التفسير وجعل ذلك البعض
 في التفسير ان يكون دليلا
 فاحسنه مما جعل ان يكون دليلا
 لا ارادة الخصوص فيما ذكره في قوله
 الى من ما اراد من التفسير
 اسهل من ما اراد من التفسير
 ذكره في التفسير وجعل ان ذلك
 فيما وحاصل انما في العلم السابق
 لا يجعل دليلا بل العلم السابق
 في عمومه ورجح الضمير
 في ما يدل عليه منها من الاوراد
 الى ما يدل عليه منها من الاوراد
 وحاصل انما في التفسير
 وحاصل انما في التفسير
 في الحقيقة انما في التفسير
 من حيث انما في التفسير
 والعموم واذ اقام في فعل
 الى التفسير

ما وضع لخطاب المشافهة نحو يا ايها
الناس ويا عباده يعم الموجود
فقط والحكم لمن سبوجد بدليل آخر من نص
اداء جماع او قياس

لأبجد جبارة العينة وعموم الخطاب والاطهر ان
لو لم يدخل في عموم الخطاب بحسب عرف الشرع
او الغيب فلا اقل من ثبوت دلالة كالحاق غير الامر
بالاعراب كالكسبي وثبوت بالقياس لا يظهر له وجه
وعدم احتياج الحاقه بحكم من وجد الى مقدمة اجتهاد
ثم لا ريب فيه فكانه اراد بالقياس ما هو اعم من الالفاظ
ولذا قال العلامة الشيرازي ذكر في الكتب المشهورة
ان الحق ان العموم معلوم بالفرون من دين محمد
صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا اولانا نظم قطعا
انه لا يقال للمعدومين يا ايها الناس ونحو انكاره المكابرة

والحكمة
والتبديع
في الالفاظ
فقط والاولى
مبطل الوجوب
والثاني
زعم ان الالفاظ
التي هي

لانه يجوز ان يقال من هذا الخطاب
المعدومين بالموجودين
يا ايها الناس بطريق الغيب
على انه لو سلم عدم جواز لغة كلف
عدم جواز لغة في عرف الشرع
ممنوع وثمنا انه اشبه خطاب
العيه والمجنون لقصورهم
عن فهم الخطاب فالمعدوم
اجدر وفيه نظر لان عدم توج
الخطاب والتكليف بناء على دليل
لا ينافي في عموم الخطاب
وتساوله لفظا من الالفاظ

فوله وانكاره مكابرة كلف
والمعدوم وقت كونه معدوما
ليس من الناس بالفرونة فليتأوه
اللفظ ولا يمكن ان يكون مكلفا
فليتأوه الخطاب التكليف واما
الكلوبس والتفخيم فليس كلاما
فيه من ظهور فساد مفسه

وقد يكون الخطاب لعين والمراد
 الغير نحو يا ايها النبي اتق الله ولا تطع
 الكافرين وهذان كنت في شك
 مما ازلنا اليك فاسئل الذين يقرون الكتاب
 من قبلك

والخطاب له عليه السلام صورة والمراد من كان في صدو طاعة
 الكافرين وذكر الاتقاء من الامة فبولغ في تأديته
 المراد بانشار ان من كان في صدو ما يستطع منزلة
 عن درجة الاعتبار وبعد نفسه عن ساحة الخطاب
 يعني انه ليس محلا له فمن شأنه ان يجالط غيره الذي
 لم يكن كذلك وايضا لما كان اميرا ومستبورا لامة كان
 توجه الخطاب اليه اقوى تاثيرا في قلوبهم على ما جرت عليه عادة
 الملوك في خطاب الامراء الذين جعلوا عندهم امراء على الرعايا
 هذا الذي ذكره المصنف في اتفاق السيوطة نقل عن الآثار

لأنه يكون الخطاب لاحد صورة
 والمراد غيره حيثما ذكرت
 في الخطاب باللفظ

الخطاب له والمراد امته لانه
 عليه السلام كان قتيلا وحاشا
 من طاعة الكفار اتفاق

وقيل خولب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والمراد خطاب امته
 ومخاطبة فان كنتم في شك مما
 انزلنا اليكم فقولوا وانزلنا اليكم نورا
 مبينا وقبل الخطاب للسامع
 ممن يجوز عليه الشك وقبل
 ان يفتي ايضا كنت في شك
 يعني لا انا كنت بالسؤال لا كنت
 شك ولكن تزداد يقينا كما
 ازداد ابراهيم عليه السلام بمعاينة
 احب والمؤلف

وجاء في الخلاف وغيره لم يجز هذه الآية من هذا النص
 وانه ما وقع في سبب نزولها والله اعلم بالصواب

اذا المراد هو التعريض ا لى الكفار
لعل منه قوله لئن اشرکت لیجعلن حکاک

فيه وجوه الاول انه ابرز مشركه في معرض الحاصل امضى
صيغة الماس في مع القطع بان لم يقع ولا يقع ابراهمه ترضيا
بمن اشرکت وجعل عمله و هذا ما في مفتاح الكفاية
وارتضاء جمع من المحققين والثاني انه اسند الاشرک
الى من يتبعه في مقام الزجر و الاكمل على تركه
مع القطع بان لا يقع منه ابراهمه ترضيا من دفع منه
و هذا ما ارتضاء شارح الايضاح والانصاف انه وجه
حسن ملائم لبيا الآيه وسياقها وان لم يقبله السب
الشریف ومن نحو قوله والثالث انهم الموطنة
توجب كون الشرط ايضا فبرز مشركه المقطوع بعده
معرض الحاصل ترضيا لمن اشرکت كما في الاول غير انه في
الاول من صيغة اشرکت وفي هذا من الهم ولا يخفى ما في
الخطاب من اللطائف من ابراث التيهيج والالهاب

بغيره تعالى
فان كنت
تنتهك
م
اي من التوضي
والمراد به هنا
ان تذكر رجل
في اواخره
في شرح ابيضا
لا فرياد
م

لا
فني على
تعالى عليه
التشبيح
ان من هو
تترت عند
ميدسكم
لا عماله
والكمال
والخال
السنة
ساعة الخطا
مرتب
و حاشاه
ذكر في
من ان
على ان
حاجب
و منوه

الوارث في نقد
ويفعلون ولفوا
وغيره

وابحج المذكر السالم نحو الملبون ونحو

فقطوا انحص بالذكور الا عند الاختلاط

بالاناث قد خل تباطل

الاناث في تلك البنية من غير
اجتماع الی قربة ولا
دليل خارج
م

اي المذكور وتفصيل المقام على وجه يفتح المرام
ويكتف فواذ فيود الهلام ان ابحج المؤنث لا بد
تحت المذكر بلا تسمية اتفاقا وابحج المؤنث ليس
فيه علامة التذكير ولا التانيث مادة وصورة كالذكر
بنسب المذكر والمؤنث اتفاقا وابحج المؤنث
بالمادة للذكور خاصة كالرجال وابحج المذكر
المؤنث لا يتناول المؤنث اتفاقا على ما صرح
به النجيب الكلي وتقر الزركني عن بعض المؤنث
وبوجه اشتها رقبه السالم في غير محل الخلاف
وترجمة المسئلة من غير تكبر وتعل ابحج المؤنث كالبحج

السالم

السالم في هذا الحكم واما جمع المذكور السالم الثالث
 بحسب المادة للفرعين نحو المسلمين وفعلوا وهذه العبارة
 اذا طلعت بل تدخل الاءاث عند الاختلاط بالذكور
 بلا قيام تسمية منفصلة اختلفوا فيه فذهب
 الشافعية والمالكية الى الثاني والمنازلة الى الاول
 قال ابن الهيثم والزرزري هو قول النخعي قال ابن
 البار عا وغيره لا نزاع في عدم الدخول حقيقة
 واما النزاع في ظهور الدخول لا شتبار في
 العرف ويدل عليه ما قاله النخعي الفارابي
 ان حاصل النزاع ان تغيب الدخول على الاءاث
 والقصد اليها بل هو ظاهر او منى على القرينة
 انتهى فاحصه ان تلك العبارة تناول الاءاث
 عند الاختلاط حقيقة في عرف الشرع او فيه وفي
 العرف العام عندنا وعند المنازلة ولا تناول لا بما
 مبني على القرينة المتقدمة عند اكثر المالكية لان
 اولادنا غلب في الاستعمال اطلاقا عليها عند
 الاجتماع والاختلاط والاصل في الاطلاق الحقيقة

فان قلت يلزم من الاشتراك اللفظي والمجاز خبر من
 قلت لا نسلم للزم بل يجوز ان يكون حقيقة عرفية
 لقدرك المشترك بين محض الذكور والذكور والاناث
 متخطين واما ما لم يدخل الاناث لما شارك
 في احكام ان يتب هذه البضغ قليلا فلو لم يكن
 فان قبل يجوز ان يدخل دليل خارجي ولا نزاع
 في دخوله في ذلك لم يدخل في الجاهل
 والجمعة ونحوهما لا دليل في الدخول فلو دخلا
 بلا اعتبار سرية في اكثر المقصود الواردة بتلك
 الصفة فما يعلم بالمشبهة وذلك دليل الحقيقة
 واما عدم الدخول في احكام قليلة جدا فبدليل
 خارجي كما يعرف من تنوع من اهل الانصاف
 على ان اسناد الاقل الى دليل خارجي هو
 والى من اسناد الاكثر اليه تعللا بخلاف الظاهر
 واما نحو قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات
 فلتنصبن اعتناء وتسمية بانفسه ادين بالذكر كما يدل

۱۵
 عليه ما روى الناس في نسب
 نزوله واما اجماع اهل اللغة
 على ان يجمع المذكر والمؤنر
 وتسمية اجمع المذكر اصطلاح
 لاهل العربية بنحو ما على اصل
 اللغة او على اصالة المذكر فيه
 اس المؤلف

لا ينفذ الواحد وهو في المسلمين
 مسلم لا مسلمة فخرج ما كان فيهم
 ان الزناح في كونه فيهم
 هو المذكر لا المؤنر

از خطب
مبنای
اصطلاح

والمجمع المونث السالم یخضع بلس التبت

خطاب الرسول صلی الله علیه و سلم
یعم الامه عرفاً و نصاً الا بدلیل

آخر یوجب اختصاص به پسندنا و عند احمد بن حنبل
و بعض الشافعیه کابین السماء نے و اختاره امام
المومنین و قال اکثر الشافعیه لا یعم الا بریل یوجب
الترکب لنا ان الرسول صلی الله علیه و سلم
و سلم سید امته و امامهم و قد و تم و الامه بنی
و لهم فی اسوه حسنه و من شانہ کذا و کذا فیه و حده
للخطاب و احکم فی منزله جمیعهم و ساد مساکلهم
و یفهم اهل اللغة من امره شمول اتباعه عرفاً و ان لم
یشمل و ضما اصلها کما اذا قبل لامیرار کب للمفائده
فاذا ورد خطاب خال عن قرینه الاختصاص نظر

دخول لامة منى حكمه بحاله ونظرا الى
 اهل اللغة لا يرى ان فعل البنى عليه اسم مجزى
 فكل ادبيل فله ويدل عليه قوله تعالى يا ايها البنى اذا
 طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن حيث افرد به الخطاب
 ثم امر بعبئة الجمع والعموم فدل ان مشد خطاب
 ولامته وقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا
 زوجناكمها ليلا يكون على المؤمّن خرج حيث
 اخر انه انما اباح له يكون شاملا لامة ولو كان خطابه
 خاصا ولا يتعدى حكمه الى لامة لما حصل
 الغرض وحمله على التعدية بطريق القياس خروج
 عن النظام من غير دليل ومثل قوله خالصة كلف
 نافذة لانه لو كان خطابه لا يعم لامة لكان مشد غير
 مفيد والحمل على التاكيد خلاف الاصل ولو لم
 يظفوره في فهم العموم لامة كما لا يرد واجوبتهم
 التي حاصلها ان فهم لامة والاتباع في هذه الصور
 كلها غير الوضع اللغوي طائفة اذ النزاع ليس في كل

حاشية
 اقله كما في
 قوله او لا خطاب
 المفسر لا يسمي خبره فلهذا هذا القول
 في قوله عفا وقوله يا ايها البنى اذا
 الامة لكان جنس من غير المذكور دون
 على ان المراد هو المذكور دون
 في تخصيص العموم ولا فاعل
 لا يسمي ان غير المذكور في قوله
 يقع في العام مطلقا وقوله
 ان يكون

يقع خطاب واحد من الأمر بلفظ
يخص به نفسه م

قوله لا يتم الجميع بالصفة لا لغة
وهو ظاهر ولا عرفاً لا تنافي
الصفة وقيام العرف قبل
بدل عليه ما روي حكمه على الواجب
حكمه على الجماعة والأمر
من الفائدة في نظر امر

قوله حكمي الحديث قال تاج الدين
هو حديث لا يعرف له أصل
وسكت من شيخنا الذي نقلنا
لا عرفه ابن الرواحي

قال بعض النحويين بغيره بل ان كان
خبراً ولا بد من ان امرأته
لانه لا يكون أمراً أو نهيًا
لنفسه فيخص بغيره ما قاله
أهم المحرمين اللفظ بناءً على نفسه
وكذا خرج منه عادة في الأمر والنهي
وقيل لا بد من فعل على اللفظ لغوية
كونه مفعولاً ولانه يرد كونه الرتبة
عز وجل قالوا لغيره في قوله تعالى ان
خاتن كل شيء فذلك في كل شيء
الرجوع وان قوله تعالى كل شيء طاعة
العموم لغيره باللفظ

وخطاب الواحد لا يتم الجميع بالصفة
بل بالخبر نحو حكمه على الواحد حكمي

على الجماعة والمحكم داخل في عموم

متعلق خطاب به خبراً أو أمراً أو نهياً فلو
كل من في السكة في طابق فالتصحيح
خلافاً للبعض

قوله أو بالقياس إلى الظاهر أو بدلالة ذلك النفس لا
ان بكل القياس مع مفاد المتعارف لأنه حكم بل
حكم على الأعم الشامل لها مجازاً وخالف الخطاب
قال هام المحرمين الخلاف لفظاً لأنهم أيضاً لا يعرفون
تفاوتاً مبنياً على القياس أو بالخبر السابق واليه شئنا
الهام حيث قال خطاب الواحد لا يتم غيره لغة ونقل عن
الخطابة عمومهم ومرارهم خطاب الشارع لواحدكم يعلم حده

والخطاب الواحد لا يتم الجميع بالصفة بل بالخبر نحو حكمه على الواحد حكمي على الجماعة والمحكم داخل في عموم متعلق خطاب به خبراً أو أمراً أو نهياً فلو كل من في السكة في طابق فالتصحيح خلافاً للبعض قوله أو بالقياس إلى الظاهر أو بدلالة ذلك النفس لا ان بكل القياس مع مفاد المتعارف لأنه حكم بل حكم على الأعم الشامل لها مجازاً وخالف الخطاب قال هام المحرمين الخلاف لفظاً لأنهم أيضاً لا يعرفون تفاوتاً مبنياً على القياس أو بالخبر السابق واليه شئنا الهام حيث قال خطاب الواحد لا يتم غيره لغة ونقل عن الخطابة عمومهم ومرارهم خطاب الشارع لواحدكم يعلم حده

و عليه اخرج عدم الطلاق في قوله
 نساء المسكين طوائق وقيل الخطاب

بالناس والمؤمنين يشمل العبد عند الاكثر
 في قوله يا ايها الذين امنوا

لانه اذا تناول
 القصة
 فدخل في الخط
 والحكم فطاع كونه
 عبيدا لله
 مانعة لك
 م

رجل قال نساء اهل الدنيا طوائق ونساء اهل الرعي
 طوائق وهو من اهل الرعي لا يقع الطلاق الا ان يوه
 كذا روي ثمام من ابي يوسف ومن محمد بن
 روينا في رواية نطق وكذا لو قال جميع نساء
 الدنيا طوائق ولو ذكر ابيهم او لم يذكر كلاهما سواء
 وقيل نطق امرأته كذا في الخلاصة قال الرازي
 والنووي وغيرهما مني الخلاف على ان المنكح بل
 برحل او لا كونه مشكلا لعدم الطلاق عند كثير من
 بالداخل ولما ذكر اصحابنا من الفرق بين نساء الدنيا
 طوائق وبين نساء البيت ونساء المحلة طوائق قال في
 الخلاصة لو قال نساء اهل السكة طوائق وهو من اهل السكة

انما هو في قوله يا ايها الذين امنوا
 يا ايها الذين امنوا
 يا ايها الذين امنوا
 يا ايها الذين امنوا

من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت

وان نحن انكر عن الارزاق ^{الاول} ونفهم الموافقة
 عام فيما سوى المنطوق به ^{فانواع}
 الاذي ^{الاول} حرام

منه لا يشمل مطلقا الا بدليل عند بعض قالوا لا لا وثبت
 بالاجماع حرف منافع العبد بيده فلو كلف بخطا
 وعلم حكمه لكان حرفا لمنافعه الى غير سببه قلنا
 حرف المنافع الى السبب على العموم م بل استثنى من
 ذلك وقت تضائق العبادات واما خروجه
 من خطاب الجمعة والجماد والعزة والكج والمبرعا
 فلدليل اقتضى حرمه ووجه كخروج المريض والمسلم
 والكانض من بعض العمومات وذلك لا يدل
 على عدم تناولها لهم اتفاقا فابتنى خلاف
 الاصل اتركيب لا دليل وهو جائز ^{الاول}
 ويشمل العبد شرعا ان كان الخطاب بتلك الصفة
 محتملا ولا ينكحهم ان نحن العباد ^م

انما الحكم انما
 بالجماع والبدن اذا عوم
 بالجماع
 انما الحكم
 ما سواه من صوره

کاتنا فیف و مفوم المنجیفة

عام ایضاً عند مثبتہ

۱۲
الذلا بالانص لا یجمل التخصیص
وان احل عند بعض ولا
بعد ان یقال انه منی
ان العموم یس من عوارض
الانحاطة المستندة و قد ایضا
من فقتل وكذا الكلام
من قول و مفوم المنجیفة
الیه ان المولود

قوله كاتنا فيف المنطق به في قوله تعالى ولا
تقل لها ان ليس عمومها بالمعنى السابق تعريف
وحكمه بل بمعنى آخر اي ان كل المستغرق مطلقا اولا
كان في اللفظ وحمل النطق اولا وسواء كان
استغراقه لما صدق عليه معنى اللفظ من استراد
اولا والا فقولنا تعالى ولا تقل لها ان
ليس دلالة على تحريم الضرب وسائر انواع الالام
غير كاتنا فيف بلفظ المنطوق به بحيث يكون له
داخل في معناه بعضه ويكون من استراد
اجزاء حتى يتم بالمعنى السابق ولا يقع ان يحل
على العموم الحكمي بمعنى ان له حكم العام في
احتمال التخصيص والتفريع لانه سيجي في بحث

فیدل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 في سائمة الغنم زكاة على عدم
 زكاة في كل علفنة حكاية فطره صلى الله
 تعالى عليه وسلم ان في الفعل المتعدي عام
 لكونه مكررة في سباق لنفي

اذا المتك بمفهوم المخالف ليس بمنك بلفظ
 بل بكوت في الحديث نفي الزكاة عن كل علفنة
 ليس بلفظ حتى يتم او يخص بالمعنى السابق ولهذا قال الفراء
 وكثير من المتأخرين القائلين بكون العموم من عوارض
 الالفاظ فقط لا محمول في المفهوم وليس مرادهم
 الحكم غير ثابت في بعض صور المكوت اذ هو خلاف
 اتفاق شئني المفهوم كما ذكره ابن الكاظم وغيره ثم
 اختلفوا في ان مفهوم المخالفته بل يقتضي نفي

بمعنى ان نفي
 مصدر منكر
 مثبت
 خلافاً لما
 في الامر
 ٦

الحكم عن ترك ما
 المنطوق بما هو بين
 فقط او مطلقاً حتى يدل
 على ان غير السائمة لا ذكوة
 وان لم يكن من جنس النعم
 ان هذا الخلاف مبني على ان
 بان المفهوم بل لا محمول
 كذا في بل هو خلاف ما
 في تخلف مقتضى المفهوم
 على ذلك

وَأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ فَالْيَصْحَحُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِإِذْنِ
وَالْأَقْسَامِ لَكُنْ نَكْرَةً فِي الْإِبْهَاتِ
كَأَنَّ الْمُبْتَدَأَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكَلْبَةِ

فان لم يكن زائدا
وجبات فلام
واضح في من
السبب في
كان له أقسام
وجبات
فان لم يكن زائدا

جاء لا يعم القيل والنهار والفسخ والنخل ايضا لا يعم
جاءت وضع اللفظ فاذا قال صلى بعد عبادة الشئ
لا يعم الصلوة بعد الشقين الاحمر والابيض الا عند
من نخل المنكر عائشة في معنية فضا عدا ولا جات
وقوع الفعل فاذا قال جمع بين الصلوتين الظهر والعصر
لا يعم جمعهما بالتقديم في وقت الاول والآخر في وقت
الثانية واما التكرار والعموم في الاركان في الجملة
في نحو كان الفعل على ما قالوا فان صح فهو ليس
من مجرد حكاية الفعل بل مستفاد من قول الراوي
كان يفعل نظراً إلى العرف والعادة وقيل
بعضهم ان المفعول للتكرار والاستمرار في كان يفعل

لفظ المضارع ولا يدخل فيه كذا
وانما هو للدلالة على معنى
ذلك المعنى وقال بعض آخر
ان المفعول للتكرار هو زيادة لفظ
كان اذ لا التكرار مقصودا
لنظم ان يقول فعل كذا
بدون كان وتقض كل ذلك
بقول عائشة رضي الله تعالى
عنها كان النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم بعث عبداً فبين
رواه ابى بهود خسر
فيحرم النخل حيث اشغلت
عائشة كان يفعل من غير تكرار
لعدم ثبوت تكرار بعثه اليهم
ودفعه سلسل من موائل
القول

بل ہو فی معنی المشرک فیما قبل فان
 ترجیح البعض ^{الخاصة} فذاک ^{بما لا یزید} والا فالبعض ^{بما لا ینقص}
 والباقی فی بالتعاس او بالادلة فاذا
 جائز ^{من العود} فی الفل مع استدبار بعض
 الکعبة فلیجوز فی الفرض تساویمها فی الاستدبار
 والاستدبار

عم نیازی ہے حل مسئلہ کے لئے
 صحت کے لئے داخل الکعبہ بھی
 انفل احتیاجاً

لانه انما یقع علی صفة مہجۃ فی زمان مبین
 علی جهة مہجۃ و حکایتہ مختلفہ لکل منها
 کاحتمال المشرک کل واحد من معانیہ
 م

مردم استند

مستند
الغرض
داخل

خلافاً للشائفة في الفرض للاستدبار

بخلاف حكاية قلعه بلفظ ظاهره

العموم نحو نهي عن بيع العزير فيهم كل

عزير خلافاً للأكثرين

ح بعض الكعبة بالضرورة كذا في المرات

خلافاً لما كتبت إذا شاف في جواز الصلوة في الكعبة
فوضا ونظها على ما في كتب اصحاب الشافعي وعدم

تجوز الفرض مطلقاً مذموب ما كتبت فقط على ما
في الهداية وشهد وجاهد به نص الشيخ ابو حفص الحنفی

النسفي في الخلافيات وشرحا قال صاحب الهداية
الصلوة في الكعبة جائزة من غيرها ونظها خلافاً للشافعي

فيما قال صاحب النهاية كان هذا اللفظ وقع سهواً

من الكتاب إذا شاف في تجوز

فيها من غيرها ونظها ولم يورد

احد من علماءنا ايضا هذا الحنف

فيما عندي من الكتب

واجب بان مراده ما اذا توجه

الى الباب وهو مفتوح وبين

القبلة مرتفعة قدر مؤخره الرطل

ولا يخفى ان هذا الى لا يمكن ههنا

والمرحوم الله ايضا بين فساد

نسبه هذا القول الى الشافعي

في حاشية الدرر المنيرة

وهو السخيف الذي لا يدري

ايكون ام لا يبيع السمك في

الماء والبطر في الماء

لأن الاحتجاج بالكلية لا بالحكاية والعموم
في الحكاية اللفظ الوارد بعد قول

أو حادثة إن لم يكن مستقلاً

الرسالة
تسقى بذكر
السؤال أو
الحادثة
م

لأن الكل ضرورة أن الواقع لا يكون إلا بصفة معينة
وهنا بحث لأن الفصل بينهما كما هو الظاهر
ما يقابل القول على ما صرح به التقاربان في
المختصر وفهم من كلام غيبة واحد منهم والنتيجة يكون
مع عموم أو خصوص لأفعل وإن محل هذا النزاع ليس
في حكاية فعل من أفعال جوارحه صلى الله
عليه وسلم على ما اشتبه في الكتب بل في حكاية حال
متضمن للقول بلفظ ظاهره العموم ولهذا قال
ابن الحاجب في تحرير هذه المسئلة بعد ما قال الفصل
الثبت لا يكون عاماً مسئلة نحو قول الصحابي
من يبع العز بعم العسر إن عدل عارف فالظاهر

الصدق فوجب الاتباع قالوا يجمل ان كان
 خاصا او مع صبغة خاصة فتوهم العموم
 والاجتهاد بالحكي قلنا خلاف الظاهر انتهى
 قال ابن الهام بعدما قال اذا نقل فعله كحكاية الكعبة
 لا يعم واما حكاية قوله لا يدركه عموم بل يفظ عام
 كمنى من بيع العسر فمذهبة مسألة اخرى فيجب
 التحمل على العموم خلافا كثيرا لانه عدل عارف باللغة
 والمضى فانظروا المطابقة انتهى وقال صاحب
 التبيين بعدما قال حكاية الفعل لا يعم واما نحو قضى بالشفعة
 بلجار فليس من هذا القبيل لانه نقل الحديث
 بالمضى وان ايجاز عام واما قول صاحب التلويح
 محل النزاع ما صح به في اصولنا فحين
 اذا حكى الصحابة فعلا من افعاله بل يفظ ظاهرا للعموم
 مثل منى عن بيع العسر بل يكون عاما او لا فقد قال
 السيد الشريف متعبا عليه المشهور اذا حكى حالا

بل يفظ ظاهرا هو العموم مثل منى
 عن بيع العسر واما نحو
 صلى في الكعبة فقد جعل مسكنا
 اخرى بهذا الفعل المثبت
 لا عموم له واما هو المناسب
 انتهى الا ان يختلف
 المراد

بان لا یفید شیناً عند عدلها کفرهم و بلا
او مستظلاً لکن کان مقطوعاً فی الجواب

نحو سہی نجد او کان ظاہراً فی الجواب

نحو ان تغذیت فکذا فی جواب تعال

تقد معی خلا فافترس عمہ بعموم اللفظ جواب
او بغير لفظ

قوله و بلی فانها منقصة بایجاب النفی السابق استغناء
او خبر فعلی هذا لا یصح بلانی جواب اکان علیک
کذا ولا یكون نعم فی جواب الیس لی علیک کذا
افترس الا ان المعبر فی احکام الشیخ هو العرف
حتى یعام کل واحد منها مقام الآخر و یكون
افترس ان فی جواب الایجاب والنفی استغناء
او خبر اکذا فی التلویج ان المثلک

ایجاب عدم کفرهم
استغناء بالکلام موجب
فانما مفرقة لیس فی کل کلام موجب
او نفی استغناء ما او خبر
استغناء
خبر لفظ اللفظ العاری بکون
نفی العموم و یخص من نا جابها
فانما تقدی لا محذور
وعند زفر یجب تم

لان التجهة
انما هي السوء
فقطام

سنة ذی
السورة جث
عمه ولم یجل
على الجواب
م

وان كان الظاهر كونه ابتداء كلام
بان يشمل على الزائد على الجواب

لا جواب اجبارا لزيادة
الملفوظ الظاهرية
والفاء للحال المبطنة الخفية
م

فابتداء نحو قوله ان تغذيت اليوم فكذا
في جواب تعال تغذ معي فيبحث باللفظ
مطلقا وهذا ما قيل العبرة بعموم اللفظ لا
بخصوص السبب خلافا للشا فنع

سواء معادلا ولو قال عنيت
الجواب بصدق ديانة كذا
في الحاشية فلا يبحث الا باللفظ
في ذلك اليوم مع لانه نوحى
بالحرف اللفظ ولا بصدق قضاء
لانه خلاف الظاهر من ان
فيه تحقفا عليه
الاول

اللفظ لا بخصوص السبب

لانه ليس مما تنسك به ولا ينفي عموم اللفظ ولا يتحقق
احتراج غيره ولهذا قد ثبت من الاصحاب
ومن بعدهم التمسك بالعمومات الواردة في حوا
واسباب خاصه من فقرها على تلك الاسباب
والحوادث واشتهر ذلك من غير كبر فكان اجماعا على ان العبرة

وقيل الاصح هو معنا ولا لخصوص الفرض
 خلافاً لبعضهم في المدح والذم

وللخصائص في نية الخصوص وروى عن

ابي يوسف في اليقين كما مر العام الموفق

بخاص لا يختص به خلافاً للبعض

الحكم لا يكون انما من مخصصا للعام عندنا على الاطلاق
 بشرط ان لا يكون الخاص مفهوم مخالف يقضي
 نفي الحكم عن غيره من اقسام العام عند مقتضى المفهوم
 اذا العام يخص بالمفهوم عندهم فقولنا عليه السلام
 ايما باب دني فقد طهر لا يخص بقوله في ثناء
 يمينونة وبانها طهور لانه لا تعارض بينها لعدم التناقض

انما في اخبار
 عموم النظم حكمه انما في
 والماورد والعام في
 ابو القليب والماورد والعام في
 انما في اخبار
 من بعض سائر النسخ ان
 آخره قال لا يختص به خلافاً للبعض
 انما في اخبار

كما سبق وقد عرفت من اناج
 السبب ان خلافهم ليس مخصوصاً
 بها فانما خصها بالذكر لشيوعها
 واشتهار خلافهم فيها م

بين العام والخاص فيجب
 العمل بهما من كل وجه من غير
 تخصيص عملاً بالدليل العام من
 المعارض

بان حكم
 الخاص بما
 حكم على العام
 من قبل
 من لا يوافق
 في ان العام
 في ان العام
 في ان العام

واذا اورد خطاب بتحريم عام والعادة

كان باستعمال ذلك العام في بعض

مساو له يخص المحرمة بذلك البعض خلافاً للجمهور

۱
العام متبادر
لما يشاهد في

كما اذا فرض ان العادة اختصاص الربوا في البر
والربوا عام له ولغيره لغته فلو حرم الربوا يخص به
لقيام المخصص وهو العادة والعرف كما يخص
الذات بذوات الارباع بعد ما كان في اللغة لكل
ما يدب في الارض وكما يخص النقد بالنقد
الغالب في البلد بعد عموم لغة وكما يخص اللحم
باللحم المتقادم في البلد

۲
ا قوله خلافاً للجمهور قالوا اللفظ عام ولا مخصص له
فيبقى على عمومته قلنا يجوز ان يخصه العادة كما روي
وما ينبغي ان ينسب ان هذا المسئلة ليست بمتخصصة بل كما
الوارد بالتحريم بل جارية في كل عام يتناول

انواعاً

انواعا والعادة كان باستعمال ذلك في بعض
 متناوله كما صرح به وشهد له المأخذ وأنه لا نزاع
 في أن اللفظ العام لنفسه لو خصص العرف
 والعادة ببعض متناوله بحيث كان ذلك اللفظ
 في ذلك البعض حقيقة عرفية كما خصص العرف
 والعادة اسم الدابة بذوات الأربع
 بعد كونه في اللغة عام لكل ما يدب اذا ورد
 يخص بذلك البعض الابريل ترجيحاً للحقيقة
 العرفية على الحقيقة اللغوية بل النزاع في أنه
 ان ورد اللفظ العام واخص تعامل المنيطين ببعض
 متناوله فهذه العادة والتعامل بل يخص
 ذلك العام بذلك البعض او يبقى على عمومته فاجبو
 انه نعم والمبتر تناول اللفظ والتدليس لا تناول عادته
 وزهيب بعض متناوله هم القائلون بأن المجاز المشهور
 بحسب التعامل يرجع على الحقيقة المستعملة الآن
 تلك العادة تجعل ذلك العام محضاً بذلك البعض

على التنازل
 ان اللفظ العام
 مع الجهور لأن الحقيقة
 على المجاز المشهور بحسب استعماله
 عند بعض اصحابنا الذين
 في الحقيقة العرفية
 الحقيقة اللغوية
 الحقيقة اللغوية
 العرف متناوله
 العادة تخص العام
 العادة تخص العرف
 ويجوز رد العرف
 وخصه بما يشترط
 العادة لا تخص العام
 المعنى ليس
 وبين بعض اصحابنا
 كلام المعر اذا ورد
 عام متناوله
 بعض

المطلق بغير
خاصات
التي هي في
اللفظ

المطلق بغيره على إطلاقه كما لم يقيد على

تقيده لا أنها خاصان قطعيان في دلوهما
بغيرها الموقر كما يرى

هو ما دل على نياح في جنة
بكونه خفة مختلفة كخص كثره
تأيد بوج نخت امر بما قيد
لفظي مستقل ولا يقين ولا
شمول م

أذا تجرد عن العوارض والقرائن وأما قولهم المطلق
يصرف إلى الكمال العارضة عن النقص فقل ذلك
دار على القرينة كذا في الكاشية أو مبنى على كونه
نقصان المعنى نسبية لعدم تناول اللفظ المطلق
فعله بذلانيا في النقصان إلى الكمال بمعنى أن
براد من اللفظ المطلق في أول الأمر ختمه متابعة
ليس فيها نقصان المعنى المقى باللفظ مطلقاً جراً
المطلق على إطلاقه كما لا يخفى م

على شائع في بعض كتب علم في الكمال
والله اعلم بالصواب

و هو ما اخرج من الشيوع بوجه من الوجوه
نحو رتبة مؤمنة اخرجت عن شيع الرتبة
بالمؤمنة وغير المؤمنة وان كانت متابعة
في الرقات المؤمنات فيوزان ان يكون اللفظ
مطلقاً من وجه مقيداً من وجه وقد يطلق المقيد على ما دل

وان اتحد حكمها فان اختلفت الكادته
لگفارة اليمين والقفل فلا يحمل خلافا لك
وان اتحدت فان دخلا على نحو السب
نحو ادواعن كل حسم وعبد وقوله عليه
السلام ادوا صيدقة الفطر عن كل حر وعبد
من المسلمين لم يحمل ايضا فعمل بها خلافا لك

قوله خلافا لك في قالوا ادلا ان في حل المطلق
على المقيد جمع بين اليمينين لان العمل بالمقيد
يترجم منه العمل بالمطلق والعمل بالمطلق يترجم منه
العمل بالمقيد لحواله في ضمن غير ذلك المقيد
قلنا هو تغليب بل حمده على المقيد ابطال الحكم وعمل بحكم
التقيد فقط فلا يحصل بالجمع بينهما بل الجمع انما يحصل مجزا
في المطالبة والمقيد على تقيد وذلك لا يكون الا
بعد المحل على المقيد فما ذكره حجة ان لا عيب

قوله فلا يحمل على المقيد
المطلق على المقيد
كفارة اليمين بخلاف
مطلقا مؤنثة او كاسية
كفارة القفل بل لا بد من
اعمالا لليمين السالين من القاض
ولعدم الضرورة التوبة
قوله تغليب وفتاوه ان المطلق
باصطلاح بل الحكم والى كذا
كما هو المأثور لا يشك
في معنى تقيد المقيد في غير
بغير مجاز ولا ان كان
ما فيه المطلق بهذا المعنى متخفا
من التقيد فالعمل بالمقيد
في الجملة ليس المراد بالعمل
بالمطلق منها العمل به
المقيد بل العمل به في
الحالات جواز العمل به
وج لا يقيد بغير ولا يخص بغير

١
مختلفة الحكم
الکفارة وجملة
مختلفة دهي
منه احد ما
حسب اليها
المنعقد
وفي الآخر
اتصل خطا
م

بالاسم
الاول مطلقا
الاول مطلقا
الاول مطلقا
الاول مطلقا
الاول مطلقا

قلنا ولو ثابنا المطلق ساكت عن ذكر المقيد والمقيد
 ناطق والناطق ولو لم يكن ساكت قلنا ساكت
 من القيد لكنه ناطق بوصف الاطلاق ودال
 على ثبوت الحكم فيه على الاطلاق ولو
 سلم فانما يكون ادلى من التعارض كما اذا خلا
 في الحكم فالتحوت الحادثة وهما لا تعارض
 لا مكان العمل بهما يجوز ان يجب شيء مطلقا
 في حادثة ومقيداً في حادثة ويجوز ان يكون
 المطلق سبباً لما يكون المقيد سبباً له وقلنا ثانياً
 في محل على المقيد عمل بالاحتياط فانه يخرج
 بالعمل بالعمل بالمقيد عن العهدة بقينا سواء
 كان مكلفاً بالمطلق او المقيد بخلاف العكس
 قلنا لما كان دلالة المطلق على الاطلاق قطعياً
 وكان العمل بالطلاق ممكنًا خارجاً عن المعارض
 يخرج بالعمل به عن العهدة قطعاً فلا يثبت

١٤١
 الاحتياط بالعمل بالاطلاق على
 ان الاحتياط انما يوجد في
 عدم الحمل والعمل بالاطلاق
 على ان الاحتياط انما يوجد
 في عدم الحمل والعمل بالاطلاق
 اذا خلا في السبب كما لا يخفى
 اعلم ان غالب خلافاً بينهما
 مع اننا نختار راجع الى الصيغة
 احدهما دليل الخطاب الى
 المفهوم فهو عندنا ليس بحجة
 وعندهم حجة فاذا قيل
 رتبة مؤنثة مفهوم المؤنثة
 ان الكائنات غير متجانسة
 والاطلاق متضمن في كل
 الصور فيقتصر على المقيد منهم
 لان ما عداه يتنفى بالمفهوم
 والاطلاق ليس نصاً فيه
 وانما في الزيادة على النص
 قلنا هي نسخ والمقيد زيادة
 وهو نسخ قالوا المقيد بيان لا نسخ
 اذا تقرر هذا النسخ قوله وجملة
 ان

لا يجوز ان يقال ان المطلق لا يصدق على
المتاخر من المطلق من المقيّد فقال ابن الهمام
لا علم فيه نصريجا عن الحقيقة ولنا ان متزعم كون
المطلق ناسخا للمقيّد مع قياس نسخ العام
المتاخر الناحص المتقدم عندهم ومعنى النسخ
فيه نسخ القصر على المقيّد انتهى وقال ابن الحارث
ومن نزع المطلق المتاخر ليس بناسخ للمقيّد
المقدم اتفاقا ولذا استنوا على الحقيقة بان القول
بكون المقيّد المتاخر ناسخا دون المطلق المتاخر
محكم لا وجه له قلنا الاتفاق ممنوع ولو سلم
فقول في الفرق بينهما في ان التقيّد المتاخر
عن الاطلاق اثبات حكم لم يكن كايجاب
إيمان الرتبة بخلاف العكس فانه لا يثبت حكم
لم يكن لان وجوب المطلق قد كان ثابتا مع الزيادة

الاجابة الاولى على قول بكيف لا يطلق وان علم
متاخر ورود المطلق عن المقيّد فقال ابن الهمام
لا علم فيه نصريجا عن الحقيقة ولنا ان متزعم كون
المطلق ناسخا للمقيّد مع قياس نسخ العام
المتاخر الناحص المتقدم عندهم ومعنى النسخ
فيه نسخ القصر على المقيّد انتهى وقال ابن الحارث
ومن نزع المطلق المتاخر ليس بناسخ للمقيّد
المقدم اتفاقا ولذا استنوا على الحقيقة بان القول
بكون المقيّد المتاخر ناسخا دون المطلق المتاخر
محكم لا وجه له قلنا الاتفاق ممنوع ولو سلم
فقول في الفرق بينهما في ان التقيّد المتاخر
عن الاطلاق اثبات حكم لم يكن كايجاب
إيمان الرتبة بخلاف العكس فانه لا يثبت حكم
لم يكن لان وجوب المطلق قد كان ثابتا مع الزيادة

لما حصرنا الاعتقاد الكافرا
حكم المقيّد بل يشترط مع حكم آخر
لم يكن قبل وهو جبره اعتقاد
الكافر مشاءا وعدم اجزاء
اعتقاد غير المقيّد كاعتقاد
الكافر ليس حكما شرعيا ثابتا
لا يقال ان حكم المقيّد وجوب
اليقيد والاطلاق لا يشترط
بل يرفع لانا نقول حكم المقيّد
اجزاء ما وجد في المقيّد
كاجزاء الرقبة المؤمنة
واما عدم اجزاء الكافرة
فليس حكما شرعيا بل لولا المقيّد
لعدم اعتبار المقيّد بل هو عدم
اصح لا يتعلق بالنسخ
المراد

الحجج على ما ذكره في المتن من أن الاستغراق لا يقتضي التام في كل واحد من الأقسام الثلاثة بل يقتضي التام في بعضها فقط

وقيل عام وقيل واسطى بين العام والخاص

قوله وقيل عام ثم اختلفوا في ذهب بعضهم إلى أنه ليس بالاستغراق إلا أن العام لا يجب أن يكون مستغرقا لكل ما يصلح له بل يكفي فيه تناول أحد الأقسام متفردة بالحدود على وجه الشمول وانتظام جميع من السيمات والجميع المنكر تناول لكل قسم من أقسامه نحو الثلثة والأربعة الأسى غير ذلك وإن وقع على الثلثة من الإطلاق لكونه متفردا فيه قال جلال الدين الجباز في المعنى هو ذهب أكثر متأخرينا واختاره فخر الإسلام ومن تبعه والغزالي وذهب بعضهم منهم الجبازي الأسى أن العام لابد فيه من الاستغراق إلا أن الجميع المنكر مستغرق قالوا أولا لو لم يستغرق لما صح الاستثناء في قوله تعالى لو كان فيهما آية إلا آية ظلت

كأنه استثناء ممنوع بل منتهى بمعنى غير وثائيا ثبت الخلاف على كل مرتبة من مراتب المجموع فإذا علمنا على الجميع فقد علمنا على جميع حفاظه أي على جميع الأقسام التي هي حقيقة في كل منها فكان أولى قلنا منقوض برجل ونحوه ومعارض بأن الثلثة متيقن من تناول الجميع وفيما وراء احتمال والميقن أولى وثالثا لو لم يستغرق فلا خص ببعض وهو متفرد لعدم المنخص قلنا أنه موضوع للقدر المشترك بين الثلثة وما فوقها ولا يلزم من عدم اعتبار المنصوص اعتبار عدمه على أنه منقوض أيضا بنحو رجل من المؤلف

منه من الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وَأَمَّا الْمُشْكِرُ فَمَا وَضَعَ وَصْفًا كَثِيرًا
لِمَعْنَى كَثِيرٍ وَحُكْمِهِ التَّوَقُّفُ وَالنَّاسِلُ
بِتَبْرِجِ الْمُرَادِ مِنْهُ لَوْلَمْ يَتَبَرَّجْ لَكَانَ مَجْمُولًا

فإن القبول ظاهرة حماسة مما سبق والمراد بالكثرة
ما يقابل الوحدة فيدخل المشترك بين معينين أو
بأنه يدخل فيه الالفاظ المنقولة والالفاظ الموضوعة
في اصطلاح لمعنى وفي اصطلاح لمعنى آخر
كالزكاة والفصل وليست من المشترك على ما صرح به
البعض واجب أو لا بأن المراد بالوضع كثير ان يكون
من وضع واحد بالشخص أو بالأنوع وان لا يتصل بين
الوضعين نقل واستشهد بعده وثانينا بأن المراد وضع
اللفظ كما هو المتبادر وفيه نظر اذا المتبادر مطلق
الوضع وان المراد من الموضع في حديثه من
العام والخاص هو المطلق ومنه يتجسس مهننا نخل الكلام

وَنُفِيعٌ لِلنَّاسِ
الْإِسْلَامُ إِذَا وَضَعَ
خَلْقًا أَوْ دَارًا
بِوَضْعِهِ لِكُلِّ شَيْءٍ
كَأَنَّهَا وَثَاقَةٌ
وَنُفِيعٌ لِلنَّاسِ
الْإِسْلَامُ إِذَا وَضَعَ
خَلْقًا أَوْ دَارًا
بِوَضْعِهِ لِكُلِّ شَيْءٍ
كَأَنَّهَا وَثَاقَةٌ

الفيض بل قد يصدق
الشيخ من القرآن العجوة
الاجام

ط و هـ ح
و ن م س ك ج د
ا ب ش ر ت ث ظ
القصود من البيع
منع الجواز حد
الفهم القصد
بالقرين كما في الجناح
وان لا يشك ان
القصد قد غفلت
ودفع هذا الغفلة

Digitized by Google

ما كان الاصل في اللفظ
 وهو الذي ظهر من نفس الصيغة
 بغير ان يكون له في اللفظ
 ما يدل على ان اللفظ
 هو الذي ظهر من نفس الصيغة
 بغير ان يكون له في اللفظ
 ما يدل على ان اللفظ

وحكمه وجوب العمل بما عرفت به قبل
 طنا وقيل الاصح يقينا وقيل ان
 الاصل في الظاهر النص افادة
 القطع وقد تبين ان اذا ايد احتمال
 غير المراد دليل واما النص فما ارد
 وضوحا على الظاهر بمعنى من المتكلم
 وهو من الكلام له كما هو المشهور

في صله ما كان وضع المراد منه على الظاهر
 وكان تلك الزيادة تكون ذلك المراد هو المق
 الاصل المتكلم من سوت له دليل يدل عليه ما حوز
 من قولهم نصبت الآلة اذا حملتها على سرفوق

وهو الذي ظهر من نفس الصيغة
 بخلافه كمن اختلف في ان
 بل يفيد القطع او لا فريب
 بعضهم الى الاول منهم الكرخي
 والجصاص والوزير دخت
 حاتم المتأخرين وذهب
 الآخرون الى الثاني منهم
 ابو منصور ومن تبعه واليه اشار
 بقوله ثم استعمل الكلام في خلاف
 الاصل وغير الظاهر
 من عدم القرب من تنق
 المانع ثبت قطعا ما كان ظاهرا
 من اللفظ لم يعرف صواب
 وكما من ههنا في انقضاء
 وح احتمال ان يدل ونحوه
 غيرنا شس من دليل فلا حجة
 به ثبت به ما يدرك بالمشبهة
 ان لم يترك

انما المراد
 النص
 في الاعتبار
 المراد به
 انما المراد
 وضوحا
 المراد به

من كلامه في باب
 الفصل في بيان الظاهر
 والفرق بين ان يكون
 لا جملته والاصل في اللفظ
 والتفريق لمراد من اللفظ
 كما في باب اللفظ
 في باب اللفظ
 في باب اللفظ

وقد رتبنا
 وناجها الحكم المستند
 المستند عند التفسير
 ان لا حاجة الى التفسير
 اصطلاح منهم بل التفسير
 بامس
 قوله فالحكم منفتح
 البقاء ولا يتقبل غيوة
 يتجدد فيه ولا يتقبل غيوة
 ولا يتقبل غيوة
 والقدر المنبسط
 من التفسير
 انما هي في اعم
 كل منها ولا يتنازع
 ايضا فليس
 تقديم لافادة ولو بناه
 الغرض هو ان يكون
 من التنازع ما اختل
 لعدم الافادة وقد يقال بان
 اختلال نظم القرآن لا يصدر
 المسلم بل المتقابل
 بل لا يتبادر

كما نلاحظه والنص عند اهل العراق
 خلافا لآب منصور ومن تابعه
 وعند التعارض يقدم كل واحد على ما قبله

بان يقضى واحد من الاقسام خلاف ما يقضيه الآخر
 وتوافقا في الرتبة لكونها متوازنين
 والمراد بالتعارض مجرد التمايز بين الحكمين متساويين
 قوله المراد بالتعارض ان يقضى ان التعارض كما يطلق
 على المعنى المشهور وهو تنازع الدليلين
 المتساويين في القوة يطبق على تنازعها
 وهو المراد ههنا فلا بد ما قيل رجحان بعضها على
 بعض ينافي وقوع التعارض اذ المرحوم
 في مقابلة الراجح فلا تعارض ولهذا اشترط
 التساوي اذ تقدم الحكم على غيره
 والمفسر على النص والنظام والنص على النص
 لان العمل بالافاض والافوى اقدم واولى

وانما كان
 الظاهر والنوع
 او جازا للعلم
 عن
 نتائج
 العراق

المراد من التفسير
 التفسير هو بيان
 المعنى المشهور
 وهو التفسير
 التفسير هو بيان
 المعنى المشهور
 وهو التفسير

والمراد من التفسير
 التفسير هو بيان
 المعنى المشهور
 وهو التفسير

وحكمة النظر في ان النقص ان لمزية
في شمله او نقصان واما الشكل
فقد النص ما لا يدرك الا بالتأمل

قوله في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتطابق فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من معنى السرقة وهو اخذ باليسار
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او بدله ثم الظاهر من كلام المفسر شمله عبثا
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فما لا يفتيح التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتطابق فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من معنى السرقة وهو اخذ باليسار
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او بدله ثم الظاهر من كلام المفسر شمله عبثا
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فما لا يفتيح التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتطابق فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من معنى السرقة وهو اخذ باليسار
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او بدله ثم الظاهر من كلام المفسر شمله عبثا
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فما لا يفتيح التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

ومن صرح به
المحقق النسخ
في كشف المنار
والمنصور القانع
والنسخ في شرح المنار
والنسخ في شرح المنار
والنسخ في شرح المنار

تحوارير من فضة و حكم
الطلب ثم التامل ليظهر المراد

هو بشكل سبب استعارة بدعيته لان العارضة
تكون من الزجاج لا من الفضة كمن لما اشتكت
الفضة على خاضعين ذميمة وهي انها لا تطهر
ما في بطنها و مدحجته وهي البياض والزجاج
عكسها وكانت تلك الاداني تشتمل على صفات
الزجاج وشفيفته و بياض الفضة و حسنها فتجوز
القوارير لما يشبهها في الصفاء والشفيف ثم
جعلت من الفضة مع انها لا تكون الا من الزجاج
فجاءت استعارة غريبة بدعيته فان قلت
اكثر ما عذره من المشكل ما كان خطأ و قد فقد
المعاني كقوله تعالى اني سنم و لهذا قيل

حل
الطراز والناشط
من فخرنا ونفخه واجب
لأنهم انفس طاهر
فاز عبادة من اعلم
ابدين وفيه غوص لا يعلم
وانما مل ان مبيع طاهر
هو البتة والشرع داخل
الغم والاف او بدونه واجب
الاضغاث في شرح البديع بان
سلبها معنى التلخيص معقولة
ونزاعنا الاشكال في شدة
التلخيص كون داخل الغم والاف
من متفقه او لا ويجوز الطلب
لم يطهر و هو من المشكل
التي فطنت بما يكون المشكل
الغسل لا لفظ آخر
اذ انما ليس

لأنهم سواء
كانت فاقه
او مضطحة او
على الجنب
بعد ان يكون
المائة واحد
اي موضع آخر
وهو القبل
فقال لا تسلم
بالتأمل
مسك
قوله فتجوز
عدهم هذا
التجوز من
الاستعارة
البيانية و اخرج
عليه بان عدم
ذكر المشبه
لازم فيها و هي
قد ذكر

في تعريف ما خذوه لفظ المعنى
الاستعارة مع العلم ان الشرائع
دالين او تجوزها مجازية
ابعضها
مشكل او لا بالبعد
على التلخيص
فيما في
الظاهر
الوارد اذا لم يرد
التميز

الكتاب في بيان مقدار الراس فان الكتاب
مجل عندنا في حق المقدار وقد بحثه بيان
بغير الظن فكان مؤلاً لهذا لا يكفر جاحد
بما الحكم وان سمي فضا بواسطة اسناد الى
الكتاب كذا في المرات واثار اية في الحاشية
وبان المقام ان قوله تعالى واسموا بكم
في حق المقدار اي مقدار المفروض
مسح وقد بحثه بيان بغير الظن وهو خبر المغيرة
بن شعبة حيث قال ان النبي صلى الله عليه
عليه وسلم اني سمعته يقول فقال وتوضا مسح
عن ناصيته وخفيه فيمسح ان المقدار اللازم

في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس

الكتاب في بيان مقدار الراس فان الكتاب
مجل عندنا في حق المقدار وقد بحثه بيان
بغير الظن فكان مؤلاً لهذا لا يكفر جاحد
بما الحكم وان سمي فضا بواسطة اسناد الى
الكتاب كذا في المرات واثار اية في الحاشية
وبان المقام ان قوله تعالى واسموا بكم
في حق المقدار اي مقدار المفروض
مسح وقد بحثه بيان بغير الظن وهو خبر المغيرة
بن شعبة حيث قال ان النبي صلى الله عليه
عليه وسلم اني سمعته يقول فقال وتوضا مسح
عن ناصيته وخفيه فيمسح ان المقدار اللازم
في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس
في مسح الراس

ما تقطع رجاء معرفته مرادة ولو
من ابني صلي الله تعالى عليه
وسلم فاما مشابه اللفظ ان لم يفهم
منه شئ كالقطعات

تقوله كالقطعات هي اسماء مشابه الحروف
التي ركب منها الكلام لانها داخله في تعريف
الاسم وعارضة عليها خواص كالتعريف والتنوين
والابتداء ونحو ذلك واطلاق الحروف
عليها اطلاق اصلي غير مبني على اصطلاح محدث
بين النجاة قال الراغب في المفردات
حرف النفي طرئه ومجمعه احرف وحروف يقال
حرف السيف وحروف الهجاء اطراف الكلمات
وقيل يقال حروف الهجاء حرفا نحو حبا من

من التثنية
الالتباس ان قلت
بجلب جعل من اسام
من حيث انه يعرف
الشيء عن حيث هو
وكر ضرورة ان يضاف
كذا اجيب و اجيب ايضا
بمعرفته ان قد يقال
بمنه بغير غيب بالبد والوج
منه وفيه نظر لانهم
فهم ما يعرف به الاسم
العلم لا كل ما يؤخذ من
اعتقادها او عليها العتقاد
على انه على تقدير صحة لبيان
بعض المنه بطلان
الاجاب

من التثنية
الالتباس ان قلت
بجلب جعل من اسام
من حيث انه يعرف
الشيء عن حيث هو
وكر ضرورة ان يضاف
كذا اجيب و اجيب ايضا
بمعرفته ان قد يقال
بمنه بغير غيب بالبد والوج
منه وفيه نظر لانهم
فهم ما يعرف به الاسم
العلم لا كل ما يؤخذ من
اعتقادها او عليها العتقاد
على انه على تقدير صحة لبيان
بعض المنه بطلان
الاجاب

عقب
قسين
كذلك قيل
الاجاب

من التثنية
الالتباس ان قلت
بجلب جعل من اسام
من حيث انه يعرف
الشيء عن حيث هو
وكر ضرورة ان يضاف
كذا اجيب و اجيب ايضا
بمعرفته ان قد يقال
بمنه بغير غيب بالبد والوج
منه وفيه نظر لانهم
فهم ما يعرف به الاسم
العلم لا كل ما يؤخذ من
اعتقادها او عليها العتقاد
على انه على تقدير صحة لبيان
بعض المنه بطلان
الاجاب

وحکم المتشابه اعتقاد حقیقه المراد
والامتناع عن التأویل

توله وحکم المتشابه اسے توله عن التأویل
وہو مذہب جمہور السلف من الصحابہ وان یمن
ومن بعدہم واثمنا سوی العرفین من المتأخرین
وہو اصح الروایات من ابن عباس رضی اللہ
وسئل مالک عن توله قال لے الرحمن علی
العرش استوی فقال الاستواء معلوم والکیفینہ
مجهول والایمان بہ واجب والسؤال عنہ
برعہ وقال الترمذی فی حق بعض مشاہدات
الحديث المذہب فی ہذا عند اہل العلم من الثانیۃ
مثل سیفان الثوری و مالک بن انس ابن
البارک و سیفان ابن عیینہ وکیع و غیرہم
انہم قالوا نزوے ہذا الاحادیث کما جات

قوله في الحديث
هو الذي انزل عليه
الكتاب من آيات
بين ام الكتاب على الاقسام
فقد وجدوا في
بعض من آيات ابن مسعود
في قوله لا عند الله
في العلم لول ان
وفارة ابن
في العلم المتشابه وفارة ابن
عباس وما يعظم العلم
ويقول الرايون في
انساب لان ذلك
على ان الواو لا
ولانه اتفق في
ومعني ان لفظ
الوقف على
في العلم

قوله في الحديث
هو الذي انزل عليه
الكتاب من آيات
بين ام الكتاب على الاقسام
فقد وجدوا في
بعض من آيات ابن مسعود
في قوله لا عند الله
في العلم لول ان
وفارة ابن
في العلم المتشابه وفارة ابن
عباس وما يعظم العلم
ويقول الرايون في
انساب لان ذلك
على ان الواو لا
ولانه اتفق في
ومعني ان لفظ
الوقف على
في العلم

قوله في الحديث
هو الذي انزل عليه
الكتاب من آيات
بين ام الكتاب على الاقسام
فقد وجدوا في
بعض من آيات ابن مسعود
في قوله لا عند الله
في العلم لول ان
وفارة ابن
في العلم المتشابه وفارة ابن
عباس وما يعظم العلم
ويقول الرايون في
انساب لان ذلك
على ان الواو لا
ولانه اتفق في
ومعني ان لفظ
الوقف على
في العلم

الضعيف كالحدیث صحیح کا لفظ
نہی

بنا و هر ی که از این کلام
بنا و هر ی که از این کلام
بنا و هر ی که از این کلام
بنا و هر ی که از این کلام
بنا و هر ی که از این کلام
بنا و هر ی که از این کلام
بنا و هر ی که از این کلام
بنا و هر ی که از این کلام
بنا و هر ی که از این کلام
بنا و هر ی که از این کلام

بأنسبه الى الجاهل لأن البلو في ترك
المحبوب أكثر بولي في تحصيل غير المحبوب
فتأبه أكثر و يفيد معرفه الرايحين قصور افهامهم
عن الوقف على ما لم يحل لهم اليه سبيلا و يذكرون
كون علمهم من عند الله و يفوضون اليه تعالى
و يعقدون حجة ما اراد الله بدون الوقوف
على مراده و كل ذلك اقوم ايمانا و اعظم
عمودية و ظاهره انه ليس فيه بعد و ليس
بمثل الخطاب بمهل و لا بمثل الكلام بالترجي بالعرب
عند قصد الافهام و افادة المرام و اما اذا قصد
بالكلم مع العرب الاشارة الى الفوائد
الاجلية سوى افهام معنى الكلام فلو سلم ما قلناه
لا بعد فيه و لا قبح و لا شبهه و يكون فيه الاشارة
الى مثل ما ذكر فيكون بيانا و هر ی که از این کلام

انهم و بناء
من الفروقة
اذا نهى
و يفتون بان
الحكم من الله
بفضل بان
ما يريد و يعرفون
الحجرات

بالحجة على ان كون
القران بيانا و هر ی که از این کلام
كون كل حجة و منه كذا
و فان انه لا يذم من عدم فهم
الرايحين و توقهم عدم
فهم من هو مخاطب حقيقة
و هو النبي صلى الله تعالى
عليه و سلم فحوز ان يكون سرا
بين الله تعالى و بينه
بفهم بطريق الغيض و الافهام
دخوه قال بعض الكل بحري
بعض المحرمين كلمات معناه
بينها و المقطعات في اواخر
النور من هذا القبيل فانه قد
و صنعها مع نبه صلى الله
تعالى عليه و سلم في
وقت لا يسهل ملك متعرب
و لا نبى مرسل ليحكم بها على
جبريل عليه السلام و يؤيده
ان جبريل عليه السلام لما نزل
بقوله كيعص فلما قال كان
قال النبي عليه السلام علمت

قال يا قاصد
قال بين قاصد
قال قاصد قاصد
قال قاصد قاصد
قال قاصد قاصد
قال قاصد قاصد
قال قاصد قاصد
قال قاصد قاصد
قال قاصد قاصد
قال قاصد قاصد

و ان جوزہ المتاحسون
فائدة
الحکم بل هو ما يتضح معناه والمتشابه
غير متضح المعنى او الحكم تأويله
فقط والمتشابه ماله اوجبه الحكم
ما يعقل وجهه والمتشابه مالا يعقل
او الحكم مالا يتكرر الفاظه والمتشابه
ما يتكرر الفاظه او الحكم الف الف
والوعد والوعيد والمتشابه
الفصص والامثال وهكذا يكون

انما هو ما يتضح معناه والمتشابه
غير متضح المعنى او الحكم تأويله
فقط والمتشابه ماله اوجبه الحكم
ما يعقل وجهه والمتشابه مالا يعقل
او الحكم مالا يتكرر الفاظه والمتشابه
ما يتكرر الفاظه او الحكم الف الف
والوعد والوعيد والمتشابه
الفصص والامثال وهكذا يكون

انما هو ما يتضح معناه والمتشابه
غير متضح المعنى او الحكم تأويله
فقط والمتشابه ماله اوجبه الحكم
ما يعقل وجهه والمتشابه مالا يعقل
او الحكم مالا يتكرر الفاظه والمتشابه
ما يتكرر الفاظه او الحكم الف الف
والوعد والوعيد والمتشابه
الفصص والامثال وهكذا يكون

المتاحسون
فائدة
الحکم بل هو ما يتضح معناه والمتشابه
غير متضح المعنى او الحكم تأويله
فقط والمتشابه ماله اوجبه الحكم
ما يعقل وجهه والمتشابه مالا يعقل
او الحكم مالا يتكرر الفاظه والمتشابه
ما يتكرر الفاظه او الحكم الف الف
والوعد والوعيد والمتشابه
الفصص والامثال وهكذا يكون

انما هو ما يتضح معناه والمتشابه
غير متضح المعنى او الحكم تأويله
فقط والمتشابه ماله اوجبه الحكم
ما يعقل وجهه والمتشابه مالا يعقل
او الحكم مالا يتكرر الفاظه والمتشابه
ما يتكرر الفاظه او الحكم الف الف
والوعد والوعيد والمتشابه
الفصص والامثال وهكذا يكون

انما هو ما يتضح معناه والمتشابه
غير متضح المعنى او الحكم تأويله
فقط والمتشابه ماله اوجبه الحكم
ما يعقل وجهه والمتشابه مالا يعقل
او الحكم مالا يتكرر الفاظه والمتشابه
ما يتكرر الفاظه او الحكم الف الف
والوعد والوعيد والمتشابه
الفصص والامثال وهكذا يكون

فنی خبریں اور کھیل

چند روز بعد از این که

بناءً على
المقابلة
بينهما وبين
هذه الحاشية
لا سيما إذا
انضمت القراء
الدالة قطعا
على الاستحوا
فيما هو الامر
فإذا حصل
القطع في
البثوث
والدلالة
فيجب القطع
بالضرورة
م

من قديمها إلى
الآن
والطريق الذي
نظرت فيه
النفس والروح
أما نشأت بنفسي
مخصوصي أيضا
اللفظ بأمر من
على معرفتي
لوجه الأول ثم
لا يفيد الفتح
قالوا بان الذين
علا

والله اعلم بان ذلك المفعول
التيكم يقيننا ولا طرب اليه ايضا

والنظر والاضمار والتقديم
والتأخير وحكمه

قوله وعدم التقديم والتأخير اذ قد يتغير المعنى بها
فلا يكون المراد عند اعتبارهما ما يفهم من ظاهر
الكلام وهو قسمان الاول ما يفهم المعنى ويكون المعنى
بحسب الظاهر تمكلا واذا حرف انه من باب
التقديم والتأخير اتضح قال قتادة ومنه قوله
لولا كلمة سبق من ركب لكان لزاما واجل
مسمى اى لولا كلمة واجل لكان لزاما وقال مجاهد
ومنه انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له
عوجا فيما اى انزل على عبده الكتاب فيما لم
يجعل له عوجا قبل ومنه يمت به وهم لولان رأى
برهان ربه لولان رأى برهان ربه لهم بها فاعلموا
فالمعنى عنده والثاني ما ليس كذلك والكلمة الاجمالية

٣
قوله لتوقف على العلم اليقيني
بعد المعارض العقل اذ لو
وجد تقدم على الدليل اللفظي
بان بول النقل من معناه
الى آخره او يتوقف
في معناه كقوله تعالى
الرحمن على العرش استوى
اذ لا يمكن العمل بها تعارضها
ولا يمكن تقديم اللفظ على
العقل لانه ابطال للاصل
بالفرج اذ لا يمكن اثبات
الدليل اللفظي الا بما بالعقل
فيكون العقل اصلا لللفظ
فسرعا ونفي ابطال اصل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من الغنقین مراره
من الغنقین او من كون
من الغنقین او من كون
من الغنقین او من كون

وهو نفسه لما مررتما والتقسيم
الثالث باعتبار استعمال اللفظ
في المعنى وهو أربعة الحقيقة
والمجاز والكنية والصريح أما
الحقيقة ما استعمل

من ان الاصل محل كل لفظ على تبادره ولا يجوز
استعماله في خلافه بلا دليل صارف والاحتمال
الذي لم يثبت من دليل لا يقبح القطع والاداة
بوتن المحسوس على انه قد يضمن ادلة وشر ان قطعة
والله على المراد يقيناً قطع تلك الاحتمالات
والثالث لتوقفه على العلم يقيني بعدم العارض
الحق القطعي ولا طريق اليه اذا غاية عدم الوجدان
وهو لا يمنع احتمال الوجود قلنا يعلم عدمه من صدق العلم

ووجه الحصر ان اللفظ المستعمل
استعمل لا صيحا اما ان يكون
مستعمل فيما وضع له او لا
والاول الحقيقه والثاني
الجاز وكل منهما اما هو الدلالة

الموصوف
بتقدير
كله حقيقة
ونقل بزيادة
كما قالوا
للملأمة ثم
نقل لزيادة
في حصة
الأسفل

مسلم
الاصح بارعا
لا يفتح النغم
ومخار
اولا واولا عنبار
والواحد
وكون اللفظ
والثاني
اولا واولا
الحسب
الاستعمال

في قولهم
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى

في قولهم
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى
 لا يدرى

ما استعمل فيها وضع له فيدخل المرئى
 الذي هو لفظ منقول بلا مناسبتة
 كونه بوضع جديد

من اجل
 خطبة
 او شعرا
 اذا كانت
 من غير
 تعيين
 جنت

قوله بما وضع له اي ذلك اللفظ له من حيث كونه
 ما وضع له فلو استعمل فيها وضع له لا من حيث
 انه موضوع له لا يكون حقيقة وفي الحقيقة معتبر
 في تعريف الامور التي تختلف باختلاف
 الاعتبارات الا انه كثيرا ما يحدف من
 اللفظ لشدة وظهور اعتباره خصوصا عند
 تطبيق الحكم بالوصف المشرى بالحقيقة والمراد بوضع
 اللفظ منها تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير
 تسمية بالنظر الى ذلك التعيين فلا يضر
 الاجتياح الى القرينة لعارض ونحوه

حيث قال في الاستعمال
 لادنى تعريف الحقيقة
 والمجاز بخلاف المرئى
 فانه يكفى فيه مجرد النقل
 والتعيين م
 ونحوه كالاشترار ونحوه
 فان كان ذلك التعيين
 من الشارع فوضع كونه
 وان من وضع اللفظ فوضع
 لغوي وان من قوم مخصوصين
 فوضع عرفي خاص والا
 فعرفي عام وغلب العرف
 عند الاطلاق على العرف
 العام كما غلب الاصطلاح
 عند الاطلاق على العرف

الخاص والمميز
 في الحقيقة هو
 الوضع بخلاف
 ذلك الاوضاع
 فان لم يضع لشيء
 فذلك لا يثبت
 في الحقيقة على ما
 وان وضع بان
 كان موضوعا
 في امر لا يثبت
 في الحقيقة

الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر
الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر
الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر
الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر

بأصول الشريعة
كالامان ام يرد عينا
كالصلوة والركعة فذمها
المقرنة الى الاول فذمها
الاداء التفرقة فذمها
الانفاذ المتقنة فذمها
الشريعة دبا هو لها
الدينه وذهب غيرهم
الى الثاني وهو راي
الكثير اصحاب الشريعة
انها دبا عن قولها على
كثير من اهل السنة على كون
الامان مقولا شرعا الى
التصديق المخصوص
لا لا شرار مسخه

وغيرها ما وضع الشارع لمعناه ابتداء بان
لا يعرف اهل اللغة من الشريعة وهي على
ما ذكره القصد لفظه ومعناه او كليهما قبل
الظاهر ان الواقع هو القسم ان في لفظ
اعني ما لم يعرف اهل اللغة معناه ولا يخفى انه لا بعد
لهم ان يجعلوا المقطعات في فواتح السور
من قبيل انما اعني ما لم يعرف اهل اللغة
لفظه ومعناه وقال التاج السبكي ومناجوه الدين
التي خضعت المقرنة بانها هي اصول الشريعة
كالامان وذهب القاص الى انها ليست
بواقعة وانما استعمل الشارع تلك الالفاظ
في تلك المعاني لما سبها لها فيها القوة بقرينة
من غير وضع معن عن القرينة فتكون مجازات
لغوية ثم غلبت في المعاني الشريعة كقوة دورها
على السن الشرع لمن حاجتهم الى التفسير

الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر
الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر
الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر
الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر

الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر
الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر
الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر
الشيخ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر

المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ

والمتنوع هو ما غلب في غير ما وضع
له بحيث يفهم بلا قرينة مع مناسبة

بينها وينسب اليها نقله شرعا او اصطلاحا
او عرفا حقيقة ومجازا باعتبار اللفظ
وحكمها ثبوت معناه مطلقا عاما او خاصا
نوي اولم ينو ورجحانها على المجاز
وان رجع على المشترك واما

المجاز فما استعمل في غير ما وضع له
بعلاقة بينهما وبينه

المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ

المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ

المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ

المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ

المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ

المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ

المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ

المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ
المتنوع في اللفظ

ادبها و خبرها و ان كوار
بالوضع ما هو اعم من
كون اللفظ متينا كادبها

على من خفي
بجانب فهمه في
ذلك القيد بما
اكثر من
وضع ذلك اللفظ
وضعا متينا او
توجب بغيره
قاعدة دار كذا

وحصرها في خمسة وعشرين اطلاقا

قوله في خمسة وعشرين بالاستقراء وان كان بعضها
مداخل ولهذا اختلف في ضبطهم فمنهم من ضبطه
الخمس كما بنى الحاسب الشكل والوصف
والكون على الاول اليه والمجاورة ومنهم من
ضبطه في التقيد كصدر الشريعة الكون
والاول والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول
والسببية والوصفية ومنهم من ضبطه في غير
ذلك اقل او اكثر والناس فيما يقتضون فراهب
ثم كان دخل في التعريف المجاز بالزيادة
او النقصان كما سبق من الامري فيها والافلا
يخلو ادخال الحذف والزيادة في انواع
عن مسامحة وامره بين ان المؤلف
قوله خلافا لاكثر الظاهرية وشبههم ان المجاز
اخو الكذب وان العدول اليه من ضبط الحقيقة

والاستقراء من لفظ الوضع
او كذا واما الوضع المتين
فلفظ معنى آخر فلا نقض
واحدة بغيره على
اللفظ على المعنى
لابين اللفظ والمعنى
فيه من التام
واقع مطلقا ونقل من
الى اخرى واسب
الكارزوه مطلقا
والنحو الزاوي
وقال لعل المراد
ثبوت الحقيقة
والمعنى في القرآن
خلافا لاكثر الظاهرية
وبعض من الماكبة وان
اس المؤلف

والنحو الزاوي
الكارزوه مطلقا
والنحو الزاوي
وقال لعل المراد
ثبوت الحقيقة
والمعنى في القرآن
خلافا لاكثر الظاهرية
وبعض من الماكبة وان
اس المؤلف

الكل
المنطق
المنطق
المنطق
المنطق
المنطق

كشد الازار لا غزال عن

الساذغ قوله قوم اذا حاربوا
شدوا انا زرعهم
دون النساء ولو بانيت

بالطهار رد عليه بان اللازم
ما لم يكن مكروما لم يتقبل منه
اسم الملزوم فيرجع

اسم الاول والا فليصلح

ان يكون صائفة لان اللازم

من حيث هو لازم لا يدل

على الملزوم يجوز ان يكون

اعسم ولا دلالة لاعسم على

الاخص واجب بانه يدل

بواسطة القربى من اذا

انضمبت اليه م

كاليوم ليوم القبيح

كاليوم ليوم القبيح

في اصل شقة البقر م

والطلاق اسم الملزوم على اللازم
وعكسه واحد المتشابهين على الاخر
المطلق على المقيد وعكسه واسم

سواء كان تلك الصفة مخصوصة كالشكل نحو
اطلاق الان للصور المنقوشة على البحار
او غير مخصوصة كالاسد للرجل المتبذلة في صفة
الشجاعة ولا بد ان يكون ذلك الصفة ظاهرة
اثبت للمعنى الحقيقي وسهرة وفرد اختصاص
لثقل الذين من المعنى الى تلك الصفة بفهم
المعنى المجازي باعتبار ثبوت الصفة له كاطلاق
الاسد على الشجاع بخلاف الاسد على البحر
فانه لا يجوز لعدم ظهور هذه الصفة في الاسد
ويختص هذا النوع باسم الاستفارة عند اهل الباء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

و اسم العالم على الخاض وعكسه
 وتسمية الشيء باسم مجاوره وباسم
 ما يؤل اليه ^{بوجه} وباسم ما كان ^{في} واسم
 الرغبت ^{التي} يرجع اليها ^{المراد}
 المحل على الحال وعكسه واطراف

سواء كان احدهما في الآخر او كانا في محل واحد
او محليين متقاربين او جرحين متقاربين او
كانا متنازعين في الوجود كالسبب والمسبب
او في النجاسات كالنفسين الا ان بعضه داخل
فيما سبق وبعضه فيما سيأتي فيجمل على البعض
الذي لا يدخل بدليل المتعارفة او يترجم المتعارفة
بالبحيثية ويدخل فيه ايضا اطلاق الفعل والمراد
مشارفته ومعارفته قال السيوطي ومنه قوله

۱۔ حبیب اللہ
من الاعمال
بزرگوار
جید
اعلیٰ مقام
انحسب ذمہ
عبد

الحاجز والکرام
کان انکر نعمه لا بد
ن ان تم سوا کا ہو کفار
والفعلی نے دیکھو
من الارض
کو حسین
ایمان کو

قولہ میں
 من الجار کما اذا رایت انسانا اور
 زیداً قلت زایت انسانا اور زید
 رجلاً باعتبار صفتی علی علیہ
 لم یستعمل فی الخارج علیہ
 قد وثق ان مجازین و کذا لفظ الجوار
 فلا یوان مجازین حیوان
 فی قولنا الانسان حیوان
 مسبب من المعنی
 کما ان اللفظ المستعمل فی
 الجار کے علی غایت الصفۃ
 یکون اللفظ حقیقۃ فیہا کاتحاد
 فی قولہ علی و انما من قبل
 انما الذین کانوا من قبل
 اموالہم انما الذین کانوا من قبل
 بنا علی انہم بعد البیوع
 م

منه النفس الاكل لا ينصف
السؤال المثلث
اي فاذا قرب
شاهد ولا يرب
اذ اجاب اطلع

بما لا ينفك عن اللفظ واللفظ لا ينفك عن المعنى
واللفظ لا ينفك عن المعنى والمعنى لا ينفك عن اللفظ
واللفظ لا ينفك عن المعنى والمعنى لا ينفك عن اللفظ

باعتبار ان ينزل التضاد
والتقابل منزلة التناوب
بواسطة تليق او تنكم كاطلاق
الاسد على الجبان او
تقال كاطلاق البصر على
الاعمى وعلى هذا يكون من
قبل الاستعارة بناء
على ان تكون المتشابهة
المعتبرة فيها اعم من ان يكون
حقيقة كما مر او اجترار
بمنزلة التضاد منزلة التناوب
ويجوز ان يكون اطلاق
احدهما على الآخر باعتبار
المجاورة الذهنية فان
بين الضدين مجاورة في
النحو حتى ان الذين
ينتقل من ملاحظة
السواد مثلا الى البياض و
بالعكس فينبغي تلازم عرفي
وعلم لك من هذا

والطلاق الشيء عليه واطلاق اسم الشيء
على بدله واطلاق الكثرة في الالباب
للعوم واردة الواحد المكنر من المعرف
باللام واطلاق احد الضدين
على الآخر واطلاق الشرط

تتولد واطلاق احد الضدين على الآخر بشكل
بما قال فخر الاسلام الاستعارة مع التناوب
ودفع بان مراده الثاني في الوجود كحرمته
البنية والنكاح لانها لا يجتمعان في الوجود
لالتنافي في المفهوم كالبشر والانذار ونحن
فيه من هذا القبيل وفيه ما فيه ولعل مراده
الاستعارة مع ما دام منها فاما اذا كان معه

بما لا ينفك عن اللفظ
واللفظ لا ينفك عن المعنى

بما لا ينفك عن اللفظ
واللفظ لا ينفك عن المعنى

بما لا ينفك عن اللفظ
واللفظ لا ينفك عن المعنى

بما لا ينفك عن اللفظ
واللفظ لا ينفك عن المعنى

على
 المقصود به وان كان الجواز
 الذي له مزيد اختصاص
 بالكل والكل اسما للشيء
 كما سبق فوايد المجاز
 في الاسماء الشريعية اذا وقي
 في الاسماء المذكورة في التفسير
 العلاقات التي لان ما هو مقتضى
 حسب التفسير لان ما هو مقتضى
 في المجاز وهو العلة
 في المجاز فيجب ان يكون
 قد وجد في كل واحد من الاسماء
 ما لم يمنع مانع او كونه اسما
 في التفسير لا يمنع مانع
 في التفسير فيجب ان يكون
 في المجاز فيجب ان يكون
 في التفسير فيجب ان يكون
 في المجاز فيجب ان يكون

والاطلاق الشرط على الشروط
 وحكمه والتخريف والزيادة
 ثم مرجع الكل الانتقال من الملزوم
 الى اللازم ومعنى الملزوم مجرود
 التبعيية وحكم المجاز

في التبعيية فالملزوم اصل ومستبوع من جهة انه
 منه الانتقال واللازم فرع وتابع من جهة
 انه ابله الانتقال ولهذا في كل موضع كان
 الاصل والتبعيية من الطرفين بحيث يكون
 كل منهما اصلا ومستبوعا من وجه واحد
 وتابع من وجه آخر جاز المجاز منها كالسبب

على
 المقصود به وان كان الجواز
 الذي له مزيد اختصاص
 بالكل والكل اسما للشيء
 كما سبق فوايد المجاز
 في الاسماء الشريعية اذا وقي
 في الاسماء المذكورة في التفسير
 العلاقات التي لان ما هو مقتضى
 حسب التفسير لان ما هو مقتضى
 في المجاز وهو العلة
 في المجاز فيجب ان يكون
 قد وجد في كل واحد من الاسماء
 ما لم يمنع مانع او كونه اسما
 في التفسير لا يمنع مانع
 في التفسير فيجب ان يكون
 في المجاز فيجب ان يكون
 في التفسير فيجب ان يكون
 في المجاز فيجب ان يكون

نحو
 القرية
 اياها
 اكل نفع
 من العلة

هو
 هو
 هو
 هو
 هو
 هو
 هو
 هو
 هو

وحكم المجاز بثبوت ما اريد به خاصا
 او عاما دخل في ذلك العام
 معناه التحشيتي اولا وجواز

توكله اولا نحو لا تبعوا الصاع بالتصاعين اي
 بالكل فيه من الكهنة ونحوها وهو لا يتناول
 معناه الحقيقي اعلم ان المجاز المقارن لما يقتضي
 العموم بل العمم مبيح ما يصلح اللفظ له من اولا
 المجاز كالكلول والسبيبة ونحوها اولا اختلف
 فيه والجميع الذي عليه الجمهور لا يحسم
 وقيل العم فالرزكته هذا عند تقدير الحقيقة
 وعدم ترجيح احد المجاز على غيره من المجازات
 ففني ترجيح تعين قال العراف في هذه المسئلة
 تعرض لها امام المحررين وابن السكائنة

بان يقرن
 بين يكون
 عاما مستقرا
 بجميع افراد
 معناه المجاز
 م

وهو المعيار
 المحض

كان او غيره وهذا
 اعني بالكلية
 من السكائنة
 في قولهم
 كلام الاستاذ
 الامم
 تظان الصاع
 فوالن من قوله

حيث بنياد الكلام
 والطاردة
 السعافه
 فادعى صاحب التلويح
 من ان لفظه
 حيث ثم اذا
 المجاز قبل العم
 المعنى اولا اختلف فيه ايضا
 والجميع ان العم
 لعدم من غير تفرقة بين
 كونهما
 والمجازية وان الحقيقة ليس
 لها دخل في العموم والمجاز
 ليس بغيره
 والخصوص ثباتا بالنها
 ففني وجد دليل لعدم العم
 حقيقة او مجازا لا يقال للعموم
 حسب الوضع ولا وضع في
 المجاز لا نقول وكذا الخصوص
 بحسب فهو مشترك في الامور

Digitized by Google

و اما في الحقيقة
فان الحكم لا يكون
باللغة بل بالشيء
الذي هو المقصود
باللفظ

والاول هو
اللفظ
الموافق للحكم
واذا كان الحكم
محمولاً على
فهمه و مجازاً او خلفاً عنه
فان الحكم لا يكون
باللغة بل بالشيء
الذي هو المقصود
باللفظ

و كفى صحتها عربية صح معنى اولاً
وعند هان في حق الحكم فيعق
بقوله لعبد الاكبر سنا منه
هذا اني عنده لا عند هان لصحة عربية و علم

بعضي ان الحقيقة بحسب حكم معناه اصل والمجاز
بحسب حكم معناه نسخ وهذا هو المراد بما قالو
عندها حكم الحقيقة اصل وحكم المجاز نسخ
وذلك ان الحكم هو المقصود باللفظ فهو اول
بالاعتبار فلا بد من صحة حكم الحقيقة بحسب الامل
ليخلفها خلفاً بسبب التعارض ثم يعني ان
تلك بهذا اللفظ مراد من البنية اصل ومراد
منه الحرة خلف عنده وتلك بان جعل لفظ هذا

فان الحكم لا يكون
باللغة بل بالشيء
الذي هو المقصود
باللفظ

الحقيقة
اللفظية

الحقيقة
اللفظية

الحقيقة
اللفظية

اللفظ بحسب الجواز
 جازا معا فانه لا خلاف
 في استعماله كما
 في النسخ بل بان يكون
 في اللفظ بحسب الجواز
 جازا معا فانه لا خلاف
 في استعماله كما
 في النسخ بل بان يكون

وقد يعذر ان اذا كان الحكم ممتنعاً
 كمنه بنته لامرأته ولا يجتمعان
 في ارادة بلفظ واحد بان يكون
 كل منها متعلق بالحكم لا تغل

سواء كان اكبر سنا او لا معروفه النسب او لا
 يلفظ فلا يقع الطلاق وان امر بشرق منعان
 الظلم اما تعذر الحقيقة فلا سخالة في الاكبر منه
 وصحة رجوعه في الكثرة وتكذيب الشرح بل
 فكانه رجوع والرجوع من الاقرار بالنسب قبل
 تصديق المقر له صحيح وكذا عدم تصديقها
 منع العمل بموجب الاقرار واما تعذر المجاز

وكانا مقصودين واما
 في الكناية البسيطة
 فانما يستعمل اللفظ فيها
 لا لان كلاهما
 مقصودا بالحكم وطار
 للصدق والكذب
 بل لينقل من المعنى
 الحقيقي الى المجازي
 كقولك لا تغل آه

اي الحقيقه
 والمجاز او
 المعنى
 الحقيقي والمجازي

اي المعنى الحقيقي
 والمجازي

اي هو
 الكلام
 اي المعنى
 البسيط

اللفظ بحسب الجواز
 جازا معا فانه لا خلاف
 في استعماله كما
 في النسخ بل بان يكون
 في اللفظ بحسب الجواز
 جازا معا فانه لا خلاف
 في استعماله كما
 في النسخ بل بان يكون

لا تقل اسدا للسمع والرجل الشجاع
كالشرك في معنيته خلافا لما في

ولا المجازيان وطريق الجمع هو

عسوم المجازيان يرا د مجازي

نحو لا اشترى مراد به السوم وشر الوكل وقد سبق
ان بعض الشافعية جوزوا جمعها وقالوا بالعموم

في انواع المجاز بل قال في رفع الحجاب

الاختلاف فيه كالخلاف في جمع الحقيقة والمجاز

وجمع معني المشترك والشافعية جرحوا

سؤال واحد فجوز اكل وحمله عند الاطلاق

على اكل والكاصل ان الاختلاف فيه

ما صرح به غير واحد من الثقات لكن التقارضا

قال بالا نفاق على عدم جواز جمعها واليه ميل كلام المع

والمجازيان

والمجازيان

والمجازيان

والمجازيان

والمجازيان

والمجازيان

والمجازيان

والمجازيان

والمجازيان

والمجازيان

في المجاز والاشتراك والنقل والسخراف هذا
ظاهره على تقدير كون العام حقيقة في
الباقي بعد التقييد واما على تقدير كونه مجازاً
اقرب الى الحقيقة من سائر انواعه ومن ثم
خفي انه حقيقة او مجاز ولانه اكثر واغلب
الى ان قالوا من عام الا وقد خص منه البعض
وانشد بعضهم مع ضم النسخ تجوز ثم اضمار

بسم الله الرحمن الرحيم

الفريق والشارع

انما الاعمال بالنية
 اذا لم يكن له نية
 ارادة من النية
 نيت من النية
 بغير النية
 من جنس النية
 البخاري عطف
 ولا وجود له فام
 بنف الاكل
 حاضر فام

١٢
 ای بمقتضای احکام
 خود را با کل من نهاده اند
 ای بلامقتضای احکام
 خود را از من استخف
 خود را فان الفضل باریک
 ان
 انکم کما یبطل
 انکم کما یبطل
 انکم کما یبطل
 انکم کما یبطل

ای بمعنیها نحو لا یسأل
فی دار فغان فان اللون
منه وارضی جمله علی
والعادة اقضى جمله والعادة
الدخول مطلقا کما مر والعرف
مبنیات بل للعرف
مبناها وانخاص وقد یفرق بینها
العام والناس فی الافعال الثانیة
بالاستعمال فی الاقوال آم
والعرف فی الاقوال

نصف نوبتہ و جمع النفل

والنبي عليه السلام من السخا
فمن السخا من السخا

[illegible]

فان بعض المتأخرين قد يكون اوله
بالارادة لاختصاصه بالآخر
بزيادة على معنى الكلام
وجسمه اصله فكذا هنا

ذلك اللفظ المبني عن التو
لاتناول الفسر والحمل
كما اذا خلف لا يأكل

فاكتنه م
قوله لا خفا من الاحسن
بيان هذه القريضة
على هذا المنوال مما ائتمنت
الدراية مما صرح به
في الكشافين وشرح
المعنى وغيره وما في المرات

فان كون الحكيم حكما برينا من الامر بالافضل والاسهل
بدل على انه لم يرد من صيغة استفزاز
الطلب والايجاب عقلا فهو مجاز عن تمكينه
من ذلك واذا رآه عليه بعلاقة ان
الايجاب يقضي تمكين المأمور من الفعل
وقدرته عليه بسلامة الاسباب والالات

بظلم
لابواق
الرواية
والمراتب
م

وہ کہتا تھا کہ میں نے اپنے
اوپر کبھی غصہ نہیں کیا

فلا نعم الفاكهة على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكتوب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا

وكذا الرطب والردمان بالنية فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو الغدائية فزاع
 ابى حنيفة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق النعم
 بغيرها فثبت لها اللفظ عند الاطلاق وان
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمهيد والكتف
 الكبير فان قلت كيف ادغم الطار تحت
 اسم التارق مع نفيه من الزيادة كما سبق

فلا نعم الفاكهة على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكتوب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا
 وكذا الرطب والردمان بالنية فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو الغدائية فزاع
 ابى حنيفة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق النعم
 بغيرها فثبت لها اللفظ عند الاطلاق وان
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمهيد والكتف
 الكبير فان قلت كيف ادغم الطار تحت
 اسم التارق مع نفيه من الزيادة كما سبق

فلا نعم الفاكهة على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكتوب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا
 وكذا الرطب والردمان بالنية فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو الغدائية فزاع
 ابى حنيفة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق النعم
 بغيرها فثبت لها اللفظ عند الاطلاق وان
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمهيد والكتف
 الكبير فان قلت كيف ادغم الطار تحت
 اسم التارق مع نفيه من الزيادة كما سبق

فلا نعم الفاكهة على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكتوب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا
 وكذا الرطب والردمان بالنية فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو الغدائية فزاع
 ابى حنيفة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق النعم
 بغيرها فثبت لها اللفظ عند الاطلاق وان
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمهيد والكتف
 الكبير فان قلت كيف ادغم الطار تحت
 اسم التارق مع نفيه من الزيادة كما سبق

وحياتك البليغ
كانت القسط الذي
كانت في ذلك
التي تقي
منافذ البليغ
عبر
الحقيق في
الحسن في
الذي في
الذي في
في في
منها الكلام
بليغ

فلا يصدق بدون القرينة بنية
 الجواز لا فيها فيه تشديد ^{القرينة} والداعى

۱۔ المجاز اما اختصاص لفظ

بالعدوثة أو الوزن أو المحسنات
البدعيّة من نحو البجع والمطابة

له في نية المجاز فيصدق لانتها التهمة ثم
لا بد في المجاز من الامر الداعي اليه فانك
اذا حاولت افادة معنى فالحاصل من افادته
بلفظ موضوع لذلك المعنى ومخصص به فاذا
عدلت عنه وذكرت لفظا موضوعا لغير المعنى
المطلوب وتكلفتنصب القرينة واعتبار العطفة

تو کہ التبیح ہو تو املی
الفاصلین سے الحرف
الایضد ہونے التشریح
کاتفاضہ و سببی سبھا لائے
منکر سے منطوق واحد
کھدر السحاب و لهذا لا یقل
فی القرآن اجماع
تا دبا و تعظیما بل فواصل
مخو حمار ثرثار بخلاف
بلد ثرثار فان قلت البس
ذمہ البنی صلی اللہ تعالیٰ
علیہ وسلم فی احادیث
قلت الذموم التکلف
فیہ و نزدیک الباطل و سحر
الطوب بایرادہ کما ہو
الغالب المعارف فیہ
لا کل سحر بل کل تکلف

ملکون بحسب
دین و ملت

بسم الله الرحمن الرحيم

خالد و محمد
نفا

ای لفظ ص

نقطہ

۱۰۰

کابل

استعمال ما هو
الاصح في الجمع

وہو

ریحہ عوام
سبحان

مجلس المطبوعات

الحاصل في

10

قبل من

خذها من صلبه الله
 تعالى عليه السلام
 بل من دعا كذا
 كقول الله لا اله الا الله
 وحده اخبرته
 ولحم جده وبنم
 الاخر
 وحده ولا شيء
 له

بنیادی

من المخلصين

2.95

مجلس انجمن

1

علاء الدين

١٥٥٥

10

三

١٠

المتن من باب

ج ۶۵۶

三

18

1936

2

قوله ولهذا لا يقال في القرآن اسجاع
اقول مسأله الاسجاع في القرآن مما طال
فيه المقال وكثر القيل والقيل فمنهم
من قال باستناده في القرآن ونسرق
بينه وبين الفاصل بانه هو الذي
في نفسه ثم يقال عليه المعنى والفاصله التي
تتبع المعنى ولا يكون مقصوده في نفسها ودرأ
بلاغة والبيع عيبها وهذا القول هو الذي
حكاه الرمانى عن الاشاعرة والقاضى ابي
بكر الباقلا نى عن نص ابي الحسن الاشعرى
قال القاضى لو كان القرآن سجعا لكان غير
خارج من اساليب كلامهم ولو كان دخلا
فيها لم يتبع ذلك اعجاز ولو جاز ان يقال
هو سجع معجز لجاز ان يقولوا شعر معجز وكيف

[illegible]

المتصل به
 السخا به في سر الفضا
 قول اسم السبع عيب
 والفاصلة بخا
 خط لانه ان اراد
 بالبع قد كثر
 البغي قد كثر
 والفاصلة شله
 وان اراد به
 فالبع المعالي
 فاعلمه وهو الفضا
 متكلف وذلك في
 ميب والفاصلة

۱۰
 راجعاً مع طول
 الكلام فلم يبر وقد
 سبوحاً للآزلي
 جبراً على قلوبهم
 في اللطف من كلامهم
 ولم يخل من التخييل
 في مواضع حسن
 هو فيها فلابن
 التفسير كج
 في حسن الجمع
 وروى القرآن
 مست

لا الشیء والشیء
واداء الشیء بمختلف
التجوز علی ان تادیه زیاده
البيان بان شیء فی نفس موضع
القول
فغير ثابت
بعد الشیء بمختلف الواقع
اودع الذین فاذا خفف الذین
بسط استطرف النوار
بسط استلزام
عند مشاهدتها واداء طبقاً
لجداً وکل جدید لاداء طبقاً
کاستفاده بحر من الکسب
موج الذهب نفهم فی
بحر موفد نفید لاداء تجلی
وزیاده شوق الی اداء
مفاد فوجب
او انکمن

اولاً في معنى
من لفظ الحقيقة
بذلك ان أوضح
ان ثمرى الحى
فازا والى
واحد في الارب
مخبراً على
الموضوع على
لان دلالة الالفاظ
الدلالة وتقصير
في زيادة وضع

نحو قول تصاد
الفرود رسول
اسحق ان
برضه ای
برضه او ان
الانسان لفظ
خسر ای الایمان
کذا ای فرد ایضا
نه جهنم ای الن
وغم ارجع البصر
کرتین ای کرات
و رب ارجون
ای رجفی و فان
ایضا طالعین ای
طالعین بصفة
النتیجۃ تم
قوله ای برضه
فافرود الضمیر للفرود
بن الرضایین
ولاشارة ال
ان رضاء الله
نکله هو رضاء
الرسول و
بالعکس
مستم

من المفرد والثنی والجمع على آخر
منها والماضي على المستقبل والتخبر

قوله والماضي على المستقبل هذا قد يكون باعتبار
تغليب الموجود على ما لم يوجد وقد يكون باعتبار
المشاركة او الاول فيكون مجازا مرسلًا وقد يكون
باعتبار المشابهة حيث انه في التحق والتيقن
بمعرفة الكائن الموجود فيكون استعارة قال
الشريف استعارة الفعل على فمبين احدهما
ان يشبه مثلا الضرب بالنقل واستعارة له اسم
ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا
والثاني تشبيه الضرب في المستقبل بالضرب
في الماضي في تحقق الوقوع فالعنى المصدرى
موجود في كل من الطرفين كقوله قتل بغير انما لا

نحو قول تصاد
الفرود رسول
اسحق ان
برضه ای
برضه او ان
الانسان لفظ
خسر ای الایمان
کذا ای فرد ایضا
نه جهنم ای الن
وغم ارجع البصر
کرتین ای کرات
و رب ارجون
ای رجفی و فان
ایضا طالعین ای
طالعین بصفة
النتیجۃ تم
قوله ای برضه
فافرود الضمیر للفرود
بن الرضایین
ولاشارة ال
ان رضاء الله
نکله هو رضاء
الرسول و
بالعکس
مستم
نحو قول تصاد
الفرود رسول
اسحق ان
برضه ای
برضه او ان
الانسان لفظ
خسر ای الایمان
کذا ای فرد ایضا
نه جهنم ای الن
وغم ارجع البصر
کرتین ای کرات
و رب ارجون
ای رجفی و فان
ایضا طالعین ای
طالعین بصفة
النتیجۃ تم
قوله ای برضه
فافرود الضمیر للفرود
بن الرضایین
ولاشارة ال
ان رضاء الله
نکله هو رضاء
الرسول و
بالعکس
مستم

بجز علم المنجّر و قدرته ان كان الفعل مستنداً
إليه و قدرة غيره ان استند إلى الغير و ان
كان مستقبلاً لم يقع بعد فان سبق على نجه
فما دل عليه المنجّر اكمل من الاول لا يتناه
على معرفة المبادئ و الدلائل ان لم
يكن ناشئاً من عادة فاشية او فرائض غير
خافية و ان صرف عن نجه و اورد
على لفظ الماضي و لم يكن المراد تقرب
المدة و لا الوقوع منوطاً بالعادة و المقدار
المقادة فمن نبت العلم على من الاول
من حيث ان ينبت من قوة و قوف المنجّر
بالوقوع بحسب حاطته بتعاضد الاسباب
و الدلائل و حال القدر في الصور الثلاث
واحدة هذا فيما يكون المنجّر بجري عليه الزمان

من الامور العارضة و اما اذا كان
المنجّر هو العلم فليس
مستقبلاً على حال علمه
و كذا حاله على جميع احوال
الوجود و احوال كل موجود و قد مر
المبادئ من المؤدية الى ذلك
و على ان اسباب و مبادي
بالنسبة اليه كالفعل
كما قد كان ثم ان كان
مستنداً على كذا كذا
انما فتحها او من غير الاستدلال
ينجم دل على كذا كذا
لا بد ان ياتى على كذا كذا
مقدور و لا ينفصل عن كذا كذا

من الامور العارضة و اما اذا كان
المنجّر هو العلم فليس
مستقبلاً على حال علمه
و كذا حاله على جميع احوال
الوجود و احوال كل موجود و قد مر
المبادئ من المؤدية الى ذلك
و على ان اسباب و مبادي
بالنسبة اليه كالفعل
كما قد كان ثم ان كان
مستنداً على كذا كذا
انما فتحها او من غير الاستدلال
ينجم دل على كذا كذا
لا بد ان ياتى على كذا كذا
مقدور و لا ينفصل عن كذا كذا

من الامور العارضة و اما اذا كان
المنجّر هو العلم فليس
مستقبلاً على حال علمه
و كذا حاله على جميع احوال
الوجود و احوال كل موجود و قد مر
المبادئ من المؤدية الى ذلك
و على ان اسباب و مبادي
بالنسبة اليه كالفعل
كما قد كان ثم ان كان
مستنداً على كذا كذا
انما فتحها او من غير الاستدلال
ينجم دل على كذا كذا
لا بد ان ياتى على كذا كذا
مقدور و لا ينفصل عن كذا كذا

11. 1515

21176

عمر و فضل

ابن الکمال

३६५

4th & 5th

خون المساكين

١٠

1

الحسين بن علي

11/10/1910

٢٢

11

والغلب^۱ والاستعمال صيغة

افعل بغير الوجوب ^{بمنه} ولا تفعل

بغية التخریم وحرف

۵
في الفيض
وقال قوم
بجلف
كما بسجى
فهو ما خلف
في مجازيه
م

والأوامر كثيرة يكاد ان لا يضبطه تعريف واحد
ولهذا لم ينجح الـ تعريف الا قليلون منهم
من عرف بأنه اعطاء الشيء حكم خبر ومنهم
من عرف بأنه ترجيح احد الشئين على الآخر
والاطلاق لفظ عليهما وهما منقوضان وجميع باب
التعليق من المجاز لان اللفظ لم يستعمل في ما وضع
لكنه نشئت اوامره لم يضبطوا علانته مخصوصة
ولهذا لم يعرفوا علاقته قال التقاراني
والا ما بيان مجازيته والعلاقة فيه وانه من ابي

۲۰
فوله نسکو
ثم قال واما الحافان
فانظروا على انه للضدين
فانظروا على انظروا
وذفوا انظروا
بناء على ان الحافان
للضدين وذفوا
لما نقل ابن التبر
وانظروا على ان
انظروا على ان
انظروا على ان
انظروا على ان

فولاد انواع کبره منها تعقب
الذکر و بان خوی علیها صیغه نکره

کفر و غلامی و مالک

من الفائزين

وَمِنْهُمَا قَبْلُ الْقَانِئِينَ

الفصل في معرفة

فنز

مع كونه جينا لو حوته في
عديس من الملائكة
فقدوا الاليس
وإذا قلنا للملائكة
الحمد والادام

والله اعلم بالصواب

كَوْنُهُ تَعَالَى بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْلُونَ وَالْبَاسُ
 بِجَاحِلُونَ بِيَا، الْغَيْبَةُ لَأَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ إِلَى
 قَوْمٍ وَلَفْظُهُ لَفْظُ الْغَائِبِ كَوْنُهُ اسْمًا
 مُنْطَوِّيًا لَكِنَّهُ فِي الْمَعْنَى عِبَارَةٌ عَنِ الْمُنْجَازِينَ
 فَعَلِبْ جَانِبُ الْمَعْنَى وَهُوَ الْخَطَابُ عَلَى جَانِبِ
 الْاَلْفِظِ وَهُوَ الْغَيْبَةُ وَمِنْهَا تَعْلِيلُ أَحَدِ التَّصَابِيهِ
 وَالْمُتَشَابِهِينَ عَلَى الْآخِرِ بَانَ جَلَّ الْآخِرُ
 مُتَّفَقًا فِي الْأَسْمِ ثُمَّ كُنِيَ ذَكَاتُ الْأَسْمِ وَفَصَدَّ
 إِلَيْهَا جَمْعًا وَفِي هَذَا النُّوعِ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَبَ
 الْأَخْفُ كَالْعَمْرَيْنِ لَا بَعْدَ الْبُكَرِ وَعَمْرُ الْخُسَيْنِ
 مُحَمَّدٌ وَالْخُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ مُدَكَّرًا فَيُعْلَبُ عَلَى الْمَوْثُ
 كَالْعَمْرَيْنِ مِثْلًا وَمِنْهَا تَعْلِيلُ الْجَنْسِ الْكَلْبِيِّ

لجنس واحد بان سب
 کے ایچ و صف مخض
 یا لاکڑ کولہ نعلے و اذقنا
 ادخل ثعبان في طنا
 في الحود الى طتم مع انه
 لم يكن في طتم قط حتى يود
 اليها واما كان في طتم من
 آمن به و من ثعبان
 الخائب على الغائب نحو
 انت و زيدا فعلمنا و منها
 ثعبان المسك على الخائب
 و الغائب نحو انا و انت
 فعلمنا و انا و زيد ضررنا و منها
 ثعبان العطاء على خرم
 باطلاق لفظ العطاء

الموجود على ما لم

١٠٠
 كما اذا دهر
 بعض الشئ وضمير
 متصرف الوجد
 يجعل الجرح
 كانه وجر
 والفتيل
 في خروج
 المفتاح
 والفتيل
 مست

د
لفظ والحق بمطابق

بر صحت انصاف

۱۱۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۱۰

۱۰۰

17

١٠

11

11

و اختلفت في مجازها من السخف
والأكب

والتائب

اختلف في كون الحذف مجازاً اقليل هو ليس
من المجاز لان المستعمل في غير ما وضع له والحذف
ليس كذلك وقيل حذف المضاف هو من
المجاز بل معظمه وليس كل حذف مجازاً وقيل
انما يكون مجازاً اذا تغير الحكم اي الاعراب
وانا اذا لم يتغير حذف خبر المبتدأ المطوف
على جملة فليس مجازاً وقيل متى تغير اعراب
الكلمة بحذف فهي مجاز نحو واسئل القرية وال
نحو او كصيتب فلا توصف الكلمة بالمجاز وقيل
الفرد في الحذف اربعة اقسام الاول
يتوقف عليه صحة اللفظ ومغناه من حيث اللفظ
والثاني يصح بدون كنه يتوقف عليه

[illegible]

نفس صاحب الفضل لا يمنها ووضوح
وتبصير لفظ اختصاصه بغير
وهو انما يقضي ناد ما على الكثرة
على الكثرة نفس كيفية اللفظة نفرد
بالجودة الفردية من الفعل الآخر
خوف حال يا خود فسا هو مضاه الحقيق مع

القول يجوز مجازاً في استعماله
 ولكن الماء في فعله
 ومنه من السحاب
 اذ لا يجوز ان يكون
 اذ لا يجوز ان يكون
 فلو كان من السحاب
 فلو كان من السحاب
 فلو كان من السحاب
 فلو كان من السحاب

في الكناية والتقديم والتأخير

اصطلاح اهل البيان فيها اربعة مذاهب
 الاول انها حقيقة وهو مختار السكاك
 وغيره الا انهم قد يجعلونها في مقابلة الحقيقة
 بحمل الحقيقة على الصريح منها قال ابن عبد السلام
 وهو الظاهر لانها استعملت فيما وضعت له
 واريد بها الله لانه على غيره واثبت في انها
 مجاز لان الاعتبار في الاستعمال الى ما هو
 المقصود بالذات من اللفظ والمناط الصدق
 والكذب وكون الكناية غير الموضوع له اثبات
 انها لا حقيقة ولا مجاز وهو مختار صاحب النقيض
 الرابع ما هو حقيقة وهو المستعمل فيما وضع له ومنها
 ما هو مجاز وهو الذي اريد به غير الموضوع له استعمال

قوله والصحيح انه حقيقة
 لان الحقيقة والمجاز معاً هما
 كون اللفظ مستعمل فيما وضع
 له مفيداً او معيبراً فذا
 دخل له في كونه حقيقة
 او مجازاً الا ان يعبر الاصطلاح
 الاخر فيها ولا مثلاً
 فيه لكنه غير منقول على
 كثرة الاوضاع وتعدد
 الاصطلاح خلاف
 الاصل وانه بلا سنده
 به خبر معتد به ثم
 قوله الاول انها حقيقة لانها
 لفظ استعمل فيما وضع له
 لينقل منه الى غيره اي الى موضوع
 عند السكاكي ويكون ذلك
 الغير مناط الاثبات والنفي
 ومرجع الصدق والكذب وهذا
 مبني على ان المعبر عنه حقيقة
 هو الاستعمال فيما وضع

في اصطلاح اهل البيان
 حقيقة والمجاز على ما
 هو المختار

في اصطلاح اهل البيان
 حقيقة والمجاز على ما
 هو المختار

في اصطلاح اهل البيان
 حقيقة والمجاز على ما
 هو المختار

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنَّهَا تَعْلِيلٌ لِمَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي الْمَقَالَةِ الْأُولَى

والعلمية حقائق ولها قال التقاربان
 ارادوا الحقيقة والمجاز اللغويين على
 ما يشعر به احتجاج الأم على انتهى وورد
 ح لا وجه لتخصيص لا علم بل كل منقول
 شرعيا وعرفيا او اصطلاحيا فهو
 كذلك اذا استعمل في معناه الثاني
 والقول فيه ما قاله الالبهرى انهم ارادوا
 بالوضع في مفهوم الحقيقة والمجاز وضع الشرح
 او اللغة او العرف لا غير وهو اقرب مما
 قاله ابن الهام انهم قصدوا الجنس المأخوذ
 في تعريفها بغير العلم والبيوع انها ليست
 بواسطة بينهما وان الوضع المأخوذ في تعريفها
 بغير مقيد بوضع دون وضع قال وعليه الاكثر

ابن النجاشي
 ابن النجاشي
 قوله كمالا علم
 الشخصية المتبادرة
 عند الاطلاق وهو ما وضع
 في جميع منصفاته
 وقد تعلق على ما وضع
 لما بينه من حيث هو
 وانتم هذا بعلم
 ابنس كمن غير علم
 الاطلاق ولما قال
 السيد السند ان علمه
 قد بينه بضرورة
 الاحكام والعلم الحقيقي
 هو علم الشخص آ

فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون

والمشاكل وما يكون قبل الاستعمال

لكن يوجد المجاز في الاعلام نادراً

باشتهار المشبه به بوجه

على ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في جهة
او جهة ما يتقابل والاول نحو قوله تعالى وكروا
ذكر الله والثاني في نحو من طال سجنه يكون
سج عقده زعم قوم انها واسطة لانه لم يستعمل
فيما وضع له فليس حقيقة ولا علاقة معتبرة
فليس مجاز والمحققون ذهبوا الى انها مجاز
والعلاقة هي الصفة اي المجازة في النحال
والمصاحبان مراد اللفظين في النحال
اللفظان نفسيهما في الذكر كما قيل لان جهة الذكر

فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون

قوله يوجد المجاز في
الاعلام نادراً اما قولهم
انه لا بد فيه من العلاقة
ولا علاقة فيها فان
وجدت كمن سمى ولد له
مباركاً لما اعتقد من
افتران البركة بولادته فليس
مجازاً اذ لو كان كذلك

لا تمنع اطلاقه وبعد زوال
العلاقة فانما يفيد عدم كونها

فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون
فانما لا يستعمل في ان المثل يكون

بوجه التمثيل وقيل يكونه وصفا
 جليا فبشره ايضا تذييل
 حروف

وآه تعرض القوم في باب الاستعارة الى الخمس
 فبني على الاصل الفالب ولهذا على السيد
 السند في شرح المقاييس عدم جريان الاستعارة
 في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال
 التشبيه ويدعى انه عين التشبيه وذلك انما
 يحصل اذا كان التشبيه بـ شتم الوجه التشبيه ذلك
 ان الابعاس مشهورة باوصاف لها حتى ان بها
 تنبئ من اوصافها ابتداء تاما وآه الاشخاص فعلم
 بشتم باوصاف كذلك وآه اذا اجترت
 تشبيه بـ بمر في الشكل والهيئة وفقدت

بوجه التمثيل وقيل يكونه وصفا
 جليا فبشره ايضا تذييل
 حروف

بوجه التمثيل وقيل يكونه وصفا
 جليا فبشره ايضا تذييل
 حروف

بوجه التمثيل وقيل يكونه وصفا
 جليا فبشره ايضا تذييل
 حروف

فمن لم يفرق بين ذلك
والفرض فليس ذلك
بالفرق بين ذلك
والفرض فليس ذلك
بالفرق بين ذلك
والفرض فليس ذلك
بالفرق بين ذلك
والفرض فليس ذلك

وروي عن الفراء ^١ فاجب الترتيب
في الوضوء ^٢ ونسبة الترتيب للامام
والمقارنة للامام ^٣ وهم فبعطف
الشيء على مصاحبه ^٤ وعلى بقية
ولا حقه ^٥ واذا تعلق

بشيء ان الواو لا يفيد الترتيب والمقارنة بانها
اتمتا ومن رسم انها تفيد الترتيب عند
اي خفة والمقارنة عند هم فقد هم
من قوله بوقوع الواحد وقوله بوقوع الثلث
فيما اذا قال لغير المدخولة ان دخلت اذار
فطابق وطابق وطابق واسكن انه ليس

كلا القولين بناءً ذلك
بل لان موجبه عنده
تعلق المعطوف بواحدة
المعطوف عليه فيترن
كذلك فينبغي التعلق
الاول فبطل مجتبهما و
قالا بعد ما اشتركت
في التعلق تنزل كلها
دفعة وان كان
الا شتر اك كواسطة
المعطوف عليه الى الوضوء
نحو يومك ايك والاربعين
من قبلك وقد ثبت
ذلك بالاستقرار في
القرآن وكلام العرب
نكتة هذا جهة نكتة كونها
في مطلق الجمع والنجوز
والاشتراك خلاف الاصل

فمن لم يفرق بين ذلك
والفرض فليس ذلك
بالفرق بين ذلك
والفرض فليس ذلك
بالفرق بين ذلك
والفرض فليس ذلك
بالفرق بين ذلك
والفرض فليس ذلك

منه ما لم ينسج ما منع وان
العطف يقتضي الشركة في
المعطوفات ويجعل
المعقود كالْمفرد قلنا
اقتضاه الشركة فيها
من غير تسمية محل النزاع
وجعل الجمل المستقلة
المعقودة كالْمفرد
بحيث يكون متعلق كل
منها مطلقا لا تحسم
دو اسم يجعل المعقود كالْمفرد
انما هي في المفردات
وما في حكمها

وفي عطف الجملة لا يوجب المشاركة
في قيد كل واحدة منها
الا اذا افتقرت الاخرى الى
الاولى وقيل بوجوبها في وجوب^١
القرآن في نظم القرآن في الحكم
وهو فاسد عندنا والصفة

١ لا يفيد مشاركة المعطوف في قيد الجملة
المعطوف عليها ولا العكس لا استقلال
كل منها بالحكم الا ان يدل عليها القرينة
ففي هذه طائفتان وهذه طائفتان نطلق الثانية واحدة

نور وجعل الجمل المستقلة
لانه لا قدر السكوت
عليها لا استغنت بالافادة
بكيف اقتضاء الواو الشريك
فيها ولكل جملة
مغايها الخاص بها ام

والمعاني
فما هو مثل
فقدنا من
كل واحد
اذا افتقر
شعير بم
حسب
عطف
على الباء
والواو

ما لا يفيد
مشاركة
المعطوف
عليها

ما لا يفيد
مشاركة
المعطوف
عليها
ما لا يفيد
مشاركة
المعطوف
عليها
ما لا يفيد
مشاركة
المعطوف
عليها
ما لا يفيد
مشاركة
المعطوف
عليها
ما لا يفيد
مشاركة
المعطوف
عليها

وذكر في بعض النسخ ان قوله في الحكم
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب

وحي لبحر الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الحكم وعند ههنا في الحكم
ففي قوله لغير الموطوءة انت طائق
ثم طائق ان دخلت الدار نزل

هو ان يكون بين المعطوف والمعطوف عليه
سهلة كمن ذلك الترتيب في عند ابي حنيفة
رحمة الله تعالى وبزمنه الترتيب في الحكم
اي الاثر ان ثبت بالكلم المرتب عليه وهو
في الاشياء ظاهرة في الاجار فائدة او لازم
فائدة فكانه سكت بين ما قبل ثم ما بعد فافضل
الحكم بما بعد متراخبا عن الحكم مما قبلها حكما

بما قبلها في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب

وذكر لانها مطلق الترتيب
بالاجماع فلا ينصرف الى
ما فيه تفصي وهو في الحكم دون
الحكم وانها دخلت كلمة
الترتيب في اللفظ فيظهر
اثر ما فيه ايضا وان
الترتيب في الحكم مع عدمه في
الحكم يمنع في الاشياء
فهي فيها للترتيب فيها فكذا
في الاجارات ايضا لانها مطلق

في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب

في الحكم
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب
في الترتيب والمرتبة في الترتيب

فقط بالشرط
فلا تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط بفتح
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل

نزل الاول ولنفي الباستي ولو قدم
الشرط تعلق الاول ونزل الثاني
ولنفي الثالث وعند ههما يتعلق
بجميع وينزلن مرتبا ويسفار

لعدم المحل وليس المراد انها تراخي الحكم صورة
وحكما حتى نرم لوائق في ايضا للزوم كونه
بخرا بابتداء وفساد العطف المانع للتراسي
من كل وجه بل المراد انها تراخي الحكم محال
عند تراخي الحكم وصحة العطف واثبات
المشاركة في المبدأ كمن فيها الاتصال صورة
ولا نزاع في اعتباره بخلاف التعلق بالشرط فانه
محل الاتصال صورة ومعنى

فقط بالشرط
فلا تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط بفتح
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل
فقط بالشرط
فلا تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط بفتح
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل
فقط بالشرط
فلا تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط بفتح
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل

المحل من
وجود الطلاق
المحل من
المحل من
المحل من

در دایره فیض و نور
و از نور فیض و نور
و از نور فیض و نور
و از نور فیض و نور
و از نور فیض و نور
و از نور فیض و نور
و از نور فیض و نور
و از نور فیض و نور

قوله ثم آیات بالزی هو
الحه و ثم فی هذه الروایه
بجاز عن مطلق الجمع الذی
هو معنی الواو والا کان
الامر لا باخه و المطلق للمفید
ای ما سوی العدم فمحقق
بجازان و علی قولنا بجاز
واحد و به یجیس هذه الروایه
و روایه فی آیات بالزی
هو خبر ثم یکنفر عن مینه
و منه قوله تعالى ثم
ان الله شهید ای والله
بشہید لا شاع تراخی
مفنون و الله شهید
عما قبله الا ان یحل شهید
على معاقب بجاز و به
بعید عن النفس م

و استعار للواو كقوله عليه السلام
فلیكن من مینه ثم آیات و قد یحیی
للمرثه كقوله ان من ساد ثم ساء
ابوه ثم قد ساد قبل ذاك جدّه
و لا سبعا د نحو یعرفون نعمه الله
ثم یكبر و نهض بل لا عراض

المقصود ترتیب درجات معالی المدوح
فابتدا بعباده نفسه ثم بعباده ابيه ثم
بعباده جده لان بعباده نفسه اخص به و اول
من بعباده ثم بعباده ابيه و اول من بعباده جده ثم

و انما
فیها
کما
لقد
نما

کما
فی
الکتاب
و انما
فیها
کما
لقد
نما

و انما
فیها
کما
لقد
نما

۵
اول النهار
لما فرغ
معنى النسخ
نحو لا يقيم
زيرا كمن
عروم

لكن لا شذراك بعد الثقی ان
دخلت المفرد ويختلف طرفاً
ولو معنى ان دخلت ابجدة بشرط
اتفاق الكلام

فتر بعضهم بخالفته حكم ما بعد ما حكم ما قبلها
فقط فلا خلاف في صحة تقدم ما هو ناقض
او متضاد لما بعد ما نحو ما زيد ما كمن متحركا
وما زيد ابيض كمن اسود واما تقدم ما بينه وبين
ما بعد ما خلاف نحو ما زيد ما كمن شارباً
ففيه تردد وخلاف وفسره الاخرون
رفع التوهم اننا نشي من الكلام السابق نحو

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مطلع
غیر قابل قطع
اشکت و اسحاصل سما
بجمل الصدود والرجوع سما
منه الاثنا المحض سما
ببئر العطف المحض سما
بصاحب الكشف
مطلع

وفاقیہ
مجتبیٰ عمر و فیض آباد
از انور مسد الخا طب مسم
نویا جانے زید کن

٢
لأنها لما اتفقت
ما بعد كمالها قبلها
بها منفرد وليس
ان يكون بعد انفس
المفارقة وتجاوز
عطفها بعد الموجب
محمدا على ردها ليس لهم
منها

الحق بغيره
محل النفي تكون
الانسان
ولان يكون محصل
بمحصل العطف
مع
العلم انما
بان يكون بين
هو
بانه
نفاذ
م

منعني ما بين يدي من ان يكون له
ما بين يدي من ان يكون له
ما بين يدي من ان يكون له
ما بين يدي من ان يكون له

الف فرض فقال لا لكن عصب

والا يكون ما بعد ما كلاما مستأثرا

كقول المولى لامة تزوجت

بغير اذنه لا اجيز النكاح لكن اجيزه

بما بين اولاحد الامر من اولامو

فيوجب الشك في الاجابة والفر

والما يكون مستأثرا لو قال لا اجيزه بما لا لكن

اجيزه بما بين كذا في الكاشية اما عدم

انسان الاول فدان ذلك موقوف على اجابة

وبقوله لا اجيز النكاح نفا ما فلم يبق النكاح

حتى يجزى بقوله لكن اجيزه
بما بين يكون كلاما مستأثرا
بصدق النكاح السابق
واما انما ان في

فدان النفي الداخل على المبدع
يتوجب له البعد اعني

المائة يكون مسند ركا
في قدر المهر لا اصل النكاح

ككانه قال لا اجيز كون المهر
ما لا لكن اجيزه كونه بين

متودين او مجلسين رض
بين اسبين او فطين والامرا

ما بعده وما قبله
ما ان لا يخفى

ما بين يدي من ان يكون له
ما بين يدي من ان يكون له

ما بين يدي من ان يكون له
ما بين يدي من ان يكون له

ما بين يدي من ان يكون له

ما بين يدي من ان يكون له
ما بين يدي من ان يكون له
ما بين يدي من ان يكون له
ما بين يدي من ان يكون له

بدرستی که در این کتاب آمده است و در بعضی کتب دیگر
 و در بعضی کتب دیگر آمده است و در بعضی کتب دیگر
 و در بعضی کتب دیگر آمده است و در بعضی کتب دیگر

۱
 اما در وجه
 التخییر فی
 الانشاء
 ان شاء الله
 و عرفان کلام
 خبر الختم

والتخییر فی الانشاء نفی قوله
 هذا حر و هذا وهذا یقتضی الثالث
 و یخیر فی الاولین کانه قال
 احدهما حر و هذا و یحیی

یعنی ان المعطوف علیه بالواد و هو المأخوذ من
 صدر الکلام و هو المعبر باحدهما حر هذا
 ما فی ظاهر الروایة و علیه الجمهور و قال
 زفر و محمد فی روایة من طریق سماع
 لا یحق بل بیان بل یخیرین اعتق الاول
 و اعتق الاخرین اولاً فسرق بینة و بین
 قوله و الله لا اکلم فلانا او فلانا و قد ثبت

ایضا کلاماً و النفی
 متجانس من سبب
 من موال و مخالف
 من سبب بـ فـ انقضت
 المنع من قوله فـ قال
 او ابکم فی سبب
 سبب
 لانه الاقرب و الاظهر و الاقرب
 فی الاصل لا یحتمل
 التکلیف لعدم الاحتمال
 و قد یكون لا باخ او التکلیف
 او نحوها مما یباسب المقام
 و الفـ این مـ

لا یحتمل
 و قد یكون لا باخ او التکلیف
 او نحوها مما یباسب المقام
 و الفـ این مـ

ای اسناد الی جماعه مخزن
کانونه از اینین علی ذلک
مست
ای اسناد الی جماعه مخزن
کانونه از اینین علی ذلک
مست

و یجی بمعنی بل و بمعنی الوار و تفید
العموم فی سبب النقی لفظ او معنی
الا

اولا ضرب بمعنی بل و یكون جند حرف
استناف لا عطف ولا یكون بعد الا باكمل
على ما ذكره الرضى وغيره ولا يكون الا
بأعادة العامل وتقدم النقی والنهی على ما
نقل ابن عصفور عن سبويه نحو ما قام زيد
او ما قام عمرو وعند الكوفيين والى الفتح
والى على وابن بريان ثائى لاضراب
مطلقا م قوله لاضراب مطلقا
قال الفراء وتبع الرضى وغيره انه من هذا
القبيل قوله تعالى وارسلناه الى ما نرى
لف او يزيدون اى بل يزيدون وانما

قاله الكوفيون والاضرب
والجرى كقوله وقد
زعمت بلى باني فاجر
نفس تقام او عليها
فجورها وقيل اوفيه
للابهام م
سواء كان النقی لفظ
نحو لا افضل هذا او هذا

او انما و سواء كان النقی
لفظ او معنی فقط
و قد مر النقی لفظ
و قد مر النقی معنی فقط

و قد مر النقی لفظ
و قد مر النقی معنی فقط
و قد مر النقی لفظ
و قد مر النقی معنی فقط

الآن تقریباً کعکس الواو فانه لمی
الشمول و بمعنی الا ان والے

توڑا الا قربتہ دالہ علی انہا لست نفی
کل منها و تخیر المسئلۃ علی وجہین الاول
ان او اذا استعملت فی النفی فالاصل الظاہر
توجہ النفی الی العطف باو فقبر فی سیاق
النفی فیفید شمول الغدوم وعموم النفی
الا اذا قامت قربتہ علی انہا لا یتعاض احد النفیین
فمح یقبر النفی او لا ثم عطف احد النفیین علی
الآخر باو فیکون النفی فی سیاقا فقید
نفی العموم لا عموم النفی و ہذا ہو الصواب
وانما نے مانن بعض الناس من ان او
اذا استعملت فی النفی ای اعتبارت فی

۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳

انف فیه المسموم
على خلاف
ان الالبان
عصا لکینی
الواحد مع انف
المستغفر به
نفی المسموم
انف الاقرین
استعمل او مع انف
و المراد ان لكل كلام

في النفس فتنه في الجمع الاله
الاولف الاسم ولفظ ان
ليست بدخلة في معنى او بل هي
مفعلة م
يرتفع بالشيء كما ان احد
الامر من المعطوف
باو المعطوف عليه يرتفع
بوجود الآخر م

والى نحو لا ادخل هذه الدار او
ادخل تلك ^{بالنصب} حروف الجبر
الباء للالصاق فلا تخرج

قوله والى اى ويحى او يحيى اللى الذى
ينصب المضارع بعده بان وكونه بمعنى الادال انما
يكون اذا وقع بعد او مضارع منصوب
ولم يكن قبل مضارع منصوب وكان فعلا متدا
يقصد انقطاعه بما بعده م
الدار اللى ان ادخل تلك فيمنع عدم
دخول الدار الاولى الى دخول الثانية
حتى لو دخلها او لا حث ووجه المناسبة ان
المعاينة يرتفع بالفاية وحكم المستثنى من يرتفع

سميت الجبر مدخولها كما سميت
حروف النصب وحروف
الجزم نصبها وجزمها و
قبل لانها تخرج معاني الافعال
الى الاسماء ولا يخفى
بعده ولهذا ايدت بمتهم
حروف الاضافة بناء على
انها تصنف الافعال الى
الاسماء م

تجزي

قوله الباء للالصاق
والى نحو لا ادخل هذه الدار او
ادخل تلك حروف الجبر
الباء للالصاق فلا تخرج

فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا

لان حاصله لا يخرج خروجا الا خروجا ملاصقا
بازنه فوجب الصدر عموم منع الخروج
بجمع المبراهه و اخرج الاستثناء منه ما بالاذن
فبقى اباسه تحت المنع ومن ثم قال محمد بن
ابن حاتم لو قال ان خرجت الا باذني فكذا ينهم
في البر كذا الاذن في كل خروج
قوله لان حاصله لا يخرج حتى ان اذن كذا
وتوضيح ان قوله لا يخرج الا ان اذن كذا
بظاهره غير مستقيم لعدم كون الاذن من
جنس الخروج فلا بد من التاويل اعلم بالاعلم

انما هو في قوله لا يخرج الا باذن
فلا تخرج الا باذن يوجب لكل خروج اذنا بخلاف الا
لان حاصله لا يخرج خروجا الا خروجا ملاصقا
بازنه فوجب الصدر عموم منع الخروج
بجمع المبراهه و اخرج الاستثناء منه ما بالاذن
فبقى اباسه تحت المنع ومن ثم قال محمد بن
ابن حاتم لو قال ان خرجت الا باذني فكذا ينهم
في البر كذا الاذن في كل خروج
قوله لان حاصله لا يخرج حتى ان اذن كذا
وتوضيح ان قوله لا يخرج الا ان اذن كذا
بظاهره غير مستقيم لعدم كون الاذن من
جنس الخروج فلا بد من التاويل اعلم بالاعلم

انما هو في قوله لا يخرج الا باذن
فلا تخرج الا باذن يوجب لكل خروج اذنا بخلاف الا
لان حاصله لا يخرج خروجا الا خروجا ملاصقا
بازنه فوجب الصدر عموم منع الخروج
بجمع المبراهه و اخرج الاستثناء منه ما بالاذن
فبقى اباسه تحت المنع ومن ثم قال محمد بن
ابن حاتم لو قال ان خرجت الا باذني فكذا ينهم
في البر كذا الاذن في كل خروج
قوله لان حاصله لا يخرج حتى ان اذن كذا
وتوضيح ان قوله لا يخرج الا ان اذن كذا
بظاهره غير مستقيم لعدم كون الاذن من
جنس الخروج فلا بد من التاويل اعلم بالاعلم

انما هو في قوله لا يخرج الا باذن
فلا تخرج الا باذن يوجب لكل خروج اذنا بخلاف الا
لان حاصله لا يخرج خروجا الا خروجا ملاصقا
بازنه فوجب الصدر عموم منع الخروج
بجمع المبراهه و اخرج الاستثناء منه ما بالاذن
فبقى اباسه تحت المنع ومن ثم قال محمد بن
ابن حاتم لو قال ان خرجت الا باذني فكذا ينهم
في البر كذا الاذن في كل خروج
قوله لان حاصله لا يخرج حتى ان اذن كذا
وتوضيح ان قوله لا يخرج الا ان اذن كذا
بظاهره غير مستقيم لعدم كون الاذن من
جنس الخروج فلا بد من التاويل اعلم بالاعلم

والكرثمن
يلبت في
الذم حالاً
حتى يجوز
الاستدال
قبل الغفر
وقوله كراً
من البر بعد
سلم والعبد
رأس
الحال والكر
سلم فيه
م

طالق بمبينة الله والاستعانة
كالاثمان فبعت هذا العبد
بكر من البر ببيع وكرراً بالعبد سلم

لاقتضاء الالصاق في مثله معنى الشرط
فلا يبيع به الطلاق لكونه معقلاً بما لا يسيل لنا
إلى الوقوف عليه في قوله والاستعانة أي
طلب العون بشئ على شئ والدراخلة على أنه
الفعل من هذا القبيل نحو كتبت بالقلم وقد يقال
إنها راجعة إلى الالصاق وقال ابن الهمام الالصاق
في أضاف الاستعانة والسببية والظرفية والمصاحبة
في البيع فان المقصود بها هو الاشتغال لمحو كات
في ذلك في البيع والتمن وسبيلة ونعيم التفرج
لمعنى الالصاق أنها بعيد م

منه
بمبينة
الله
الاستعانة
بكر من
البر
ببيع
وكرراً
بالعبد
سلم

منه
بمبينة
الله
الاستعانة
بكر من
البر
ببيع
وكرراً
بالعبد
سلم

والكرثمن
يلبت في
الذم حالاً
حتى يجوز
الاستدال
قبل الغفر
وقوله كراً
من البر بعد
سلم والعبد
رأس
الحال والكر
سلم فيه
م

والتعجب من انما لا يقضي الاستيعاب
في كل واحد من هذه الامور
التي هي في الحقيقة
منها ما لا يقضي الاستيعاب

سَمِعَ فِرَاعِي شَرَّ الطَّيِّ وَادَا دَخَلَتْ
فِي الْمَحَلِّ لَا تَقْنَا وَلِ الْكَلِّ وَنَ

أَيُّ يَقْضِي تَنَاوُلَ كُلِّ الْمَحَلِّ إِذَا كَلَّمَ قَابِلًا لِلتَّبْعِيضِ
لَا يَتَدَخَّلُ الْآلَةُ فَإِذَا دَخَلَتْ الْمَحَلَّ صَارَتْ شَيْئًا
بِهَا فَلَا يَزُومُ اسْتِيعَابُهَا كَمَا لَا يَزُومُ الْآلَةُ بِالْفِعْلِ
فَالْمَقْصُودُ هَلْ لَيْسَ كَوْنُ الْمَحَلِّ مُتَعَدِّيًا إِلَيْهِ
الْفِعْلُ بِلِ مَجْرَدِ الْعَاقِ الْفِعْلُ وَالْمَحَلُّ إِنَّمَا عَجَزَ
لِضَرُورَةِ اثْبَاتِ وَصْفِ الْعَاقِ فِي الْفِعْلِ
كَالْآلَةِ فَيَزُومُ الْقَدَرُ الَّذِي بِهِ يَحْصُلُ الْعَاقِ
لَا غَيْرَ وَلِهَذَا قَالَ أَثْمَنُ التَّفْسِيرِ كَمَا لَمْ يَحْشُرْ مَا فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى وَاسْمُهَا بَرُودُكُمْ إِنْ الْمَعْنَى الصَّفْوَةُ الْمَسْحُوقَةُ
بِالرَّأْسِ وَهَذَا لَا يَقْضِي الْاسْتِيعَابَ وَثَبُتَ

والتعجب من انما لا يقضي الاستيعاب
في كل واحد من هذه الامور
التي هي في الحقيقة
منها ما لا يقضي الاستيعاب
فقد نقلت عن علي بن ابي طالب
عنه السلام قال قال الفخر
الرازحي ان الباء اذا دخلت
فعل متعدية فتعرب
واسمها برودكم
والظاهر ان الباء في
كل ذلك لا لعاق او
انها لعدم استيعابها لهما
ما هو او الملقب بالانبيس
او هو هو من وعذر
التعجب من معانيها
ان التعجب ليس معناه

استغفارها وان لم يهاج
بعض المودع بطريق التورية
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة

الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى

وان في الآية تنادى وتنادى
في التيمم ان صح بالنسبة المشهور
على الاستحالة

الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى

الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى

الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى

الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى

الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى
الحمل في الآية ينشأ من قوله وتنادى

بعضی از اینها را که در این کتاب است
بعضی از اینها را که در این کتاب است
بعضی از اینها را که در این کتاب است
بعضی از اینها را که در این کتاب است

على الاستعلاء ومن ثمه براد به الوجود

فقطى الف دين الا ان يصل
لقدنا الانذار

به قوله و نسل للشرط نحو

يا يفتك على ان لا يشرك بالله
المطروحات المحضة بمعنى الباء

الحقيقة ديو اما على نفس مجردة نحو
الفلك نخلون او على التوسع ديو ما على ثوب
منه نحو او اجد على النار دى وقد يكون
الاستعلاء معنوا نحو دلهم على ذنب و
فقطا بعضهم على بعض م

بعضه المكلف و يقضى سفل ذمه المكلف
بحق مطالب وقد مر غير واحد انه حقيقة
فه والظاهر انه حقيقة شرعية او عرفية

ای شمس
منه سنی
ما بعد
لانا للوجوب
واجزا لازم
ما لو كان
نبتة الحقیقة
الفتوة
ای انجاب
کاتب

ای و کلمه
على السقف
ای و کلمه
على السقف
ای و کلمه
على السقف

ای لاصاق
بین اثنا
الذم
الحقیقة
لنا لیس
بعضه
الذم
بعضه

بعضه
بعضه
بعضه
بعضه
بعضه
بعضه

علا یعدل عنه الابد لیل البیان
 ففی اعتق ما شئت من عبیدی
 لیس الا اعماق غیر لو احده
 خلا فالها حملا علی البیان
 ولا یتراء

اذ لا دلیل فیہ علی البیان ففی التبغض فله
 اعتق التبغض لا البکسج ولو اعتقتم جمیعاً
 فان علی الترتیب عقداً الا الاخر
 والا فالو سلی غیر نے تبغض الواحد
 الذی کم یکن مقفاً اس المواقف
 لا التبغض فله ان یعتق البکسج کما فی من
 شاء من عبیدی عقده فهو حر م

قوله
 معانیها
 واجبة اليه
 فالمعنى في كل وقت
 من الرغبة
 ابتداء اليه
 من الرغبة
 وفي اعتق
 من الدراهم
 ابتداء احدث
 الدراهم وفي
 قوله تعالى
 فاجنبوا الركب
 من الاوثان
 وفي قوله ما جاء
 من احد من
 واحد من
 هذا الجنس الى
 اعضاء فيكون
 معنى ابتداء
 الغاية مستفاد
 من البکسج
 اه

قوله
 معانیها
 واجبة اليه
 فالمعنى في كل وقت
 من الرغبة
 ابتداء اليه
 من الرغبة
 وفي اعتق
 من الدراهم
 ابتداء احدث
 الدراهم وفي
 قوله تعالى
 فاجنبوا الركب
 من الاوثان
 وفي قوله ما جاء
 من احد من
 واحد من
 هذا الجنس الى
 اعضاء فيكون
 معنى ابتداء
 الغاية مستفاد
 من البکسج
 اه

قوله
 معانیها
 واجبة اليه
 فالمعنى في كل وقت
 من الرغبة
 ابتداء اليه
 من الرغبة
 وفي اعتق
 من الدراهم
 ابتداء احدث
 الدراهم وفي
 قوله تعالى
 فاجنبوا الركب
 من الاوثان
 وفي قوله ما جاء
 من احد من
 واحد من
 هذا الجنس الى
 اعضاء فيكون
 معنى ابتداء
 الغاية مستفاد
 من البکسج
 اه

و قد يكون ابتدائية فتدخل
على مبتدأ وقد يفدر خبره

وان دخلت الافعال فلفاظية
ان احتمل المصدر الامتداد

والاخر الانتهاء والا فان احتمل
المصدر السببية فمعنى شكي والآ

لكن لابد ان يكون الخبر من جنس الفعل المتقدم
كما صرح به ارسطو وابن الهمام وغيرهما

فاشنع ركب القدم حتى زيد ضاكت بل
انما يقال حتى زيد راكبا م

اللفظ الاول
بعد

منه
فان جزاء الفعل
في الجملة

والجمله وانما يكون
المتكلم في العاطفة
منقطفه في العاطفة
بجوابها ولذا تراها
العطف مقابلا لفظا
ساحب ابداع حتى
وللعطف اخرى فلابد
كون المعطوف اعلى
بمنزلة المقابله
او انتهى حكمه
ذلك سكونه
اكثر التمكن حتى
بانصب انفا فلابد
منه

بمعنى انما قد يكون
فوقه على الجملة
او بمعية ذكرها
او بمعية ذكرها

فان جزاء الفعل
في الجملة
فان جزاء الفعل
في الجملة

فان لم يجمع العلم بالحق فيكون العلم بالحق
فان لم يجمع العلم بالحق فيكون العلم بالحق
فان لم يجمع العلم بالحق فيكون العلم بالحق

والألفاظ المحض بمعنى الفاء عند

الامام الفخر والمطلق الترتيب

عند بعض والمعنى الواو عند اخر

واذا وقعت في اليقين فشرط

البر في صورة حملها على الغاية

وجود الغاية وشرط البر في السببية

وجود ما يصلح سبباً وفي صورة العطف

وجود المعطوف والمعطوف عليه

الى لانتها

كلام الغاية و
بعد من معناه ومعنى ثم
عند آخر م

يتحقق الشريك الذي

اوجبه العطف فحق قوله

عبد في حران لم

اخر بك حتى تبع انا

بتر باندا الغرب

الى الصباح وفي ان

لم انك حتى تعذبني ببر

بمجرد الاثبات سواء تعدى

اولا وفي حتى تعدى

عندك انما ببر بالتعدى

عقب الاثبات عند من

قال للترتيب مطلقان

وبمجرد التعدى والاثبات

الترتيب
محمية
اولا

منه في معنى
الترتيب
محمية
اولا

الی لاشتهاء الفایة فان احتمل الصدر
یحمل علیه کاجلت الی شهر و الّا
تعلق بمحدوف ان امكن کعبت
الے شهر و الّا یحمل ^{العلم} علی تأخیر
صدر الکلام ان احتمل کانت
طانی الی شهر بمانبته شی من التجر
والتأخیر و عند زفر

ای دان لم
یکون ذک
لی تعلقه
بمحدوف
م

بعضی انها و الّا علی ان مابعد مستند
حکم مابعد دخی العبارة تسامح مشهور م

بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الاجزاء او انقطع

من باب
مسند زفر
ای مؤید اثبات
البیع الزکری
وان لم یجوز
الفایة کذا
فان نوبی احد
والاتباع بعد
منها الے
اخرا من الالف
وزمان نوبی احد
ان لو قال انت
عمر فان نوبی
في الحال وبنوا

و ان نوبی التأخیر
و ان لم یکن
عند زفر
ان لم یکن
الشی و هو
نوبی اصل
بل بوجه
الین الین
نوبی اصل
و عندنا لا یصلح

كائين فقيد مد الحكم ^{اعذار الغاية} الی الغاية
 واعلم ان في الی هذا همب ^{الربوب}
 الدخول الا مجازا ^{الاول} عدم الدخول الا
 مجازا ^{الثاني} الا شراك ^{الثالث} الدخول ان
 كان ما بعد ما من جنس ما قبلها
 وعدمه ^{الرابع} ان لم يكن ^{في النظرية}

قال ابن المبارك مذهب الاشتراك في ال
غير معدود و مذهب يدخل بالقرينة
ولا يدخل بالقرينة غير مذهب الاشتراك ولعله
القبس به فوضع موضعه مذهب الاشتراك انتهى

في انموذج
الى الليل
فلا بد من
في حكم الصوم

٢
نقد الرضى
والصدر
عن بعضهم

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

و لا یغنی ان لایخفی
شروع بافتن
بافتن و ختم بافتن
فان کان صدر الكلام
الکلمه و کذا الاشتهر ان
تعارض الاولین اوجب

جمله این کلمات را در این باب
در این باب در این کلمات
در این باب در این کلمات

حرفا الایجاب نعم لتقریر ما سبق

موجبا او منفیا استفهاما او خبرا

لان السؤال معادنی الجواب

فلو عرض علی غیره مینا یکف

بمجرد قوله نعم وقیل تصدق بالخبر

و وعد للطلاب واعلم للمتخبر علی

نحو فعل وجدتم ما وعد ربکم حقا قالوا نعم

قیل و تاتی تاکید اذا دقت صدرا نحو

نعم ذی اطلاق قال ابن هشام و الحق انها فی

ذلك حرف اعلام و انها جواب لسؤال مقدر

لا یخفی ما فی
هذا التعلیل
تا مل

ای اذا وقع
بعد الخبر
کلام زید
او کلام زید

ای اذا وقع
بعد ما یفید
الطلب نحو
افعل و تفعل

و بعد فعل و بعد
لم تفعل

من انما فی قوله لا یخفی ما فی
او بعد خبر و بعد الخبر
بیت انما ان دخل هذه الازرار
لان حالها لان الجواب
زید نعم کما فی السؤال
فیضمن اعارة ما فی السؤال
انما کمن فی بیان جمل
انما کمن فی بیان جمل
او شبهه فی بیان جمل
فقال نعم لا یخفی ما فی
عالم و هو البیوع و علی
انما راجع فی بیان جمل
فما یفید من انما یفید
الحاکم ان انما یفید
لزوج یفید فی بیان جمل
لا یفید فی بیان جمل
وقد فی بیان جمل
و بعد فی بیان جمل

فما یفید فی بیان جمل
و بعد فی بیان جمل
و بعد فی بیان جمل
و بعد فی بیان جمل
و بعد فی بیان جمل
و بعد فی بیان جمل
و بعد فی بیان جمل
و بعد فی بیان جمل

منه في جوابه بـ
 وقد سبق انه يقع في اللفظ
 كل واحد من نعم في مقام الآخر
 قوله وليس له شاهد وانا قوله
 وقد عرفت بالوصل بيني وبينها
 على ان من دار القبول بها
 فقد قال الرضي وغيره ان ذلك
 مستحيل
 لعله قصد بايراد ما يبيد
 ما ذكره اولاً ونفسه
 لا ايراد القول المقابل
 م
 سواء وصف ما بعده او ما
 قبله وهو يدخل على
 المنبوع وقد يقصد
 مجرد المصاحبة كابناء
 لكنه لا يشاء ان يبتدأ
 والباء لا يستلزمها
 م

بلى لا يجاب النفي استفهاماً او خبراً
 وقيل لها موضعان رد النفي نحو
 ما كنا نعمل من سوء بلى اى علمتم
 وجواب استفهام ودخل على نفي
 فقيد ابطاله نحو قالوا بلى اسما
 الظروف مع للمقارنة فيقع ثنائ
 في انت طالق واحدة مع واحدة
 او معاً واحدة دخل بها اولاً وقد

والجواب النفي استفهاماً او خبراً

كما قبل
منه فان
مع العصر
بسر آ
م

ثم انما نطلق الاعمى من باب
الاشبه ولو قال لا غير المدخول بها
انما هو انما هو انما هو انما هو

وقد يستعمل بمعنى بعد قبل للتقديم بعد
لتأخير عند المحضرة وحيث
واين للمكان وقد يستعاران
للشرط في نحو انت طالق حيث
كلمات

حسية او مغنوية وهو اعم من نحو الدين والوديعه
لكن ثبت الوديعه بنحو عند في الف
لاصلية البراءة ولهذا لو وصل به
دينا ثبت الدين لانه محتمل ولا ان المحضرة
تبادر منها الحفظ و ان اللزوم احتمل
م

ثم انما نطلق الاعمى من باب
الاشبه ولو قال لا غير المدخول بها
انما هو انما هو انما هو انما هو

ثم انما نطلق الاعمى من باب
الاشبه ولو قال لا غير المدخول بها
انما هو انما هو انما هو انما هو

فقولہ میں
ان میں سے
الاستعمال
وہ مجازاً
م

لو مثل ان علی مارو شی من ابی یوسف
وقد تدخل الامم فی جوابہ وقد

لا تدخل لا الفاء اصل لا لا یمنع
کا لا شفاء فلا نطق

والمراد من یس علی الاطلاق بل نے انت
طابق لو دخلت فلا نطق ما لم تدخل وانما جلد
کذا نکت للصون عن الفاء ما کمکن ونه المراء
لا نص من ضما وفي المنار تبعا لغیر الکلام
رواه عن الامامین وفي الکشف اکبر
هذا بشر بان مذہبہا فی لو بخلاف
مذہب ابی حنیفہ ویس کذا نکت

مختص الروایہ بقوله منها بناء علی انه
لاروایة لا بے حنیفہ رحمہ اللہ فی لو انتہی
ان المؤلف

من جنابہم الفراء
لشروط الاستعمال
ان المؤلف

فقد قال لو دخلت فان
طابق يقع فی الحال کما
طابق ان دخلت وان لم یکن
خياراً او سے من ابی یوسف
وذكر ابو عاصم الطامری
انما لا نطق ما لم تدخل لانها
لا جبت یعنی ان جائز
ودخل الفاء فی جوابها
وسے هذا مشی الفراء فی
ان

۱۲
کذا فی
لو فی
یعنی ان لا للمادل
مع انشاء النبی

اول الحسنة اولها بوجوب
الاستعداد في الخ فيها معنى
الشرط ايضا
انما باعتبار وجود القول
في
انما باعتبار وجود القول
في
انما باعتبار وجود القول
في

فلا تطلق في انت طالق لولا دخولك
الدار اذا عند الكوفين مشرك
في الظرف فقط ويستعمل في القطع
والشرط فقط ويستعمل في خطر الوجود
فيكون حرفا بمعنى ان واليه ذهب

ولا بعد في ان يكون حرفا واسما كالکاف
نحو وان تصبكت خصاصة فتصل بمعنى وان تصبكت
برليل جزم المضارع ودخول الفاء في الجواب
والدخول على امر فرد وهو صابة الخصاصة
وهذه الامور لا يجمع الا في ان وما في
معناه م

فقد فخر الاسلام حين
استدل بالبيت على مزبب
الامام اي كونهما بمعنى ان قول
صاحب التلويح في رده
يجوز دخولها على المتردد
في البيت كلفته لا كونهما
بمعنى ان مبنى على توهم
منه في مبنى الاستعمال
والامر ليس كما توهم وكذا
قول صاحب التحرير كونهما
جائزه في البيت لا
يستلزم سقوط الوقت
كان يجوز ان يجمع الجزم
اولا لانه على الوقت كمنى
واخواتها ولذا قال صاحب
الكشف الصغير في وجوب الاستدلال
كون الخصاصة على خطر الوجود

نحو وان تصبكت
سبب تسمى
لما
وتنظر الفاء في
جوابه

سبب
نحو وان تصبكت
سبب تسمى
لما
وتنظر الفاء في
جوابه

نحو وان تصبكت
سبب تسمى
لما
وتنظر الفاء في
جوابه

بجمله کلمات
بجمله کلمات
بجمله کلمات
بجمله کلمات

ذهب ابو حنیفه رحمه الله تعالى وعند
 البصرین للمطرف فقط وکثیرا ما یکون
 متضمنا ^{المستقبل} معنی الشرط کنتی الا انهما لکائن
 او مستطر لا محالة دون متنی و هو
 قولهما ففی اذا لم اطلقک فانت
 طالق لا یقع ^{الظن} ما لم یثبت احدهما عنده
 ویقع کما فی نسخ عندهما و مشکه اذا ما
 الا انه منتهض فی الجازات ثم ان اذا
 لا استمرار فی الاحوال الماضية والحاضرة
 والمستقبله لعله لا یقتضی التکرار وانها
 تخص بدخولها علی المتیقن والمنطون

کقولہ تعا
 اذا الشمس
 کورت

مثل متنی لم
 اطلقک
 بذا اذا لم یکن
 له زینة الا اذا
 فوی الوقت
 او الشرط المحض
 فهو صحیح
 نوحی بالافتان

اذا کان متنی
 ابصر کما انک
 کلقة و هو جبت
 الشرط المحض لا کان
 الوقت لانه اذا کان
 فیها لا یجب لم یکن
 فیکون الشرط المحض
 علی الایهام والتردد
 فانه لا یدخل الا کما
 ثم انه اذا استعمل
 الشرط بل هو حقیقه او
 فی الکلیج فانه یقتضی
 فی الطرف فانه یقتضی
 معنی الشرط بدلالة الكلام
 و البه منی المصروف
 اکثف الصغیر

الشرط المحض لا کان
 الشرط المحض لا کان
 الشرط المحض لا کان
 الشرط المحض لا کان

ان الورد
الوجه في الطهارة
فقد علمت في
فريق الطهارة
بدونها

في الحال
ويعرف كيف
شئت

لازال
لحمته واثبت
بعد وقوع
الاصلي
العتق فلا
يعتق بغيره

في حال
الاصلي
الوجه في الطهارة
فقد علمت في
فريق الطهارة
بدونها

في حال
الاصلي
الوجه في الطهارة
فقد علمت في
فريق الطهارة
بدونها

واصله ايضا بهما فيما لا يشاء
والا لفي ذكره ^{دائرة الامر} كانت خربفت شئت
فيقتل ^{دائرة الامر} عسده وجمدها لا يفتي
في المجلس وقد بحثي ^{دائرة الامر} لشدة طر
كيف تصنع صنع كم للعدو لمهم فف
انت كم شئت لم تطلق قبل المشيئة
وتصبت بالمجلس ولها ان تطلق
نفسها واحدة فصا ^{دائرة الامر} ان طابق
ارادته ^{دائرة الامر} غير صفة ^{دائرة الامر} للعكرة وقد يستعمل
استثناء فف علة درهم خبر دانت

في حال
الاصلي
الوجه في الطهارة
فقد علمت في
فريق الطهارة
بدونها

في حال
الاصلي
الوجه في الطهارة
فقد علمت في
فريق الطهارة
بدونها

وكان ظهوره من جهة الشمال
الاستعمال اي من غلبة الشمال
فيه وقد تبرك هذا
القيء اعتمادا على المقسم
ولابأس فيه وقد تبرك
زعماء دخول النص والمفسر
والحكم في المحدود ونحوه
الظ بقوله بينا والفتح
كل ذلك خارج عن المحدود
لتخالف مقصودا وتبرك
ذلك القيد لا يدخل في
الحكم فخرج به بالمقسم
ودلالة المقابلة والمقام
نعم قد يكون اللفظ مرعا
باعتبار دفعا وحكما
او مفسرا بل ظاهره
باغبار آخر

وانق ما رفع درهم وبالنصب ثمنه
ارباع درهم واما الصريح فما ظهر

المراد بينا استعمالا ولو مجازا بظهور
المراد

نسبة او باشتهازه وحكمه ثبوت
موجبه بلا توقف على نيته فلو نوى محمله

جاز ديانة وقالوا الصريح

يعني ان الحكم الشرعي يتعلق بنفس اللفظ
الصريح فيه نوى او لم ينو ثبت موجب
وان لم ينو قضاء قيد به لانه ان نوى صرفه
بموجب اللفظ محمله جاز ديانة ولهذا نسخ
قوله فلو نوى او

قوله جاز ديانة
قوله جاز ديانة
قوله جاز ديانة
قوله جاز ديانة
قوله جاز ديانة
قوله جاز ديانة
قوله جاز ديانة
قوله جاز ديانة
قوله جاز ديانة
قوله جاز ديانة

لان الفرع في القياس

ادنى من الاصل وفيها مساو او

اعلى رتبة منه وكل منها اما جنة

ان اتفاقا في مناطه او خفي

قوله ادعلى رتبة منه منهم من اشترط الادلوية
ومرفها بالتبعية بالادنى على الاعلى وهو ضعف
اذ بعد ثبوت الحكم بالمناط المفهوم بالفرع
لا وجه لا يدره والاعتبار للزوم بالمناط لا غير
ولما كون الفرع في القياس ادنى على الاطلاق
فلا يخلو من خفاء والظاهر جواز مساواته بل
اولوية كالدلالة ومدار العرف هو ان العلة تدرك
بالرأى والمقدمة الاجتهادية بخلاف الدلالة

الفرع
الاجتهاد
الادنى
الاعلى
الفرع
الاجتهاد
الادنى
الاعلى

الفرع
الاجتهاد
الادنى
الاعلى
الفرع
الاجتهاد
الادنى
الاعلى

الفرع
الاجتهاد
الادنى
الاعلى
الفرع
الاجتهاد
الادنى
الاعلى

على رمضان ونحو الكاف وقاع المرأة
 بوقاع الرجل في وجوب ^{المساواة} الكفاية

باجنایہ علی الصوم و نحر الحاق
الضرب و التسم بالثانیف

الحكمة بالادنى ونحوها كق الاكل و
بواسطة

الشرب بالوقاع في ايجاب الكفار
عمره مضافه

مع قطع النظر عن العوارض الخارجية الآخذة عند التعارض
دون الإشارة لوجود النظم والمعنى فيها ولم يوجد في الدلائل

وَالْمَكْرُورُ فِي النَّفْسِ
وَالْمَكْرُورُ فِي النَّفْسِ
بِجَدِّهِ
بِعَنَى الْإِنْفِقَاتِ
بِقَوْلِهِ لَا تَقُلْ لِمَا أَفْتَنَ مِنَ الْأَيَّامِ وَالْأَشْهُمِ
إِنَّ لِبَيْسِ الْأَكْلَانِيَةِ
وَالضَّرْبُ فَوْقَهُ نَيْبُ نَيْبِ
الْحَرِثَةِ نَيْبًا بِطَرَفِي الْأَوَّلِ
فَإِنَّ الْقُدُمَ بِوَالِ الْأَمْسِ
عَنِ الْمَقْطَرَاتِ أَفْشَلَتْ
بِإِجَابَةِ الْكُفَّارَةِ أَوْ
مِنْ إِجَابِ الْوَفَاعِ لَانْهَا
أَصْحَجُ أَسْلَى الزَّاجِرِ مِنْ
الْوَفَاعِ لِقَدْ الصَّبْرُ عِنْدَ
شَرِّهِ الرِّغْبَةِ نَيْبًا لَا سَبِيلَ
بِالْبَهَارِ لَالِ الْفِ
وَسُورَةُ الْكَافَةِ الْيَوْمَ وَهِيَ
لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ هِيَ خَبْرُ

۱۵
عمر و اباء و حضرة
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل

مجلس

والصوم انما هو
لما فيه كسوف
الارض انما هو
الارض انما هو
الارض انما هو
الارض انما هو
الارض انما هو
الارض انما هو

نور
مصاب
المرآت

ف قيل لعدم عمومها وقيل لابل لانه
 اذا ثبت معنى النص علة لا يتحمل
 ان لا يكون علة في بعض الصور
 واما الدال باقتضائه فماد دل على
 والتحقق ان الثابت بالدلالة لا يتحمل التخصيص
 اما عند من قال بان المعنى لا عموم له بل هو
 واحد والتعدد ليس لانه محال فظ لان ان ثبت
 بالدلالة ثابت بمعنى النص اذا ثبت علة لم
 يتحمل ان يكون غير علة والتخصيص على قول
 من قال بان المعنى لا عموم وتعدد وشمول
 فلان معنى النص اذا ثبت علة لم يتحمل ان يكون
 غير علة والتخصيص يستدعي ذلك مثلا ان الاداء

بين عدة الاداء وعدة النعمان
 الا يقتضي الاداء
 من غير تخصيصها ينبغي ان يجوز
 تخصيص الاول وقد صح في بعض
 يجوز تخصيصها كما نقل فيجاب
 فلا وجه لادعاء الاتفاق
 في امساع التخصيص
 وهو الظاهر من كلام
 المصنف في المثال
 الاقتضاء والطلب ومنها دلالة
 اللفظ على عدم التقدم
 الشرعي والمقتضى مفعول
 فعل لاقتضاء فيكون مفعولا
 من جهة مقتضى كبر
 النص وهو اللفظ ان
 يقتضي هذا اللفظ عند

قال فماد دل
 في اللفظ
 المعنى ان ثبت
 في الفاعل
 لم يمتنع
 الاقتضاء المعنى الذي
 فالمقتضى

على ما هو المختار بينهما هو الاول
 على ما يتوقف على من جهة
 الشرح
 على ما هو المختار بينهما هو الاول
 على ما يتوقف على من جهة
 الشرح

على اللازم المتقدم كما عتق عبدك

عني باللف ^{اللف} فالاعتاق يقتضي تقدم

البيع ضرورة فكانه قال بع عبدك

عني باللف وكن وكيلني في الاعتاق

واذا كان ثبوته بالضرورة فيسقط

من شرطه ^{اللف} واركانه ما يحتمل السقوط

كالقبول في المثال كما قال

فهذا اللف مقصود ومتفق
 الببيع لان اعتاق الرجل
 عبده بوكالة الغير وبنائه
 يتوقف على جعله ملكا له
 اذ لا عتق فيما لا يملكه ابن
 آدم بالحديث وسبب
 الملك جهنا البيع بقرينة
 قوله عني باللف فيكون
 لازما متقدما شرعا
 من الموقوف

فلو قال المأمور اغتقت
 وقع العتق عن الامر خلافا
 لزمس والثاني عليه
 اللف ولو صرح المأمور
 بالبيع بان قال بعتك
 باللف فاعتقه عن
 لم يقع الامر بل كان متبدا

لان ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها
 فيثبت مع اركانها وشروطها الضرورية
 التي لا يسقط بحال لا غير ^{اللف} من الموقوف

هذا هو
 مقتضى
 خبر

على ما هو المختار بينهما هو الاول
 على ما يتوقف على من جهة
 الشرح

كما قالوا قد ثبت ضمنا ما لا ثبت
قصدا لكن اذا ثبت ثبت بلوازمه
وشرائطه ولا عموم له اى اللازم
المقدم خلافا

فلم يصح الامر بالبيع لا ثبت البيع لا انتقال البقول
نعم قد يستبرئ الامر بالبيعه الاعناق حتى لو كان
صبيا عاقدا قد اذن له الواسطة في التصرفات
لم يثبت منه البيع كذا في التلويح وقد يقال في
تقرير المسئلة ان المقضي بالفتح انما يثبت
بشروط المقضي لا بشروط نفسه لانه لما ثبت
ضمنا وتبع للمقضي كان المنظور اليه اصل
المقضي دون البيع فالبيع انما ثبت بالاقضاء

الامر بان يكون
مقدور ان يثبت
البيع لا يثبت
كان الامر من حيث
لم يثبت البيع بهذا الكلام
كما سبق لانها شرط الحق
الاولى
الضرورة التي لا ينقطع بحال
وهذا لو قال اعني يجب
حتى يغيب شي ما عتقه يقع
الفتن من المأمور لامن
الامر بان الملكات بالبيعة
لا يحصل دون القبض اصله
ولم يوجد فها يكن تنفيذ الفتن
من الامر خلافا لابي يوسف
قوله اى اللازم المقدم وهو

المقضي بالفتح المهور في كلام
القوم ان المقضي بقضاء المهر
لا عموم له ويظهر كلام
الامر بان يكون
قال المقضي وهو
ما تضمنه هذه المتن
الكلام لا عموم له
ان الامر بان يكون
عالم انما يثبت
افراد العلم اذا لم يكن
بين اثنين الفدا
وبين ان يظهر الفدا
لفظ صحيح هو

الامر بان يكون
مقدور ان يثبت
البيع لا يثبت
كان الامر من حيث
لم يثبت البيع بهذا الكلام
كما سبق لانها شرط الحق
الاولى

الامر بان يكون
مقدور ان يثبت
البيع لا يثبت
كان الامر من حيث
لم يثبت البيع بهذا الكلام
كما سبق لانها شرط الحق
الاولى
الضرورة التي لا ينقطع بحال
وهذا لو قال اعني يجب
حتى يغيب شي ما عتقه يقع
الفتن من المأمور لامن
الامر بان الملكات بالبيعة
لا يحصل دون القبض اصله
ولم يوجد فها يكن تنفيذ الفتن
من الامر خلافا لابي يوسف
قوله اى اللازم المقدم وهو

المقضي بالفتح المهور في كلام
القوم ان المقضي بقضاء المهر
لا عموم له ويظهر كلام
الامر بان يكون
قال المقضي وهو
ما تضمنه هذه المتن
الكلام لا عموم له
ان الامر بان يكون
عالم انما يثبت
افراد العلم اذا لم يكن
بين اثنين الفدا
وبين ان يظهر الفدا
لفظ صحيح هو

الحکامها و لا یمنع من مختلف
 المقام ببعض جبر من جعل ادرا
 منشرد قال الفاضل المرفوع
 المقصی قد یكون عام کما قال
 اعتن عبدک عنی بکذا فان
 مقتضاه مع عبدک عنی
 الجمع المضاف للعموم وند
 کثر من تشا لها فی عبارات
 القول المبرزین و تشاها
 العقل المبین یقال المراد
 من تشا، عموم المقصی عند
 بسبب تشا، صفة العموم
 عند کما یترأى فی بادیا
 الراعی بل المراد لو کان مذكورا
 یكون ثابتاً من کل وجه فاذا
 ثبت بطریق الاقتصا، یكون
 ثابتاً عنی

خلافاً للشا فی فجل اذا تعد

قوله خلافاً للشا فی هو یقول انه مذكور شراً
 یكون کالمذكور حقيقة فی حق الکلام قلنا لما
 کان المقصی غیر مفوظ وکنه جعل کالمفوظ
 المنجز ضرورت تصحیح الکلام یتقدر بقدرها
 فی الاحکام و الاشارة و یكون فیما دار
 ذلک و هو التعمیم کالعدم و ههنا احتمال آخر
 و هو ان یراد انتفاء عموم جمیع الاحتمالات
 الممكنة فی تصحیح الکلام کان بقدر من قوله
 علیه السلام و نفع عن امی الخطأ و النسبان
 العقاب و الضمان و الحساب و العذاب
 و نحوها مما یکن ان یتقدر جمیعاً و هذا العموم
 هو مذموب قوم لکن لا یصح ههنا لان الشا فی

تصحیح المقصی
 کما یقال
 یمنع من جعل ادرا
 منشرد قال الفاضل
 المقصی قد یكون عام
 اعتن عبدک عنی بکذا
 فان مقتضاه مع عبدک
 عنی الجمع المضاف
 للعموم وند کثر من
 تشا لها فی عبارات
 القول المبرزین و تشاها
 العقل المبین یقال المراد
 من تشا، عموم المقصی
 عند بسبب تشا، صفة
 العموم عند کما یترأى
 فی بادیا الراعی بل المراد
 لو کان مذكورا یكون
 ثابتاً من کل وجه فاذا
 ثبت بطریق الاقتصا،
 یكون ثابتاً عنی

لأن الشافعي ليس له خلاف في نفي هذا العموم
بل من جهة إذا وجد تقديران متقدرون
يستقيم الكلام بكل واحد منها فلا عموم له عنده
أيضا بمعنى أنه لا يصح نفيهما بجمع بل بقدر
واحد منها بدليل وان لم يوجد دليل
مبين لأحد ما كان بمنزلة المجمل ثم إذا
تبين بدليل وهو كما لمذكور فإن كان من
صنيع العموم فعام والافاد نفي هذا
يكون العموم صفة اللفظ ويكون أثباته ضروريا
لأن مدلول اللفظ لا يتكافأ عنه كما هو مذهبنا
غير أنه قال أنه عام من كل وجه جار عليه
أحكام العموم حقيقة من التخصيص ونحوه عندنا
عمومه ضروري متقدر بقدر الضرورة فلا يخصر

فول كما لمذكور
لأن اللفظ
والمقدر
في افادة
المعنى
م

فإن كان المقدر عام لا ينفك عن اللفظ
فإن كان المقدر عام لا ينفك عن اللفظ
فإن كان المقدر عام لا ينفك عن اللفظ

تفصيل لا ينبغي عام المقدر المذكور
مبين في النسخ وغيره
أي لما ثبت بالافاد وغيره
من اشتداد المقدر المنفصل
وأحكامه في العموم المنفصل
المراد من قوله
عندنا
فول كما لمذكور
لأن اللفظ
والمقدر
في افادة
المعنى
م

فإن كان المقدر عام لا ينفك عن اللفظ
فإن كان المقدر عام لا ينفك عن اللفظ
فإن كان المقدر عام لا ينفك عن اللفظ

الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع
الان لا نذكر في هذا الموضع

اذا تعدد ولم يوجد معين والآن كما ذكر
فيهم لان العموم لللفظ ولا يخص خلافا
لنشان في قبطل منه تخصيص فاعل
ومفعول به و سبب

هو ما ذهب اليه من انما كما ذهب اليه
على ما ذكره فبر واحد من المندرجين ويتبع بما
سبب من عبارة النحر ايضا و من كونه
مجمل في الصوت الاول خلاف قوم
سبب ذكرهم هذا اذا كان قوله لان العموم
للفظ تعيلا لقوله فيهم وهو الذي قال
في الكاشفة وهو ظاهر واما اذا كان تعيلا لقوله
لا عموم له وكان حاصله المقضي لا عموم له
لان العموم لللفظ والمقضي بسبب كنه كنه

هذا تبيين في ثمره الخلف
ومرجع الزرع اذا نزع
ان يقال ان اكل على صفة
المجول او اكلت او اكل
بجنت بكل ما كول على
هو قضية العموم الا ان عندنا
عقده ضرورية لا تقضاء
وتنفي نفس الحقيقة ولا خلاف
فيها لارادة ولا يتجري
كسرها فلو نوى ما كولا
دون ما كول فقد نوى
ما لا يتجمل اللفظ وهي باطلة
غير معتبرة وعندنا ان
عام لفظي يقبل التخصيص
كما في العمومات فلا مبرة
لقوله عينت ما كولا دون
ما كول قضاء وديانة
عندنا ويقبل ديانة اقضاء
عندنا انما في وعندنا
ابن يوسف في رواية
البرهان

هذا هو المقصود من
هذا هو المقصود من
هذا هو المقصود من
هذا هو المقصود من
هذا هو المقصود من
هذا هو المقصود من
هذا هو المقصود من
هذا هو المقصود من
هذا هو المقصود من
هذا هو المقصود من

عائنه واما تخصیص الما فان
المكان بالذکر دون السبب
لا تخصیص لانها اذ بد
المكان بالذکر دون السبب
عائنه واما تخصیص الما فان
المكان بالذکر دون السبب
لا تخصیص لانها اذ بد

وان صح عن ابی یوسف رحمه الله
دیانة والمصدر المنفی

قوله عن ابی یوسف دیانة لا قضاء ويجوز
ان يكون صح بمعنى ثبت ای وان ثبت عن ابی
یوسف التخصیص بالبنیة دیانة وبه اخذ الخفاف
دفعی نزع التخریر قرر بخویر ابی یوسف
والخفاف تخصیص المفعول به فقط ودفعی غیره
من المفعول والسبب والفاعل قال فی الشکایة
کما سبق کانه اشارة الی ماورد فی بحث
الحام من التخصیص بالبنیة قائل وقد یقال
انه يجوز ان یراد من لا اکل لا اوجدا کلاماً
فیضیل التخصیص غیره لا یقبل قضاء لانه خلاف

عائنه واما تخصیص الما فان
المكان بالذکر دون السبب
لا تخصیص لانها اذ بد
المكان بالذکر دون السبب
عائنه واما تخصیص الما فان
المكان بالذکر دون السبب
لا تخصیص لانها اذ بد

فقدت الظاهر ومقتضى الظاهر
ان لاحظ الاكل الجوزي
المتعلق بالماكول الخاص
احسن ارجا صح التخصیص
كونه تخصیص الاكل العام
وان لاحظ الماكول العام
من الماكول المطلق من حيث
هو لا يصح كونه تخصیصاً بما
ثبت ضرورة الذی
بعض الفعل بدونه لكن المعلوم
من العادة فی مثله

عائنه واما تخصیص الما فان
المكان بالذکر دون السبب
لا تخصیص لانها اذ بد
المكان بالذکر دون السبب
عائنه واما تخصیص الما فان
المكان بالذکر دون السبب
لا تخصیص لانها اذ بد

ان لا يلاحظ الاكل النجس من وجوه
من الاكل المطلق بل الماكول

والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره

نفس الحقيقة فلا يجزى بالنية بخلاف المذكورة
فانها عموم لفظا ولغة فينبوذا التحصيل واما
الفرق بين المصدر المنفى في ضمن الفصل
لغة والمصدر المذكور فهو غامض لكونه
معتبرين لغة وصيغة وان مفهوم الاكل
ومفهوم لا اكل اكلا لا يتخلطان الا بانا كيد
وعدمه والتاكيد تقوية مدلول الاول
من غير زيادة وتحقيق الفرق فيها ان اكلا
فيه تكبير صريح وقد يقصد به عدم التعيين
لما هو معين مخصوص في تعيينه نحو ايت
رجلا وهو معين عند المتكلم لكن لا يفرض له
في تفسيره فاذا فسر بذلك او خص بالكلية

ونفي الفرد المسمى لا يقال
قد صح الاستشهاد لا يقال
منها نحو لا اكل الا جزا وقد ثبت
انه مجاز العموم لا انقول
الاستشهاد يكون قربة لطفا
لا يقال الصورة المذكورة
ليست من الاقتضاء المذكورة
الاستشهاد ايضا وانما يكون
منه اذا حصل التوقف بزمان
من الشرعي واللفظ واما اذا قيد
بالزمان كما سبق فلا اذا توقف
عليها عطف ولهذا يعرف
من لم يعرف الشرع اصلا لا انقول
الفتحة الزمنية مرفوعة على
الفتحة العينية لا

والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره
والاقتضاء من القول دون غيره

۵۵
والفاحی ابو طاهر

مجلس

مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

روا بجزا
اسم فاعل

ان خبر

خبر رسیده است که

م

روزگار

وزفر انکر الاقضاء، وعدہ من الدلائل

او الاضمار ^{للامحذوف} فاعلم ان المسند من جعلوا

۱۶ اضمرنے الکلام لفظاً صدق

المنكح والصحة عقلا والصحة شهرا

وقيل ولصحة لفظها والمختار انه ما اضر
المنفعة والجزء المتروك

الصفحة نشر على فقط فعلا منه ان

يتوقف الكلام عليه شرعا و

ان لم يتوقف عليه لغة وشرطه

وهو مختار منس الأمنة و فخر الاسلام و صدر
الاسلام و ابي بكر صاحب الميزان و لما اُختار

ما اختاروا وذكر ما ذكر دامن العلماء والشروط فقال

الحكم في حقها

الحمد لله
مضمون و
حكمه المط
م

عزیز میرزا

[illegible]

Digitized by Google

و حکم افادۃ القطع کاتذللہ الا عند

التعارض، وأما الأسنادات الفاسدة

فمنها مفهوم المخالفة وهو ان يثبت

فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ خِلَافٌ حَكِيمٌ الْمَطْلُوبُ

اجتنب به البعض وشبهه اجمالا ان لا يظهر

بخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفی

الحكم من المكت عنه وتفصيل ان

مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

ولما ساء به شأن اجمع عرن الفان

وان لا يكون سوال او حاشه وان لا
يكون من المذكور مثل ان يسأل
عن الفقه المذكور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نئے انہات

الاحكام
الشرعية

عن الكتاب
وال...

۱۷۱

احمد علی خان

الحكم في
المسائل

کتابتاً مفہوم
لکھنا

بدلالة النص

صلوات ابن اہلب

و غیب بہ او
الغاسر محمد

فے اصول صر

سرپرست و هیئت
نظاره

المراد

فہرست مکتوبات

محمد علی

ogle

لغة و انما سب
 نظرت في ترجمه
 كتابا من وجه دوم و جب
 الاسند لال بالنس
 وجين مجمع فاسد الالاف
 الصيغة فما ذكر من العبارة و
 اخواتها و انما الاسند
 الفاسد فوجه ايضا
 على المذكور اثباتا و نظرا و بجي
 اي الخطاب ايضا و احال
 دليل الخطاب النسخ
 القرن فيما كان النسخ
 عدم التفرقة و انما اسم
 كسبي واحد في مدافعة
 و قسم المقوم الى مدافعة
 و مخالفة و جعل مقوم و مخالفة
 منقسم الى
 و انما مخالفة طبا لا غير و
 مقوم و مخالفة الى اقسام
 من بعض بعضها و بعض بعضها
 بعض كما سبق

وحكمه افادة القطع كالدلالة الاعلى
 الفارض واما الاسماء الفاسدة
 فمنها مفهوم المخالفة وهو ان ثبت
 في المسكوت عنه خلاف حكم المنطوق
 اخرج به البعض ^{في المذاهب} وشهد به اجمالا ان لا يظهر
 بتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفى
 الحكم عن المسكوت عنه وتقصيلا ان
 يكون الحكم في المسكوت عنه اولى
 ولا مساويا له وان لا يخرج من خارج القادة
 وان لا يكون لسؤال او جاذبة وان لا
 يكون بجهالة ^{في الغنى المسألة ذكره بقوله}

نخه
الاحكام
الشريعة
عن اهلها
والر
م
حتى لو نزل
احدهما
الحكم
المسلو
تأبى عليه
الموافق
بدلالة
على ما ذكر
اصول البرهان
او ثبتت
بالقياس
فان في اصول
الشريعة
انها
من المراتب

فقال شيخنا العلي بن ابي طالب
معه من انما هو جمع بين
الصورة ونساره ط

[illegible]

و لكن مخصوصه و يعارض القياس و هو
انواع منها مفهوم اللفظ اسم خمس

الحاصل من المجاهدة هي البزوة
سواء حصل القياس بتحقيق
شرائطه أولا أصاب أولا
وهذه هي الحكمة من تشریح
القياس وعدم بیان
جميع الأحكام معرحة من غیر
احتیاج الی اجتهاد و استدلال
بمقدمات و بسط قواعد
و تمهید انکار و کل ذلک
من رحمۃ و احسانہ و الیحدیث
علاؤ فی سبیلہ و بذلک عظم
الحج علی سبیل تنہم ثم ان من
اخرج بالمفهوم افرقوا فقال
بعضهم بحج لغة ای من جهة
اللفظ

يعني ان تعيّن بذكر لقب شيء يدل على
نفي الحكم عما عداه اكره اكثرهم واجتمع
به ابو بكر الدقاق والصيرفي وحكي ايضا عن
ابي اسحق المروزي وابن جوزي وبعض الخجابه
نقل الاسناد ابو اسحق ان الدقاق انزم على
القول به ان ايجاب الصلوة يكون دليلا
على عدم وجوب الزكوة والصوم ونحوهما
قال بانه غلطه وتوقف ويقال الزم تكفير
من قال عيسى رسول الله فانه على قوله يدل
على نفي رسالته بحره ويمكن ان يقال ان المفهوم

۱۔ نباد علی ان
تخصیص العام

من التفسير

غفر

جاءه
في يومه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی

۱۰۰

جہاں جہاں

67
S. K.

الحمد لله

من غير تصرف
من التصرف
المصرف وهو
عندنا الصحيح
قال بعضهم
أي تصرف
من التصرف
على الوضع
وقال بعضهم
قبله تصرف
من جهة الوالد

[illegible]

نحونی التائب زکوة و ظرف
الزمان نحو الحج أشهر معلومات
والمكان نحو فاذا ذكر والله عن المشرق
الحرام واکمال نحو ولا تباشروهن
وانتم عاکفون فی المساجد و نحن

انتهی دار
مفهوم الفقه
بعضها جار
فیه وبعضها
لیس بجار
ایں کلمہ

اور فی الساتہ زکوٰۃ کو نہ من مفہوم الصفتہ
کا اختلف فیہ اعلیٰ اذا اقتصر علی ذکر الصفتہ
من غیر ذکر الذات کا ساتہ قبیل ہو من مفہوم
الصفتہ وقیل لا بل لا مفہوم لہ کا لقب فی جمع
الکجامع وہو الاظهر و بویہ ما فی التلخیص حیث
فسر التخصیص بالصفتہ بان یكون الشئ مما یطلق علی مالہ
فماک الصفتہ و علی غیرہ فیقید بالوصف

[illegible]

وَقَالُوا إِنَّهُ ابْنُ الْعِيسَى
وَالَّذِينَ فَتَنُوا قَالُوا
مَعَاذَ اللَّهِ بَشَرٌ مِثْلُ
الْآخَرِينَ قَالُوا فَذَرْهُمْ
لَهُمْ فِي آيَاتِنَا عَذَابٌ
أَلِيمٌ قَالُوا فَجَعَلَهُ
أَوْسَدُ الْمَوْتِ لَأَعْرَضَ
عَنْهَا قَالُوا لَعْنَةُ عِزْزِ
قَالُوا فَجَعَلَهُ الْوَعْدِ

جولائی

وہابیوں کا یہ کہنا کہ

محمود

عبدالرحمن بن عبدالمطلب

三

صلى الله عليه وسلم

وادی اصفہان

بسم الله الرحمن الرحيم

میں نے

11

11

2.

ای کام
انسانیت
پیشہ و تقاضا
م

۱۶
شمس الثمينة
في السير الكبير
ان تحميم

لا يدل على
ان الحكم يخفى
في المسكون

الشرع فانا
في معاصات

موسم فانی
اور اندر اندر
موسم فانی
اور اندر اندر

ثُمَّ
عدم اعتبار المفهوم إنما هو في الأدلة
وإنما في الردائيات اتفاقاً
و في المعاملات ^{فيها} عند بعض

تحو کلام المصنفین قال فی النفع الوسائل
مفهوم التصفیح حجتہ و بہ بشر کلام صاحب
الهدایہ جہت قال دفرہ فی الکتاب
جاز الوقوف من الجانب الآخر اشارہ
الی جمیع موضع الوقوع ان التوقف
وہو الامام محمد و علیہ اکصاف و شمس الائمہ
کذا فی الکاشیہ و لمحض التفتیح و قد سبق مثله عن
الکوردی و اشار الیہ صاحب التحریر قال شمس

[illegible][illegible]

1964

عبد الوهاب بن
عبد الوهاب بن
عبد الوهاب بن
عبد الوهاب بن

على الصبي لقراءته بعد دم الصلوة في أمموا
وأتوا الزكوة^١ وتخصيص العام بسببه
عاماً لغوياً أو اصطلاحياً بان يخص
بسبب وروده وقد عرفت ان التمسك
انما هو باللفظ وخصوص السبب لا بنا
معموم اللفظ^٢ خلافاً للشائفة وما كنت قبل

وہو فاسد
لما سبق کا
اشارہ
بقولہ وقد
عرفت
او

لأنه لما يكن الصبي مخا طبا بالتسلية اجما عا ينبغي
ان يكون مخا طبا بالركاة ايضا بحكم القسطن
وقد يكون بان يكون الامر الاول مثلا فندب
او الوجوب ونحوهما وكذا ان في المعطوف
عليه او العكس قلنا المشاركة لا تثبت بعين

۱۔ اگر کسی کو کسی سے دوستی ہو جائے اور وہ اس سے
 دوستی نہ کرے اور وہ اس سے دوستی نہ کرے
 ۲۔ اگر کسی کو کسی سے دوستی ہو جائے اور وہ اس سے
 دوستی نہ کرے اور وہ اس سے دوستی نہ کرے
 ۳۔ اگر کسی کو کسی سے دوستی ہو جائے اور وہ اس سے
 دوستی نہ کرے اور وہ اس سے دوستی نہ کرے
 ۴۔ اگر کسی کو کسی سے دوستی ہو جائے اور وہ اس سے
 دوستی نہ کرے اور وہ اس سے دوستی نہ کرے
 ۵۔ اگر کسی کو کسی سے دوستی ہو جائے اور وہ اس سے
 دوستی نہ کرے اور وہ اس سے دوستی نہ کرے
 ۶۔ اگر کسی کو کسی سے دوستی ہو جائے اور وہ اس سے
 دوستی نہ کرے اور وہ اس سے دوستی نہ کرے
 ۷۔ اگر کسی کو کسی سے دوستی ہو جائے اور وہ اس سے
 دوستی نہ کرے اور وہ اس سے دوستی نہ کرے
 ۸۔ اگر کسی کو کسی سے دوستی ہو جائے اور وہ اس سے
 دوستی نہ کرے اور وہ اس سے دوستی نہ کرے
 ۹۔ اگر کسی کو کسی سے دوستی ہو جائے اور وہ اس سے
 دوستی نہ کرے اور وہ اس سے دوستی نہ کرے
 ۱۰۔ اگر کسی کو کسی سے دوستی ہو جائے اور وہ اس سے
 دوستی نہ کرے اور وہ اس سے دوستی نہ کرے

فقط التماس
عائده لا تخفى
فقها و
يكون في قول البغوي
مطابقا لرواية
ولكن الجواب
في بيان ذلك
بما لا جهاد وضع عليه

قوله عليه السلام

اسم جنس نحو الماء من الماء ادعم
نحو زيد موجود ومنها مفهوم العدد
كما في ثلثة فسد و هذا

اضحى بعض
منها بجنس
كما قال
وهذا الوجه
ان المؤلف

يعني تخصيصه بالذكر يفيد نفى الحكم في غيره من الزائد
والناقص والابطال نفس العدد فانه لا يجعل الزيادة
والنقصان كما في قوله تعالى ثلثة
فرد؛ حيث كان علة المطلقة ثلثة حيض
لا غير قلنا عدم تعرض ما عدا ليس تعرضا
ولم يثبت ما علمت لكن بقى ما عدا في عدم
الاصح او تفريز الشرع وان صح ما علمت من كونه
ابطال لنفس العدد الذي هو خاص فطعي
في مدلوله لم يكن ذلك من قبيل المفهوم بل يدخل
فيما سبق من الاستدلالات الصحيحة ولقد لهذا وجه

قوله عليه السلام
اسم جنس
نحو الماء
من الماء
ادعم
نحو زيد
موجود
ومنها
مفهوم
العدد
كما في
ثلثة
فسد
و هذا

كما ان
الاصح
منها
بجنس
كما قال
وهذا
الوجه
ان المؤلف
يعني
تخصيصه
بالذكر
يفيد
نفى
الحكم
في
غيره
من
الزائد
والناقص
والابطال
نفس
العدد
فانه
لا
يجعل
الزيادة
والنقصان
كما في
قوله
تعالى
ثلثة
حيض
فرد
حيث
كان
علة
المطلقة
ثلثة
حيض
لا غير
قلنا
عدم
تعرض
ما عدا
ليس
تعرضا
ولم
يثبت
ما علمت
لكن بقى
ما عدا
في عدم
الاصح
او تفريز
الشرع
وان صح
ما علمت
من كونه
ابطال
لنفس
العدد
الذي هو
خاص
فطعي
في مدلوله
لم يكن
ذلك
من قبيل
المفهوم
بل يدخل
فيما سبق
من الاستدلالات
الصحيحة
ولقد لهذا
وجه

قوله عليه السلام
اسم جنس
نحو الماء
من الماء
ادعم
نحو زيد
موجود
ومنها
مفهوم
العدد
كما في
ثلثة
فسد
و هذا

[illegible]

نحو فی السائبة زکوة و ظرف
الزمان نحو الحج أشهر معلومات
و المكان نحو فا ذکر و الله عن المشعر
الحرام و الحال نحو و لا تباشروهن
و انتم عاکفون فی المساجد و نحن

انتهی دارن
مفهوم الضمة
بعضها جار
فيه وبعضها
ليس بجار
ان لم یف

فَوَلَدَ فِي السَّائِمَةِ زَكَاةً كَوْنَهُ مِنْ مَفْهُومِ الصَّفَةِ
مَا اخْتَلَفَ فِيهِ اَعْنَى اِذَا اِقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الصَّفَةِ
مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الذَّاتِ كَالسَّائِمَةِ فَيُقْبَلُ هُوَ مِنْ مَفْهُومِ
الصَّفَةِ وَتَقْبُلُ لَاحِلٌ لِمَا مَفْهُومٌ لَهُ كَاللَّغَبِ فِي مَعْنَى
الْجَوَامِعِ وَهُوَ الْاَظْهَرُ وَبِالْوَيْدَةِ مَا فِي التَّلَوِيحِ حَيْثُ
فُسِّرَ التَّخْيِصُ بِالصَّفَةِ بَانَ كَيُكُونُ الشَّيْءُ مَحَالِّقًا عَلَى مَا
تَمَلَّكَ الصَّفَةِ وَهُوَ غَيْرُهُ يُفِيدُ بِالْوَصْفِ ۱۱

زمانہ دو ملکوں میں
 باہر سے تفریق نہ کیا اور اس حال
 و منعم من ارجع الفایہ والعسکۃ الیہا
 و منعم من ارجع جمیع المظاہر الیہا
 و کل من وجہ و لداس فیما یغنی
 مزاہب اخرج الشری
 واکل و اعدو الا شری
 و لم یخرج اصحابا و الفاضل
 و ابن شریج و العربی
 و الاودی و القفال ان سے
 و المقرئ و قال امام احمد
 بن الہریر ان کان الوصف
 فی البریۃ لہ مقدم او لا
 مناسباً فیکون لہ مقدم او لا
 فلا و احتارہ الفاضل عبد
 الوہاب و قال ابو عبد
 البصر کے بھتیجے ان کان
 الخطاب و رد الیہ
 الخطاب و رد الیہ

وقالوا انه ابو عبد
 له في ثياب الابرار
 المحض الزكي لا يعرف
 او مستند الى الخطايا
 عرفنا له عرفة
 فيما له الصفه قالوا انه ابن
 ابو شمس

جو حکم نہ ہو
دکھانا
دکوہا
وفاض الفان
تخصیص العام
الشرعی
عبدناراکرم
بندہ فخری
بنی آدم
عدم الحکم
عدم الحکم
لکن غنا ان
دیں امر تقاضا

و سخن نقول ذکات ایضا لکن ان کون
عدما اصلیا و مفہوم الشرط و هو

اَقْوٰی مِنَ الصِّفَةِ وَلِذَا ذَهَبَ اِلَيْهِ
اَكْرَحَ وَنَحْوَهُ قُلْنَا اَيْضًا كَذَلِكَ
قَوْلُهُ عَدَمًا اَصْلًا مَبْنِيًّا عَلَى عَدَمِ دَلِيلِ ثُبُوْتِ

الحكم لا يحكم شرعياً ثانياً بل له دليل شرعي
الدال على ذلك عدم نفي ما يكون حكم الموصوف
عند عدم انصافه بملاك الصفه ثانياً بل آخر
شرعي فمنه يكون حكماً شرعياً كونه خارجاً عن
المسئله وبما يحكمه اذا علق الحكم بما قيد
بصفه ثبت له عند وجود الصفه ولا يثبت له
عند عدمها فالم بر دني ذلك الموصوف دليل

مفهوم النفس فكيف ان يكون مفقودا
ومعارضها ليقاها وان يفك
القباس والقباس ان يكون
القباس ان يكون

هو تحقيق الحكم بما هو مفقود
بحرف شرط فيفيد عدم
عند عدم الشرط توقف
المشروط على الشرط فانا
التوقف ليس ضرورة الشرط
التحقق ومقتضاه والتحقق
ان المعلق هو الابطاع
لا الوقوع فاللازم من عدم
الشرط هو عدم الابطاع
وهو لا يدل على عدم
ان الموقوف

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً في كتابه العزيز

فقد راجع الابل على
عمر الموضع مشا
اذا قبل ان يخرج
البلد فانزل
طائر كان
المحقق والشرط
هو ايقاع الطائر
لا وقوعه في الدار
من عمر دخول
الدار هو عمر
البيع الطائر
بما المفظ في
قوله ما كان
ومن لم يسطع

الحکم علی ان یكون عدما صلیبا
فلا یعدی و مفہوم الغایۃ و ہواہ
من الشرط و لذا قبل انہ مفہوم متفق
و قبل منطوق اشارۃ و مفہوم الاستثنا
و سببانی و مفہوم انما و قبل انہ منطوق
و ذہب الغاضی

ای ثابت
الحکم عند
عدم الشرط
ای لا یغایس
علی فی آخر
و سببی
زیادۃ بیانہ
قال صاحب
التوہج و نحو
غیر آہ
ہو یقید نفی
غیر التذکر
فی الكلام
شتر انما زید
فانکم و انما
الحاکم زید
و انما ضرب
زید عمر یوم
الجمعة امام
الامیر فانما
م

ای التعلیل بالغایۃ بدل علی نفی الحکم عما و رانہا لان
ذکر الغایۃ بدل علی انتہائہ عند ہا و الا کم کن
غایۃ و من نفی مفہومہا قالوا نفی الحکم عما و رانہا
منضاف الی الاصل الذی فررہ الشرح کذا
فی التخریر و ہو بحکم استقراء غایات الشرع
ان الموائف

بل یکن عن حکم الشرط
غیر متفقہا و انما
و اصل حکم ما و رانہا
عبد علی لکذا ان جبر انشاء
الحکم عما و رانہا متفق
و ان کم کن و کتب عند یقینہم
بطریق المفہوم علی
بما علی ان اللفظ الموضح علی
الغایۃ و ال علی
غیر منطوق لا یقینہا و اشارۃ
انفس قال الغاضی علی بان الغایۃ
اشارۃ و استدلال علی بان الغایۃ
لست کما مستظاہر انما
فان قد لا تغالی حتی یصح زوفا
غیر لا یزید من اشار
الضرورة تنہیم الحکم و ذکر
المضمر انما فہو علی لکذا
و انما نے کما لایس

الاول یفقد
تک زوفا فاما
بغیر البسطة
الحاکم انما
قال لا یزید من انما
الحکم انما و بین انما
الاندر و النسخ
قال لکذا

ان الحکم فی الزمان
معلوم لا منقول
ما یزید الا فاقم لافا
فان ما فاقم لافا
وان فی النبی
الاستیلاء
عند اقم الزمان
عند الحاکم
انما و المنع علیہ ایضا
انما و المنع علیہ ایضا

و ذهب القاضي ابو بكر والفراي
وجامعة من الفقهاء انه ظاهر في
الحصر و محتمل في التاكيد وعندنا كبر
الحكم فقط و مفهوم الحصر قبل دان كان
طرفة كثيرة لكن المراد ههنا ما يكون
المبتدأ معرفة عامة صفة ادا ضم
و انجبر اخص بمفهومها علما او صبر
كالعالم زيد والرجل بكر والكرم
في العرب و صد يعني خالد تنم

قال النجاشي التقاراني في
حاشيته اصول ابن الحاجب
وهو الظاهر من كلام ابن
الحاجب ايضا ثم
ثم قال التقاراني ولا
خلاف ذلك بين علماء
البيان تمسك باستعمال
الضماء ولا في حكمه ايضا
نحو زيد العالم حتى قال صاحب
المفتاح المنطلق زيد وزيد
المنطلق كلاهما بقيد حصر
الانطلاق على زيد ووجه
النسبة لما كان ظاهرا
في التجنيس والعموم على ما هو
قانون الخطايات انما
اتحاد الجنس مع زيد بسبب
الوجود ولا معنى للحصر سوى
هذا واما المستدلون فياخذون

واختاره الآدمي ونقله ابو جحان عن البصريين
وهذا لان ما زائدة كالعدم فلا فرق في المعنى بين ان زيد اقلم

بالاقل اليقين اى بعض
المنطلق زيد على ما هو قانون
الاستدلال وبالحكمة ما جبر

مثل ما مضى
فقد انما خبر
وغيره
المستدل والمنسوخ
الى بطلان
وضمير الضمير
والنفي
والتاكيد
والتاكيد

و انما زيد اقلم

انما الاستدلال
انما الاستدلال
انما الاستدلال
انما الاستدلال
انما الاستدلال
انما الاستدلال
انما الاستدلال
انما الاستدلال
انما الاستدلال
انما الاستدلال

جواب

والله اعلم

19

کتابخانه

三

مجلس

بہارِ اسلامی

میں نے

توضیح: این کتاب در دسترس نیست.

الحمد لله

١١

١٠

ای کام
انسان فیما
بینہم و تقاہم

۱۲
شمس الزمته
فی البر الکبیر
ان تحضیر

التي بالذکر
لا بد من
الحکم بخلاف
المسکون

کامیابی و خطہ
نشرع فاما
معاملات

۱۰۰

135

ثُمَّ
عدم اعتبار المفهوم إنما هو في الأدلة
وإما في الروايات اتفاقاً
وفي المعاملات ^٣ عند بعض ^{لما وجدنا}

تخو كلام المصنفين قال في النفع الوسائل
مفهوم التصنيف جملة و به شعر كلام صاحب
الهداية حيث قال قوله في الكتاب
جاز الوقوف من الجانب الآخر اشارة
الى عجيب موضع الوقوع اس المؤلف
هو الامام محمد وعليه الحصاص وشمس الائمة
كذا في الكاشفة ولفظ التيقن قد سبق مثله عن
الكودري و اشار اليه صاحب التخرير قال شمس

ان يقال
في المصنفين
الخطيبين
المتكلمين
ثم المصنفين
مقدم
السا بقه
الفصل
تقديم
انواع
منسوبة
عند
ومنفعة
عند
بعضه
تفصيله
في المصنفين

[illegible]

من قوله تعالى
لو لم يكن ليدعون فان استحق
المؤمنين ليدعون فان استحق
هو مما عرض به اهل المفهوم
على اصحابنا ان اهل السنة
استدلوا على رؤية الله تعالى
بهذه الآية اذ الكفار خصوصا يحجر
فما يكون المؤمنون محجوبين
وهذا عمل بالمفهوم ونسكت
به واجاب عنه المختص
بان التخصيص بالشئ لا يدل
على نفى ما عداه عندنا وجب ان
انما دل الامر لان قيل التخصيص
فان استدل بالآية من حيث
التخصيص بل لان كونهم محجوبين
حقوبة لهم فكون اهل الجنة بمنزلة
ولا لا يكون المحجوب من حق العقوبة

بعض والعقوبات وايضا في ايات
الشبهة في الاونة فمفسر ومنها القران
في النظم بوجوب القران في الحكم
بعطف ابجته على الاخرى اذا العطف
يوجب الشك في الحكم وذهب
اليه بعض منا وقال عدم الزكوة على التجه

٣
فيكون الحكم في احدهما مساويا للحكم في الاخرى
وعده صاحب البديع من اقسام مفهوم المخالفة
وسماه مفهوم قران العطف وهو بعيد ولهذا
لم يعده غيره منها وكانه اغتر بقول شمس
وعنده هذا اى كون القران في النظم مما يوجب

انما هو ان الحكم في احدهما مساويا للحكم في الاخرى
وهذا هو المطلوب في النظم
بوجوب القران في الحكم
بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم

بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم

بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم
بوجوب الشك في الحكم

Page 4

[illegible]

على الصبي لقراءة بعد اتم الصلوة في اتموها
 وآتوا الزكوة ^١ وتخصيص العام بسببه
 عامًا لقوبا او اصطلاحا جابان يخص
 بسبب وروده وقد عرفت ان التمسك
 انما هو باللفظ وخصوص السبب لاينا
 عموم اللفظ ^٢ خلافا للشافعية وما كنت واصل
 من غير

[illegible]

والاستصحاب عندائ نفعی و اکثر فیج
سمرقندشان لم تقع فطن بدم بعد

نحقق ثبوتہ اولاً و لیکن بحجۃ اصلاً
عند کثیر منہ ۲۔
والمحمدا رانہ

و بعض الشافعية والمكسين و مدار النكاح هو
ان سبق الوجود مع عدم من الانشاء بل هو دليل
البناء بحسب الشرح اذ لا يقال الفرقة الاولى
نعم فليس الحكم بالبناء حكما بل دليل وقال الآخرون
لا بل الحكم به حكم بل دليل اذ لا بد من الدليل
من جهة السند لم بها الموط و ليست لان ينزوم
الوجود ليس بحجب بقاءه وان الدليل الذي
استدل به الحكم لم يوجب بقاءه فليس ثم

طهران انجمن
الفرع مع
من جم
الادب
المؤلف
بفتح
عامة
عدم
عدم
عند
الاستقصا
جسامة
انظمة

وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك

والمختار أنه حجة للذبح لا للاثبات وكذا
لا في استمرار العدم الأصلي وعدم ثبوت
الحكم كاف فيه م
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك

لصدور تصرفات العقد
باعتباره من ادخال الرسل و
الكتب والهدايا من قبله بل
وأنه غير ذلك ولولا الظن بقفا
المرسل إليه مثلاً كان ذلك
سفهياً والظن من شئ شراً
في العبادات واجب عن الأول
بمنع الملازمة يجوز أن يجزئ
بتحاشيها بدليل غير الاستصحاب
كبدليل الإيجاب العمل به إلى
ظهور النسخ وعن آثاني بان
ما جمع عليه من الفروع ابتداء
على اعتبار الاستصحاب
بل الأسباب في تلك الفروع
أوجب احكاماً

وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك

۱۲۱

1911

عالمی ادبیات

اول عبد الحکیم بن عبد

اسمک المجدد

دولت علیہ السلام

۱۰۰

...

مقام الموضع

برجی

—

۵۰۰

و گداز حکیم احوال کا صفہ

الحادث الى اقرب اوقاته

وَجِئْتُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ الْمَوْلَانِ

نقد و تحقيقات ايفا

بحسب نفیہ وان کان ضعیفا عند

مُتَبَيِّنٌ وَالنَّعْلُ سِتْرٌ رِجْلٍ

ای التمسکین : جعل بعضهم حجة لنا في خصمه

وعندما لا يكون حجة على الخصم وطريق الانجذاب

بہ عہد ہم ہوا انہم منی حاولوا نفی تئی غیر

معلوم الثبوت قالوا انه لا دليل على ثبوت

وجوب نفيه اما بيان انه لا دليل عليه فرجا

يُقْبَلُونَ ذَكَاتٍ بِغَضِّ أُولَى الْمُتَّبِعِينَ لَذَكَاتٍ

وہم یغیرنا لہذا لہذا

استیضات

فونانبر

افضی الیہ

الذات

فنا اس

المعتمد

مازلہ بقاء

الحمل

١٢٠

في احدى

المطوية

6

一

١٥
 قوله ونبأ الالهام هو
 الالهام في العبد من
 علم غير انساني
 بولي الا انظر في حقه
 يخص : الصفة
 بعض صفاته قال
 بعض الصوفية
 انه كجذوة في اوكام
 باقية الى الحكم
 وغيره قال الجنيد
 من امره ان
 لا يجتهد في الالهام
 واجتهد في كونه
 جود بقوله
 فلهذا لم يجر
 وقوله ونبأ
 قوله ونبأ
 الى النبي الاله
 عرفته مصابحا
 بالالهام فلهذا لم

والتعجيل بتعارض الاشياء وحجة
عند زكريا ايضا ^{١٤} والالهام
واللهام لغیر الانبياء ومن المباحث
المشتركة بين الكتاب والسنة

ہونے الاصل بمعنی النوم ثم استعمل في الرؤيا
اسی ما یرى فی النوم ہونے خبر الانبیاء علیہم السلام
خیال باطل سے مانے الموافق و مخالف کتب
الحديث فیہ کلام والصیح انه لا یخرج بہ فی باب
الاحکام واما الرعام الانبیاء علیہم السلام ونامہم
مجنان مطلقا ضربان من الوحی لیس فیہما مان
العلم والیقین من الالتباس وتعطیل القوہ العانیۃ
لما عصمہ اللہ تعالیٰ من نحوہم وخصہم بمرید عصمتہ وکبر

افنى ثم قال فانه
 السلام فوعد في ذر من
 به وبقوله بعد السلام
 نقوا في افسه المؤمنين
 فانه ينظر في خواصه
 ما الفرائد الاخر
 يقع في العجب
 نظرون حجة وبقوله
 عليه السلام حين
 سئل عن البر
 والاسم شئ جرك
 على صدرك فما
 حرك في قلبك فدم
 وان فاك الذم
 واخذك اي ما اثر
 فيه ووقع بارز
 فدم فذم
 رسول الله عليه السلام
 شهادة القلب
 حجة اول من القوة
 عن الحق دنا
 دليل الجعفر
 لانه ليس بحج
 اللهم ولا نبينا الي
 غير لان يقع
 في القلب

ما نكذب له ان يثبت
لو بين دل على انفسه
لا يكون ما نحن فيه باذکر
بكونه محالا وايضا ان مع
من ان عدم الدليل على البتة
يستلزم العلم بعدم وجوب
ان يكون عدم الدليل على
الافتقار، مستلزما للعلم بالبتة
فيعدم من عدم دليل لا تنافي
والثبوت العلم بها مائة
الموافق

واحد
١
دعوى قريب انه لا يحتاج
بالادليل وحاصله الحكم فيها
الحكم الاصل في نقاض
الاصيلين وهو ليس من الدليل
الشرعي في شيء لانه اثبات
الشرع بالجمل المحال

بغرض کفایت آن غسل المرافق لیس
من انبیاء و ما برضی الله
لا یغسل فیما یخرج بالکبد
ورویاه و یغسل ان مراده
و یکن ان یغسل دخول
الاصول عدم دخول
المرفق فی الفل
نیفحہ کے دخول
جلیل بود
و انبانی لا یغسل
فیما برضی الله
بغرض عدم

فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام

والسنة مباحث الامر والنهي الامر
لفظ طلب به الفعل المستعمل في الكلام
ام رخصت في صيغة الامر

قوله طلب به الفعل المستعمل هو ما حضر اشتق
ذلك اللفظ والمراد بالطلب ما هو المتبادر عند
الاطلاق وهو الطلب جازا فيخرج الصيغة
المستعملة في التذنب او المراد الطلب الذي
وضع له ذلك اللفظ بناء على ان المتبادر من
طلب الفعل بواسطة اللفظ كونه موضوعا له
ليخرج تلك الصيغة ايضا كذا مثل الطلب
منك الفعل اذا استعمل مجازا لانه طلب
الفعل واما اذا استعمل في حقيقة فهو خارج
على كل تقدير لانه لا يطلب به الفعل بل

بما من اقسام الخاص كما عرفت
لكن اخر اللفظ هنا وانفرد
بالذكر بحيث لم يفتح اليه
مباحث لطل ما حتمها وفتا
بشأنها وبيان احكامها
واحوالها لما انها مناط
اكثر الاحكام ومدار التكليف
والاسلام م
اي لفظ الامر كما يقال زيد
مبتدأ وفرب فعل في حرف
والمراد تعريف لفظ الامر
التي سماها لفظ مخصوصا كلف
قسم من الكتاب والسنة
بل يخرج به طلبه ثم ان الامر
اذا كان مقيدا بفيد مخصوص
فالمطلوب به هو كذا كذا
البحر المقيد بذلك الفيد وذا
لم يقيد قبل المطلوب
الا بينة الكلية المشتركة
ولا تعين ففهم شيئا من جزئياته

اعاد مع
اللفظ مجازا
تخصيصا
اراد الاسم
والسنة م

فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام

الامر الايجابی قبل مشترک

بینہ و بین الامر الذبی وان

مجازا فی الذبی و مجاز

قبل ہو مذہب المتقین و اسند لوابوجہ
افضل ان المذوب طاعة اجماعا والطاعة
فعل المأمور به قلنا کون کل طاعة ہو فعل
المأمور به مم بل هو اول المسئلة و کون بعضها
فعل المأمور به غیر مفید ثم ن فی عدم کون
الامر حقیقة فی الذبی و جوه منها قوله تعالى
فلنحذر الذین یخالفون عن امره ان یتصیهم فتنة
او یصیبهم عذاب الیم حیث ہر د مخالف
الامر و اوحدہ و ہا دلیل عدم الذبی و منها

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابی
م

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابی
م

من جمیع
الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابی
م

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابی
م

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابی
م

بالتفاهة العلم الفلاس
لا يقال لان ذلك لقوانين الجواب
بديل الاستدلالهم بها على البرز
ايضا لان نقول لا تخاف على
من تقع ان ما استدلوا
بها عند عدم القرينة انما هو
الجواب والذنب بني
على القرينة والذنب بني
لا يشك فيه وثانيا قوله في
واذا قيل لهم اركعوا لا يكون
ذم على مخالفتهم لما يرون
دليل الجواب لاسر وهو
قوله تعالى وثان
لادم اذ لولاه والا على الجواب
لما توجبه الذم والدم برك
السجدة ورايانه هو المتبادر
من عند تخردها عن القرينة
وشهده الاستدلال اذ

وان غير ذلك فالتحار عدم وجوب
الاتباع وموجب صيغة الجواب
فقط على المختار وقيل
الذنب والاباحة وقيل

وحاصله ان ما نقله عن ابني عبد السلام من فعل
ان سوا او طعنا او خا صا به فلا يجاب
اتفاقا وان بيانا لمحل موجب يجب اتباعه
اتفاقا وان غير ذلك فليس يجوز لنا ان نقول
امرنا حقيقة ابني عبد السلام بكذا وهل هو
يفيد وجوب ذلك الفصل عينا او لا فاعل
البعض نعم والمختار لا الا ان يقوم دليل

على اختيار
الذنب
اولا با
ومخوفا
فقط فالجواب
مع جملة من
الفتاوى
قد عارضوا
واحد من
الفتاوى

في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب

انما يقال
انما يقال
انما يقال
انما يقال
انما يقال
انما يقال
انما يقال
انما يقال
انما يقال
انما يقال

وقبل التوقف وعند اهل الوجوب

الامر بعد الخطر هل للوجوب كما

هو المختار او الذنب اذا لا باحة

او التوقف فراهب ولا يفتي

قوله وقبل التوقف اي لاذر سے انما للوجوب

او الذنب كما في شرح العبد او لاذر سے

مفهومها اصلا قال التقارز ان هو الموافق

لكلام الامد سے وهو قول القاضي والاشعري

كما في الاثر وقبل مطلق الطلب اي القدر

المشرك بين الوجوب والذنب وقبل

مشارك بينهما اشتركا لفظيا وقبل مشركه

بين غنة معان الوجوب والذنب والا باحة

وقيل للقدر المشرك بين الثلث ولاذن وقالت الشيعة

الثبة مشتركة
بين اربعة
هذه الثلثة
والتمديد
الاولا لهما

الوجوب كذا
الامر بعد الخطر
هو المختار
او التوقف
قوله وقبل التوقف
او الذنب
مفهومها
لكلام الامد
كما في الاثر
المشرك بين
مشارك بينهما
بين غنة معان
وقيل للقدر
الثبة مشتركة
بين اربعة
هذه الثلثة
والتمديد
الاولا لهما
الوجوب كذا
الامر بعد الخطر
هو المختار
او التوقف
قوله وقبل التوقف
او الذنب
مفهومها
لكلام الامد
كما في الاثر
المشرك بين
مشارك بينهما
بين غنة معان
وقيل للقدر
الثبة مشتركة
بين اربعة
هذه الثلثة
والتمديد
الاولا لهما

الذی یستعمل
فیه صیغه الامر

ولا یبقی الجواز بعد نسخ الوجوب
ولو مجازا خلافاً للشائعه
الامر مطلقاً الايجاب
نحو

توارة ولو مجازاً من الاذن فی فعله من غیر ان
یقید بقید الاذن فی ترک یعنی لا یبقی بعد
نسخ وجوب فعل صفة جوازہ ان یثبت فی
ضمنہ لا بمعناه الحقیقی وهو الاذن بالفعل و ترک
معالماسبق من الدلیلین ولا بمعناه المجاز
وهو الاذن به مطلقاً لما سبق من الدلیل
الاول کیف و بقاء خصه النوع من الجنس بعد
عدم النوع محال وان الامر اذا نسخ موجب
لابتقی امره فلا یقید الجواز ایضاً فالجواز باقی
معنی کان بعد انتفاء ما یتضمنه وهو الوجوب

الامر مطلقاً الايجاب
نحو
ولا یبقی الجواز بعد نسخ الوجوب
ولو مجازاً خلافاً للشائعه
الامر مطلقاً الايجاب
نحو
توارة ولو مجازاً من الاذن فی فعله من غیر ان
یقید بقید الاذن فی ترک یعنی لا یبقی بعد
نسخ وجوب فعل صفة جوازہ ان یثبت فی
ضمنہ لا بمعناه الحقیقی وهو الاذن بالفعل و ترک
معالماسبق من الدلیلین ولا بمعناه المجاز
وهو الاذن به مطلقاً لما سبق من الدلیل
الاول کیف و بقاء خصه النوع من الجنس بعد
عدم النوع محال وان الامر اذا نسخ موجب
لابتقی امره فلا یقید الجواز ایضاً فالجواز باقی
معنی کان بعد انتفاء ما یتضمنه وهو الوجوب

الامر مطلقاً الايجاب
نحو
ولا یبقی الجواز بعد نسخ الوجوب
ولو مجازاً خلافاً للشائعه
الامر مطلقاً الايجاب
نحو
توارة ولو مجازاً من الاذن فی فعله من غیر ان
یقید بقید الاذن فی ترک یعنی لا یبقی بعد
نسخ وجوب فعل صفة جوازہ ان یثبت فی
ضمنہ لا بمعناه الحقیقی وهو الاذن بالفعل و ترک
معالماسبق من الدلیلین ولا بمعناه المجاز
وهو الاذن به مطلقاً لما سبق من الدلیل
الاول کیف و بقاء خصه النوع من الجنس بعد
عدم النوع محال وان الامر اذا نسخ موجب
لابتقی امره فلا یقید الجواز ایضاً فالجواز باقی
معنی کان بعد انتفاء ما یتضمنه وهو الوجوب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

التسوية اصبروا اولاً تصبروا الدعاء
اللهم اغفر لي التمني الا ايها
البطل الطويل الا انجس حقاً القوام انتم
ملقون التكوين

وتمامه يصبح واما الصباح منك بائس
والانجلاء الاكثاف وليس الغرض من صفة
انجس طلب الانجلاء من البطل حقيقة لانه
لا يقدر على ذلك ولا يرجي منه لكنه يمني
ذلك تخلفاً عما عرض في البطل
من المحن والمصوم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
بأنفس عليهم السلام
مع عدم الخطر في السر
المنوية فافادة مساواة
الفصل بالنسبة الى الخطاب
بلا تعرض الى الثواب ووجه
والغالب ووجه ان اح
الخطاب نوبهم ان اح
الطريقين انفع له ووجه
بالنسبة اليه ووجه ذلك
وسوى منها
في التمني الذي لم يرفع
على طريق المحنة لا على طريق
الرجاء نحو قول امرئ القيس
والفرق بينه وبين الامانة ان
عمل الاحقاد القصب

وتمثل الامانة بالانوار
فقد اعققت
فتمثل ذلك بالانوار
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
فقد اعققت
فتمثل ذلك بالانوار
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
فقد اعققت
فتمثل ذلك بالانوار

قوله ومنها الالهام هو الابقع في القلب من علم من غير استدلال برليل ولا نظر في حجة شخص به الله تعالى بغير
اصفائه قال بعض الصوفية انه حجة في حق الاحكام بالنسبة الى الملهم وغيره وقال المجتوعة من الردافض انه لا حجة
سوى الالهام واجتواحه كونه حجة بقوله تعالى فالايتها فخورا وتغويا اذ يقول تعالى وادعى ربك الى النحل
الاية واذ اعترف مصاحبها بالهام فالمراد من ذلك اوله كيف قد قال تعالى امن شرع الله صدره للاسلام
فهو على نور من ربه ويقول عليه السلام اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله وما الفراسة الا خبر يقع
في القلب بلا نظر في حجة ويقول عليه السلام حين سئل عن البر والاثم ضع يدك على صدرك فما حك في قلبك
فدعه وان افانك الناس واموتك اي ما ترى به ودفع فيه بانه ذنب فدعه فقد جعل رسول الله
صلی الله تعالى عليه وسلم شاهدة القلب بالحجة اولى من الفتوى عن الحق وبذا هو دليل المجتوعة والجمهور
على انه ليس بحجة لا بالنسبة الى الملهم ولا بالنسبة الى غيره لان ما يقع في القلب قد يكون من الله تعالى
وقد يكون من خواطر الشيطان وكذا بانه قد يكون من حديث النفس ووساوسه ولا يكون التمييز بين
هذه الانواع الا بعد النظر والاستدلال باصول الدين واذا استدلل على ذلك كان اجتهادا
لا الهاما ولانه لو كان حجة لما امكن الازام والتعجز بنحوها توابعها لم ان كنتم صادقين ولاية
مشرك الدلالة فانه اذا قلت اني الهيت بان فانه حق يقول خصمه اني الهيت بخلافه فانه
قال خصمه انك ليست من الهه فيقول خصمه كذلك واما قوله تعالى فالايتها فخورا وتغويا
فمعناه انه عرفنا بالايات والبرج العقلية والسمعية وادعى النحل فلا كلام فيه لانه نفس يكون
من عنده وانما الكلام في شئ يقع في قلبه ولم ينزل كتب ولم يجزئني بانه قد كان من عنده
فيضع الاحتمال فيقول اني ليس بحجة وشرح الصدر بنور الاسلام لا يقتضي ذلك غاية
شئ بالابتداء وبغيره وصول الحق وظفر الجمع وينبسط للعلوم والمعارف ولا تنكر كرامة
الفراسة ولكن لا تجعل الالهام وليا شرها بجعلها انها محمول على استعمال ما في القلب من
الدلائل الشريفة وترك ما يخالفه من القيل والقال وذهب المحققون من الصوفية
انه حجة على الملهم لا على غيره فيعمل به ولا يدعوا اليه غيره وغاوة الميزان الى عمارة العلماء ومشي
عبد الهروردى واعتمده الالهام الرازي في ادلة القبله وابن الصباغ من الشافعية والاقرب
انه عند عدم الادلة الاربعه حجة في حق الملهم لانه غيره كالتجوى وعند الشراح الصدر بنور التوفيق و
تنوره بالمعارف والهدى يمتاز ما من الله تعالى بنور باهر من عنده عن غيره من الالهي
لا يقال ليس بمعصوم من ان يكون ما يحجب من الله تعالى بالضرورة من الشيطان في نفس الامر
لان ذلك بعد خلق الله تعالى العلم الضروري بانه منه فكذلك في الضرورات وبذلك في معزة النبي عليه السلام
كونه من عند الله تعالى مع ان الظن كاف
والملوك

توكل الام قد مر على النبي مع ان التخيبة مقدم على التخيبة كما في مقدم اسجود مقصودا على ملكته ولان المطلوب بالامر لكونه
وجودا انشرف لكان ما يقتضيه الحق بالتقدم ولان راس التكليف الذي هو الالهام واوله الذي هو معرفة الله تعالى والنظر
الصحيح فيه والفرع مقتضى الامر وبالنسبة الى اول الوجوه داول اية نزالت هو الامر اعني قوله تعالى اذ اعيى الاحج ولا
مفردا بخلاف انني فقولنا لا نعرف مثله مركب من حرف لا والفعل والمفرد مقدم طبعا وقد يقال ان بيان موجب
الهي يتوقف على بيان موجب الامر وان الامر اول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام الازلي اذ الموجودات كلها

- قوله استغناء العلم يعني مدغمه قابلاً لمدركه في الواقع كذلك اولا فخرج الهواء والانس
 واختلف في ان الاستغناء او العلوية نفس الامر بل هو معتبر اذ قد ذهب جمهور المقررات وبعض الشافعية الى ان العلوية
 في حدودها شرط وذهب الاثري واكثر الشافعية الى ان شقيقتها منها يمكن اعتبارها في الامر بل هو عبارة عن مجرد وجوب
 البعض الى انها معتبران وذهب اكثر اصحابنا الى ان الاستغناء معتبر فيه والعلوية بنفسه بشرط واختاره الامامية
 والفخر الرازي وابو الجهم في ان العلوية يزعمون الادنى بسبب انه امر لا يخلو فلو اشترط العلوية لما كان ذلك الامر
 دلالة في الاستغناء لما استثنى لزوم واما نحو قوله تعالى حكاية عن زعمون فانهم لم يوردوا في الجاهل والظواهر
 التواضع والبساطة لهم لما احاطت بالامانة من موسى عليه السلام للقطع بان الطلب على سبيل التفرع
 او التساوي لا يسمي امر فان قلت ان المعروف جهنا الامر الذي يجب احتمال ولا يخفى في انه لا يجب بالمكن
 الامر على مرتبة فلا بد من التعريف من ذكر العلوية الاستغناء وان ما عرف جهنا ما من اقام الكتاب
 والمنة فلا بد بعد الاستغناء اجب بان المقصود الاصل وان كان في الامر الواجب احتمال وان
 الامر وان عدتها من النظم المشترك بينهما كمن عرفوا جهنا الامر الحقيقي لغة مطلقا كما هو عادتهم فيما عرفوا
 ما عدوه من اقسام النظم كالتخاص والعالم المشترك والحقيقة والمجاز وكحرف المعاني واسماء الظروف
 ونحو ذلك

ونحو ذلك ان المؤلف
 قوله وهو الاقرب وتحقيقه ان الماهية قد يضاف بشرط معارضة العوارض كبره وعمر ويسمى الماهية المخلوطة والماهية بشرط شيئا ولا يخفى
 في وجودها في الاعيان وقد توهم بشرط ان لا يتعارضها شيء من العوارض ويسمى المجردة والماهية بشرط لا شيء ولا يخفى في عدم وجودها
 في الاعيان وقد توهم بشرط شيئا بحيث يصح ان يتعارضها العوارض وان لا يتعارض من غير تعقيد باحدهما ويكون مقولاً على المجموع حال التعارض
 وهي موجودة في الاعيان من حيث انه لو وجد شيء من جزئياتها لصحت هي عليه ويمكن نفسه بحسب انما يرجع وتخل عليه وان تعارض
 بحسب المفهوم واذ اقرر هذا فقول يجوز ان يكون المخط بالامر هو الماهية من حيث هي لا يفيد الكلية ولا يفيد الجزئية وان
 كانت لا تنفك في الوجود عن احدهما وهذه لا تستحل وجودها لان الكلية الذاتية للوجود انما هي ليست فيها بشرط لها
 بهذا المعنى فلا يلزم ان يكون المخط هو الجزئية من حيث هو جزء ولا الماهية المشتركة المفيدة بقية الكلية بل المخط هو المطلق الذي
 يصدر عن التخصيص والمفرد فان قلت ان الكلية والجزئية متساويتان فعدم اعتبار احدهما بوجوب اعتبار الاخر لا يلزم بل يلزم ارتفاع
 المتضمن قلنا ان عدم اعتبار شيء من التقيضين غير ارتقاها والحدوث هو الاول والحال هو الثاني لا يقال لو وجد في الاعيان
 فانما توجد في جزئياتها فلو كان مفردة لزم وجوبها التي وجبت فيها فمن حيث انها موجودة مفردة جزئيات حقيقة
 ومن حيث انها الماهية الكلية كلية وانه محال لاننا نقول الماهية الموجودة في جزئيات هي بعينها في جزء اخر وانما المقصود
 الجزئيات لتعارضها الماهية لها

قوله وعليها مدار التكليف اذ التكليف ازام يانه كلفة وامتنعة وهو اما بالوجوب المستفاد بالامر او بالحرمة المستفاد من النهي
 وبالحكم انك في ان معظم الابتداء بها مسبب عن عرض الامور فلهذا افردا وان كانا من الناحية ولذا وردا في مباحث الناحية
 لكونها من حقيقة اقبل عليها ومن الناحية بل ومن المباحث المشتركة لكان ايضا موجبا لكل وجهه ولعل
 ما ذكر ان دفع ما في الحاشية المصدرة بقوله الاول اذ التي كتبها المعر بعد برهنة من تأليف

الكتاب مستقيم

۱
والمقصود
أنها ركز بهم

۲
وزاد بعضهم غنمه معان فحصل معاينه ستة و
عشرين الاول ارادة الاشتغال يعنى ان الامر
من حيث هو لا يقضى ارادة كمن قد يستعمل
لها نحو قولك عند الطش اسقى ماء وانما
الاذن نحو قولك نظارتك اباب ادخل وكان
قسم من الاباحه والثالث الانعام نحو كلوا من
طيبات ما رزقناكم والنظر اهرانه نوع من الاباحه
او الامتنان او الاحكام والرابع التوفيق نحو قبض
ما انت فاض وانما من انجر نحو اذا لم تسبح

ایک طرف سے

قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم
 صادقين ^{المشورة} فالنظر ماذا ترى

اندر سے ممبر
 المقصود المتوزع نہ کہ متجزا بفتح
 الذبح لا یعنی اصل الذبح فانه امر
 مثبت قطعا فان حمل علیہ بحمل علی
 المشدود صورة لا طلع علی
 حال اسماعیل علیہ السلام من
 القبول ونحوه التی لا یجوز
 الظاهر انه للوجوب لو انما
 غایبه ان اعتبار المأمور
 بترتب علی ایضا المأمور
 فلیس الاعتبار بهما مضی الامر
 کلمه متضمنه اثبات
 مسئلہ

ما شئت ما شئت ای منقرض
ما شئت و ليس المراد المحصر فيها
و الرضاد الغضبان

[illegible]

بخارج الاداء فان البحر الاول فذاك والا انتقل الى الثاني
 والثالث الى جزئيه ما بعده التحريم وعند فرض الوقت
 في غير حدث الا بئيه من الاسم والبلوغ والعقل والجنون
 والسفر والاقامة وزوالها عند ذلك البحر فيوقف تقر البيه
 في البحر على الاتصال الشرع به فلو لم يتصل به تقرر لكل فيجب
 كمالا ولا يتأدى ناقصا ولا يقضى العجز في الوقت انما نص
 اما وجوب الاداء فبجبه الخطاب المتوجه آخر وقت بيع
 الفرض او عند شروع اي جزء من الوقت وحكمه اشترط
 التعيين في البيه وان ضاق الوقت وعدم التعيين الا بالاداء
 وميثار للمودعة وشرط الاداء وسبب للوجوب كايام
 رمضان عند الاكثر والشهر عند الرخصي قبل هو الاصح والبحر الاول
 جهنا متعين للبيه بخلاف الظرف وحكمه نفى صحة الغرض وعدم
 اشترط التعيين يكفي البيه بتعيين مع الخطاء في الوصف
 الا في مسافروى واجبا خلافا لهما وفي النقل روايان بخلاف
 المربض في الصحيح فتقع من رمضان مطلقا وعند فرض يقع
 الامساك البحر من البيه عن الفرض وعند التامضي لا بد من
 التعيين فلما اطلاق في التعيين تعيين واما ظرف للمودعي
 وشرط لاداء بمعنى فوت الاداء بفوت الوقت وسبب لوجوب

الاداء كوقت معين نذر فيه الصلوة او الصدقة واما نفس
وجوبه فبالنذر وحكمه جواز تقديمه على الوقت واما معيار
المؤدى وشرط الاداء وسبب اللجوء كمعين نذره الصوم او
الاغلكاف ونفس وجوبه بالنذر ومنه سنة نذره الحج وحكمه في
التقى لا الواجب الآخر فهو دى بالمطلق ومع الخطأ في الاوصاف
فيؤدى نية قبل الزوال واما معيار فقط كوقت صوم الكفارة
والنذر المطلق والقضاء وعدا لبعض من المطلق وحكمه تنبئ
النية وعدم الفوات الى آخر العمر وعدم التضييق وعند الكثرة
متضيق كالحج واما مشكل شبه الطرف والميعار كوقت
الحج وحكمه التقي في العمر بشرط عدم التقويت فيما ثم به والى
يوسف رحمه الله رجع جانب معيارية فضيق وجوبه مع كونه اداء
بعد العام الاول ومحمد رحمه الله جانب ظرفية فجوز انما خير
لكن بشرط ان لا يفوته مع احتمال التضييق فيما ثم به الموت بعد التمكن
في العام الاول مطلقا وقيل اذا غلب على ظنه انه اذا اخرقات
فلومات فمجاة لا يات ثم ويصح تطوع من عليه الفرض خلافا لالتلف
فيصح باطلاق النية والمأثور به اما اداء ان يتسلم عين الواجب
بالامر فدخل الاعادة وقيل واسطة كالنفل عند الكثرة
واما قضاء ان يتسلم مثل الواجب من عند المكلف ويطلق كل

عز عام
المتأخر
المتأخر
المتأخر
المتأخر

بل يتبع
من نذر

في ما ينفذ
الوقت ثانيا
مطلوب

منها على الآخر فيجوز كل نية الآخرة والقضاء ان يثبيل بمقول بنفس
بجواز ثبيلها
جديد اتفاقا وان بمقول فبب الاداء وقيل بالسبب الجدي ثم الاداء
اما محض كامل بوصف المشرووع كالصلوة مع الجماعة وورد من
المغضوب او قاصر برون ذلك كالصلوة منفردا وورد المغضوب
بجنايته ^{او بغيره} واما شبيه بالقضاء كادائها لاحقا فلا تعرض بنية الاقامة

١
دبر النقص
الاداء على
وجوب
الاداء
٢

٣
واجبا او سنة
مؤكدة

٤
بأن لا يترك
العقود المأخوذة

٥
فيما عني احد
الاداء او في
الباقى المأخوذة
٦

٧
لما كان البيع
صفة المغضوب
ومما نزهة التوبة
فلا يترك
٨

٩
فالغرض حسن
في نفسه فامر
بحسنه في نفسه

١٠
يعني جديركم
للعقل لكن لا

١١
في جميع الايجاب
بمنه ايجاب

١٢
معرفة تعالى
مست

وتسلم عبد مشري بعد الامهار والقضاء اما
بمقول كامل كالصلوة بالصلوة وضمان
المغضوب بالمثل واما بمقول قاصر
كضمان المغضوب بالقيمة واما بغير مقول
كالغدي للصوم والمال للقصاص واما
شبيه بالاداء كقضاء تكبيرات العيد
في الركوع واداء قيمة عبد مبهمة مروج
عليه ولا بد للمأمور به من احسن معنى يظن
الملاح عاجلا والثواب اجلا فقد الاشاعة
وبعض من احسن تابع للامر والحكم للشرع
وعند الشيخ الى منصور الامر تابع لحسن
في نفسه والحكم للعقل كالمقرنة لكن في ايجاب
معرفة تعالى فادجب الالبان على الصبي لخال
ورد في لفته بطوا هم النصوص وقيل الامر

١٣
فان قصد الحذر
الوقت الذي
لا يقضي ما
الامر بغير
١٤
صاحب الدين
وعامة الدين
١٥
بان يجب
عند المهر
١٦
ثم ان يقضي
بالتصديق
١٧
بما اقرض
١٨
بما اقرض
١٩
لنفاذ محل الاداء
٢٠
فان الركوع
القيام صورة لا
انصاف
٢١
واما بمعنى صفة المال
كالعلم وعادة البيع
٢٢
وموافقة النفس
بين الفرق
٢٣
فان قتل
بعضه وعدة
٢٤

وقيل الامر تابع فيما ادرك العقل ^{حسنة} والحسن تابع فيما لا يدركه
والمتأخر تابع لمن مطلقا وان لم ينطبع والحكم ^{للمشروع} بالشرع والمأمور به
ما حسن في ذاته ولو عن جرته حقيقة فاما ان لا يقبل سقوط التكليف
كالصدق او يقبله كالانذار حال الاكراه والصلوة حال الاعداء
او حكا كالصوم والزكوة والنجح وحكمه عدم سقوطه بدون الاداء
الا ان يعرض ما يلفظ بعينه وما حسن بغيره فذا نرى مع ذلك الغير

۱
 هذا معنى ما قبل الحسن والحكم
 شرعى عند الامام ع
 وعنه هذا المعنى
 الحسن ع والحكم شرعى
 عند الامام ع
 مستم

فكانت مخالفة لمفردة
في كون العلم شئ قد يكون
مخالفة لهم في كونه الـ
لمفردة الحسن فان
عندهم العقل موجب
للعلم بالحسن نويدا

لکونہ تجویج نفس پس
فی ذلک حسن بل بواسطہ
نہر النفس م

فلا حظاً حاصل نفس
البحر والماء موزع
بل يتجاذب الى فعل
مقتصر بعد ما

وَجُوبًا وَسُقُوطًا فَأَمَّا تَأْدِي ذَلِكَ الْغَيْرُ بِنَفْسِ
الْمَأْمُورِ بِهِ كَالْجَهَادِ فَإِنَّهُ تَخْرِيبٌ لَكِنْ
حَسَنُ الْأَعْلَاءِ كُلُّهُ إِنَّهُ تَعَالَى ^{الْمَأْمُورُ بِهِ} لَا يَبْلُغُ
يَحْتَاجُ إِلَى فِعْلِ آخِرٍ كَالْوُضُوءِ وَالْعَمَلِ إِلَى الْجَمْعَةِ
وَحُسْنِهَا لِلصَّلَاةِ وَلَا تَحْصُلُ بِهَا وَحُكْمُهُ وَجُوبُهُ
بِوَجُوبِ الْغَيْرِ وَسُقُوطُهُ بِالْأَمْرِ الْمَطْلُوبِ
يَقْضِي ^{أَوَّلُ} الْأَوَّلِ ثُمَّ التَّكْلِيفُ بِمَا لَا يَطْلُقُ
أَمَّا لَا مَقْصَدَ فِيهِ فَإِنَّهُ كَقَلْبِ الْخَفَائِنِ فَلَا جَبَّارَ
عَلَيْهِ عَدَمُ دَفْعِ التَّكْلِيفِ بِهِ وَأَمَّا لِيُخَالِفَهُ
عَلَيْهِ تَعَالَى وَاجْبَارُهُ وَإِرَادَتُهُ فَلَا جَمَاعَ
عَلَيْهِ دَفْعُ تَكْلِيفِهِ وَأَمَّا لِعَدَمِ تَعَلُّقِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ
بِذَا هُوَ مَحَلُّ الرِّزَاعِ فَعَدُّ الْأَشْعَرِيِّ جَائِزٌ وَعِنْدَنَا
يُسْتَعْنَى فَلَا بَرَّ مِنْ قُدْرَةِ مَعْنَى سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ

عذرانه
 حسن
 اسفند
 یمنی
 نیکو
 انتم
 زبانه
 و نام
 خنجر
 ماس
 در
 کج
 کج
 کج

بشرط لوجوب الاداء اى تعرض الزمة من التى لا تقبل لوجوب
اى لزوم التى في الزمة وهي نوعان ممكنة اذنى ما يمكن بها من اداء
ما لزمه بلا خرج غالب بشرط لوجوب اداء كل واجب مطلقا
ولذا لم يرزفر القضاة آخر الوقت على من حدث فيه الابطية قلنا
الشرع في الوقت كاف في كونه اداء ويجوز كونه للقضاة وقيل
وقيل وميسرة ما يوجب به الاداء كالنهار في الزكوة وبقائها
شرط لبقائها الواجب وفي الممكنة لا يشترط بقائها القدرة البقاء الواجب
كالحج وصدقة الفطر الامر بالامر بالشئ ليس بامر في المختار
الا بالدليل لقوله عليه السلام مروى بهم بالصوة سبع وقيل امر كامر الله
تعالى رسوله بان يأمر ما قلنا ذلك بدلالة كونه مطلقا اتيان المؤمن
به على ما امر به بل يوجب الاجزاء ام يحتاج الى دليل آخر
والمتخير نعم فيوجب انتفاء الكراهية وقيل الاستئصال حاصل
بإدنى ما يظن عليه الامر المطلق الكفار فامور
بالايمان والمعاملات والعقوبات وعقوبات
وجوب العبادات للمواخاة بترك انتفاء
بالانتفاء وانما في وجوب اداء العبادات
فكذا عند اهل العراق والشافعية والمختار
منه بشت ما وراء النهر من عدم المأمور به

لکونہ غریب
لو جو ب
لاوا دھنک
م
بدینا اوکایا
منفس
او غیرہ
ادحسا
وذا سق
الزکوۃ مبدل
الحاکم
الی الصیان
وانہا لایجب
علیہم

من المصنف
 ان النكاح انما ينشأ
 بالرضا والقبول
 والرضا هو
 ما لا يرد عليه
 من العيب
 والقبول هو
 ما لا يرد عليه
 من العيب

م
ادوات الجبال
على الخشب
النفخ في القبة
على السطح
وجوز
على الكفر ولا عزم
مهم جوارز الاداء
ولا في فضايف

ندب و ضد المنى عنه ان فوت عدمه المقصود بالمنى فواجب
 كنهين من كتمان ما نفي ارحامهن والافضل السنة المذكورة
 كلبس المحرم المخط وقيل فواجب وقيل ان الضد واحدا
 فامر به اتفقا وان متعدد فامر بالاضداد عند بعض وبواحد
 لا بعينه عند العامة ومن المباحث المشتركة بينهما البيان هو اطلاق
 المراد بالقول او الفعل او السكوت من كلام سابق بخرى في جميع
 ما سبق غير المحكم والمتشابه وهو خمسة بيان تقرير وهو
 تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز والخصوص فيصح موصولا اتفقا
 وبيان تفسير وهو البصاح ما فيه خفاء ^{اللازمة} من المشترك والمجمل
 والسخي وهما جازان ككتاب بخبر الواحد ويجوز تراخيها عن
 الخطاب خلافا للكرخي في التفسير غير المجمل لا عن وقت
 الحاجة خلافا لمن جوز تكليف الحال وبيان تغيير وهو تغيير موجب
 صدر الكلام باطصار المراد فيوقف اوله اخره فيكون كلاما
 واحدا كاللتخصيص والاستثناء والشرط خلافا لشمس الائمة فيان
 تبديل عنده ^{للمؤمنين} والصفة والحال والغاية وبدل البعض وقد تغير
 بغيره كالعطف ولا يجوز تأخير عن وقت الخطاب الا عند عبا
 رضي الله عنهما في الاستثناء وقيل جاز في الضرورة ولا يجوز بخبر الواحد

في قوله
 لا يجزى
 ان يكتم
 الآية
 ان كان عاما
 كقوله تعالى
 فبما عاهدتكم
 كلمهم
 م

في قوله
 لا يجزى
 ان يكتم
 الآية
 ان كان عاما
 كقوله تعالى
 فبما عاهدتكم
 كلمهم
 م

فلا تملكه التثنية ومنه ما ثبت بدلالة حال الحكم كسكوت الصحابة في تعويم
منفعة البدن من ولد المفرد وسكوت الكبر الباقية وسكوت
ان كل من العيين وسكوت التثنية ومنه ما ثبت لفردة طول الكلام
او كثرة نحوه على مائة ودرهم ومائة ودينار ومائة وقبض
جعل العطف بياناً لاول وبيان بتدليل وهو النسخ فالكلام في تعريفه
وجوازه ومحلّه وشروطه والنسخ والمنسوخ وتعرفه ان يدل
وبين مزاج على خلاف ما دل عليه دليل مقدم وجوازه عند جميع
المسلمين خلافاً لغير العيسوية من اليهود ومحلّه حكم شرعي فرعي
لم يلحقه تأييد ولا توقيت كانا بقدي الحكم نصاً ولو كانا بقدي
الفعل كصوموا ابداداً الحكم لكن لا نصاب بل ظاهره كالتصوم
يجب ابداء قبل نعم وقبل لا فلا نسخ في العطف والحسي وفي
الاصح الاعتقاد في ولا في الاخبار كالتقصص والوعد والوعيد
ولو استقبالياً خلافاً للبعض وشروط التمكن من الفعل ايضا والنسخ
بحري بين الكتاب والسنة مطلقاً خلافاً للتأني في المتخالف
والاجماع لا يكون فاسخاً خلافاً لقوم ولا منسوخاً خلافاً ل
اللاحق لا ينقض الاجماع السابق وعند عيسى بن امان ينسخ الاجماع
بالاجماع وكذا القياس لا ينسخ ولا ينسخ والشيخ يجوز بالاشق
كما بالانفـ وبلا بدل ولا ينسخ المتواتر بالاحاد عند اكثر من
دون المشهور ولان اختلف في نسخ ان ثبت مع تجاه اصله وبالعكس

الذين اقرأ
بنو عيسى
عليه السلام
م

نحو الصوم
واجب
مسئلاً
ابداً

وجه جبر
ما قبل ان
قوله تعالى
نسخ من الايات
ونسخ من غيرها
نسخ قوله
وتبطل من
الاخرين
م

وكانا وحداً

كان في زبد
الوصول والجز
في الاصل

ومنهم من جرحها
ومنهم من منها
م

بما لا يخفى وبلا بدل ولا ينسخ المتواتر بالاحاد عند اكثر من
دون المشهور ولان اختلف في نسخ ان ثبت مع تجاه اصله وبالعكس

والمنها وهو الثاني ولا يجوز بقا نسخ القياس بعد نسخ أصله ولا غيره
أيضا والنسخ يعرف بالتاريخ وتنصيب الرسول صريحا أو دلالة
كحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور أو تنصيب الصحابة خلافا للقبور
فإذا لم يعرف النسخ فيوقف لا يجوز فلا يثبت النسخ بالاجتهاد
ولا يقول عوام المفسرين ولا بالأحاد ولو عدوا خلافا لبعض المنسوخ
أما للعادة والحكم معا قال أبو موسى الأشعري نزلت ثم رقت
أو الحكم فقط وهو المبدأ في السنة أو العادة فقط نسخ النسخ
والسنة إذا زينا فارجوهما البتة أو وصف الحكم فقط ومنه
الزيادة على النص سواء بزيادة خبر أو شرط أو برفع مفهوم فلا يصح خبر
الزيادة على المنوات والمشهور بخبر الواحد والقياس
خلافا لما نفي أذهنه بيان محض ويجوز نسخ عادة الخبر ونسخ
التكليف بالأخبار ونسخ وجوب معرفة الله تعالى ونسخ تحريم
الكفر ونسخ جميع التكليف بآعدام العقل ولا يجوز نسخ مدلول
خبر لا يتغير ونسخ الشارع قوله زيد مؤمن الركن الثالث
فيما يختص بالسنة هو ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم قول
أو فعل أو تقريرا وهو بالوحي هو نوعان ظاهر هو المنة
ما ثبت بلسان الملك كالقرآن وما باثباته ويسمى خاطر الملك
وما لا يخبر به بالالهام ومنه الحديث القدسي المسند إليه تعالى

في السلف

وَلَا صَارَتْ
عَدُوًّا لِّمَنْ
أَعْلَى مِنْ
بَيْتِهِ وَوَلَدَتْهُ
بَابُ دَارِ بَيْتِ
عَلِيٍّ عَزَّمِ
الْمَعَارِفَ
كَالْخَفَاءِ
الرَّاشِدِينَ
وَالْعِبَادِ
وَنِيَّاتِهِ
مَعَارِفَ
أَعْلَى
عَزَّمِ
وَأَنْ لَّمْ يَكُنْ
نَفْسًا كَالْبَيْتِ
بِرَبِّهِ وَوَلَدَتْ
رَفْعَ
عَزَّمِ
كَوْنِهِ
بَيْتِ
لَمْ يَكُنْ
وَقَدْ كَلَّمَ
عَزَّمِ
وَلَا سَتَ بَيْتِ
أَمْرَةٍ لَّا تَرَى
أَمْرٍ لَّا تَرَى
أَمْرٍ لَّا تَرَى

في السلف لا يجب العمل به بل يجوز ان وافق قياسا وان بعد القرون
الثلاثة فلا يعمل به الرابع الانقطاع وهو اما خلاصه وهو لم يزل
امني ترك الواسطة بين الراوي والمروي عنه فهو ان في احد القرون
الثلاثة يقبل عندها وان بعدهم فان عدلا فكذلك مطلقا عند الكرخي
وان روى التهمة مرسله كسند عذرا بن ابان واما المرسل من
السند من وجه فاصح قبوله واما باطن فاما بنقصان في
ان قل بغير شيء من شرائط الراوي واما بعارضه دليل اقوى
كما رضى حديث فاطمة بنت قيس الكتاب وهذا لا يخصص لعدم
وقيل خلا لا بل سمرقند كاش فبينة واما بشذوذ في البيهقي العام
واما باعراض الصحابة عن الاحتجاج فيما ظهر به خلاصه قبل يقبلان عند
العامة اذا صح سنده الخامس في الطعن وهو اما من المروي عنه
فان نقل رواية في جرح وكذا نردده وتأويله بخلاف ظاهره
عند الكرخي وبسبب جرح عند بعض وتأويله بغير الظاهر كنعين
بعض محتملات المحمل رد لباقي محتمله وعلمه بعد الرواية بخلاف ما رواه
يقينا جرح دون ما كان قبله او مجهول التاريخ والامتناع عن العمل
كالعمل بخلافه واما من خبره فان صحابيا وبسبب محل خفاء فخرج

نحو لا يلزم
الا لو كان
رواه بغير
في بولس
وتحقيقه
النوري
مرسل
هو ان الرسل
عليه السلام
لم يفرض
لها نفقة
ولا سكنى
وتد طهنت
فيها والتمس
قوله فان
السكنى
من حيث
سكنى الآية
نحو الطهنت
والعدة بان
فانهم اخفوا
ولم يجمعوا
اليه
نحو البكر
طهنته
عام فانه
بغيره
عنه ولا يلزم
مثل هذا الحكم منها

فيشكل مرسل المحدثين بمعنى ترك التابيعين الواسطة بينه وبين الرسول عليه السلام
والمنقطع هو ترك الواسطة بين الراوي وبين المعقل هو ترك الاكثر من واحد
في الحديث عائشة رضي الله عنها ايما امره نكت بغير اذن وبها فكما جازيتم زوج
بعد ما ائنه اجابها عبد الرحمن وهو غالب في الحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
دينه فاقوله وقال لا تقبل المزمع اذ لو صح لما خفي عليه عادة يعجز عن الابداء او
عدم الوجوب والامتناع

موسیٰ و قیل بشرع عیسیٰ صلوات اللہ علیہا و علیہم اجمعین
 قیل بامثبت انہ شرع و توقف الفرزی و بعد البجاری و اما نہیب
 فاما علم اتفاقہم و لو سکونا فنجب الانباع و اما علم اختلافہم فبحوز المتخالفہ
 لکن لا یجدل عن اقرارہم الا بدلیل یعمل الا بالترجیح و بشہادۃ
 القلب و اما لا یعلم اتفاقہم و اختلافہم فنجب التعلیل فیما لا یدرک
 بالتقاس عند اکثر خی قیل ہو الاصح و مطلقا عند اسی سعید
 و ہو مختار المتأخرین و قیل لا یجوز و قیل لا یجب لکن یجوز عند
 الشافعی لا نقلد احدہم و اما فی ما و یل النص فلا یجب
 تعلیلہم اجماعا و اما التابی فیقول مشد ان طھر فتواء
 فی رتبہم قیل ہو الاصح و فی ظاہر الروایۃ عن ابی حنیفہ
 رحمہ اللہ لا اقلدہم ہم رجال نحن رجال و اما من بعدہم فلا
 یقلد الا علی کفر المجتہد للمجتہد ^{بجہد} فشرع لا یقلد فی العقائد
 و قیل یجوز و قیل یجوزہ و قیل یجوز بہ الرکن الثالث
 فی الاجماع و هو اتفاق مجتہدی ائمۃ محمد صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم
 فی عصر علی حکم شرعی اجتہادی و قیل علی امر من الامور و حجتہ
 فی طبعہ و رکنہ الاتفاق و التزمہ فی حکم کل فیقول قیل او
 علیہم فعمی و الرخصۃ تکلم بعض او علیہ سکوت الباقین بعد بلوغہ
 و مضی التابیل فکونہ خلافا للشافعی و ابن ابان و ابی حنیفہ
 و اہل مجتہد مرفا سن و متبع مطلقا و قیل ان دعوی الی و عنہ

والاعتراف

ولا يستدل بالعوام والعالم العا^ل من العوام وقبل العوام فيها
 لا يحتاج الى الرأي وقبل العوام فيها لا يحتاج الى الرأي كقول
 القرآن داخلون في المجتهد وشروط اتفاق الكل في
 اهل العصر ^{دايمه از فريده} فلم يوجد في العصر الا مجتهد واحد فيه قولان
 وعلى اشتراط العدد قبل بانان وعند ثمان^ا الائمة الثلاثة
 فلا يكفي العشرة ولا ابو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ولا الائمة
 الاربعة ولا اهل المدينة ^{خدا لا يحدده} ولا كونهم صحابة فاننا ^{خدا لا يحدده} نرى
 في اجماع الصحابة ولا بلوغهم حد التواتر ولا انقض العصور
 والاختلاف السابق لا يضر الاجماع الا حتى كلف بشرط ان لا يكون
 خارجا عن الخلاف السابق عند البعض مطلقا واستدلال
 اهل عصرنا ويل نص لا يمنع احداث دليل اخر لمن بعدهم عند
 الاكثر وسنده اماره كبر واحد وكذا قباس خدا فالبعض
 وقيل نص قطعي وحكمه فائدة البغين الالبا لغراض فكفر جاحد
 وقيل ان من الضرورة الدينية واقوى الاجماع للصحابة فبمتمزة
 التواتر ثم من بعدهم بما لم يسبق فيه خلاف فبمتمزة المشهور
 ثم ما سبق فيه خلاف فبمتمزة الواحد وبذا يختلف فيه كالاجماع
 الذي رجع واحد من اهل والاجماع المختلف فيه يجوز تبديله ومن
 قبيل الشيخ وناقله اما بالتواتر فكفر جاحده ان لم يكن سكوتنا
 او بالتمرة بفقر من القطع او بخبر الواحد فيبعد النص ويوجب

الكل غير الباعث
 اسل ربة
 الاجتهاد
 ملحق بالعوام
 م
 خلافا لمن قال
 باتفاق الاكثر
 عزرة الرسول
 اهل بيته خلافا
 لمامية والزيرية
 وقيل من البعض
 بخبر من الالمام
 فيه نظر تأمل
 مسله
 فهو مخصوص من
 قولهم
 الاجماع لا يمنع
 ولا الشيخ به وقيل
 من قبل تمبر
 الرأي كما في
 المجتهد في القياس
 مسله

وان يكون المعدى حكاشر عينا غير حسي ولقوى ثابته بالاولاد
 الثالثة غير متغير في الاصل وفي النسخ متعدي الى فرع هو نظيره
 ولا نفي فيه وافي القياس اولا فلا يثبت اللفظ بالقياس خلافا
 للبعض ولا يتغير في المنوخ ولا اثبات بالقياس ولا يقال ان
 اهل لطلاق فابل للظهار كالمسلم ^{ولا يلحق الخطا بالنسب لعدم}
 الاظهار ولا يجوز التمسك بالقياس على الموصل واما بكنه
 فاربعة الاصل والفرع وحكم الاصل والجامع واما الاصل
 فالمقبس عليه وقيل حكمه وقيل دليله فالمقبس وقيل حكمه واما حكم
 الاصل فما افاده النص والاجماع واما الجامع اى العلة فما جعل
 علامته على حكم النص هو احواله وصفا لازما كالشمية للزكاة في
 المضروب حتى تجب في الحكي او عارضها كالكيل للربا جليا
 كالطوائف للهرة او خفيها كالقدر والجنس او اسم جنس
 كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما دم عرن البعير او حكما كقوله
 عليه السلام ارايت ان كان على ابيك دين مر بها او فرأى
 منصوبا او غير منصوب حكاشر عينا او غيره خلافا لا قوام
 والاصل في المنصوص قبل عدم التعديل الا بدليل وعند
 العامة التعديل نفذ بعضهم بكل وصف صالح لاضافة الحكم اليه
 الا لما منع وعند بعض لا بد من مميز وعذنا لا بد مع ذلك من
 الدليل على ان النص معتل في ابعده من نص والاجماع
 او تحليل منسبة الى احدهما والعلة العاصرة اما منصوطة فتجوز

وان جاز التحليل
 وادعوا عبد الله
 السجدي
 بان ينبغي على حاله
 علة لا يتغير مكان
 القياس
 وان كانت اذ
 لتعظيم الاطلاق
 مسئلة
 بان لا يتغير حكم
 الاصل بزيادة
 وصف ونحو
 نسب
 فتخرج لقوله
 يتغير لعدم
 الكفاية في
 ان كان
 فاما كسافة
 لا وجوب المشور
 ان لا يتغير
 فيجب من

اتفاقاً واما مستنبطه فلا يجوز من دنا ولا بطلان مختلف في وجوده
 في الفرع اذ في الاصل اذ في علمتها مع الاجماع على ثبوت الحكم
 في الاصل ولا بوصف يقع به الفرق بين الاصل والعرض والعلة
 تعرف بوجوده الاول الاجماع كالصغر للولاية عليه بالمال الثاني
 النص اما صريح لا يقصد به غير العلية نحو لعلته كذا او لاجل او كي
 واما ظاهره بمرتبته ان احتمل غير العلية كالتم في الثاني وشرط
 كائن او بمرتبتين كان في مقام التعليل او بمراتب كالتقاء في لفظ
 الراوي واما ايما كرتب الحكم على المشتق نحو اكرم العالم ويقع
 جوابا نحو اعتنق رقبته في جواب واقعت امرأتي او يفرق في الحكم
 بين شئيين مع ذكرهما بحسب وصف نحو لفارس سهران
 وتلاجل سهم او ذكر احدهما نحو القاتل لا يرث او يفرق بالاشتراك
 نحو الا ان يعفون او بالغاية نحو حتى يطهرن او بالشرط نحو
 مثلاً مثل او بذكر وصف مناسب مع الحكم نحو لا يقضي العا وخصاً

ما في من
 جواز التكفير
 وهو موجود
 في الاصل
 دون الفرع
 مستله
 لا خال غير
 السببية
 نحو ان يكون
 تحصيلها
 في
 قوله واما بالاشتراك
 على ما لم يكن يلزم
 ما يتوقف عليه
 بحمل مجرد الاستصحاب
 م

سقوط الشاخصي الاخ لا يفتق بالتمك كالم في العلم في صحة النظر باعتاده فتقول ان اراد
 الاعيان بين التملك غير موجود في العلم وان بعد التملك غير موجود في الاخ لانه
 يفتق بالتمك مستله كقول الشاخصي في قول المحر بالبعد انه بعد
 فلا يفتق به المحر ككتاب قتل ودمال يعني بدل الكتاب ودمال غير مستند
 فتقول العلة في الاصل جهالة المسخ لانه بعد مستله كقول
 مكاتب فلا يصح التكفير باعتاده كما اذا دعي بعض البديل عوض والعوض

فما ذكر اتفاقا فاما اذا ذكر الوصف ^١فما سبقت مع الحكم ادا الحكم
 مستبط نحو اهل الله البسيع او بذكر الحكم هر جا والوصف مستبط
 نحو حرمت الخمر فقه مذاهب ^٢ الثالث المناسبة بمعنى ملائمة العمل
 الشريعة بان يعتبر الشرع جنس الوصف في جنس الحكم سوى الجنس
 او بعد الذي هو المصلحة المطلقة لكن كلما قرب الجنس قوى القياس
 وهذه هي المجوزة للقياس والموجبة انما يكون بالثاثير بمعنى ان
 ثبت نفس اجماع اعتبار عليه نوع الوصف او جنسه القريب
 فالنوع في النوع كما تصغر في الولاية على النفس والجنس في الجنس
 كسقوط الزكاة عملا لا عقل ^٣ والجنس في النوع كعدم دخول ثمن
 الجوف في عدم فساد الصوم وقد تتركب البعض مع البعض
 وقد يخرج بنحو الدوران وتنتج المناط والشر والتفصيل واما حكم
 القياس فالنقدية اتفاقا حكم التعليق عندنا وعند الشافعي
 يجوز التعليق بالاعتدية الزيادة والقبول وسرعة الوصول والاطلاق
 على حكمه الشارح فما لا تعدية فيه كعدم التعليق لاثبات السبب

^١ فتخرج الصغر اعتبر في نوع الولاية على النفس بالاجماع فالصغيرة الثبنة
 كالصغيرة الباكورة في ثبوت الولاية عليها في الكفاية بجامع الصغيرة
^٢ فان البهر بواسطة عدم العقل مؤثرة في سقوط ما يحتاج الى البينة
 وهو جنس سقوط الزكاة ^٣ ملة ^٤ الظاهر ان البهر بالنسبة الى مطلق عدم
 العقل نوع احاطة وان كان جنسا بالنسبة الى نوع القبي ملة
 فان العقل بواسطة عدم العقل الذي هو جنس لنوع البهي مؤثرة في سقوط ما يحتاج
 الى البينة وهو جنس سقوط الزكاة ملة

١٢
 وهو صرح لا خلاف
 ان في نظرية الحكم
 على من في الحكم
 الاصل والبيان
 في حكمه ببلبا
 المنقضى بما
 فحين ايجاز
 على من
 و هو ان
 يبيح عدم
 الطائفة
 ثبتت فيه
 المشتك
 قوله الدوران
 هو الوجوه
 عند الوجوه ورواد
 البعض العظم
 البعض الصغير
 والقبول في الكفاية
 في عدم النص في الكفاية
 كما اذا قام المثل العظم
 وهو من في كفاية
 الوضوء واداءه
 وهو من في كفاية
 بعد علم ان الوجوه
 واثبت الحكم في وجوه
 وهو من في كفاية
 حال وجوه الحكم وحال عدم
 ولا حكمه ملة

فما ذكر اتفاقا فاما اذا ذكر الوصف فما سبقت مع الحكم ادا الحكم مستبط نحو اهل الله البسيع او بذكر الحكم هر جا والوصف مستبط نحو حرمت الخمر فقه مذاهب الثالث المناسبة بمعنى ملائمة العمل الشريعة بان يعتبر الشرع جنس الوصف في جنس الحكم سوى الجنس او بعد الذي هو المصلحة المطلقة لكن كلما قرب الجنس قوى القياس وهذه هي المجوزة للقياس والموجبة انما يكون بالثاثير بمعنى ان ثبت نفس اجماع اعتبار عليه نوع الوصف او جنسه القريب فالنوع في النوع كما تصغر في الولاية على النفس والجنس في الجنس كسقوط الزكاة عملا لا عقل والجنس في النوع كعدم دخول ثمن الجوف في عدم فساد الصوم وقد تتركب البعض مع البعض وقد يخرج بنحو الدوران وتنتج المناط والشر والتفصيل واما حكم القياس فالنقدية اتفاقا حكم التعليق عندنا وعند الشافعي يجوز التعليق بالاعتدية الزيادة والقبول وسرعة الوصول والاطلاق على حكمه الشارح فما لا تعدية فيه كعدم التعليق لاثبات السبب

السبب ابتداء او وصف ولا لاثبات الشرط او وصفه ولا لاثبات
الحكم او وصفه وانما التعليل لاثبات حكم شرعي من اصل ثابت
بالنفس او الاجماع ^١ لى فرع هو نظيره. واختلف في التعليل لاثبات
النسبة او الشرطية بالتعدية **فصل القياس ما بين**
اليه افهام المجتهدين والاستحسان ما لا يكون كدليل وهو دليل
يقابل القياس وهو اما الاثر فكما السهم والاجارة وبقار
الصوم في النسيان واما الاجماع فكما الاستصناع واما لفروء
فكطهارة الجحائز والآبار واما القياس اخفى فله قسمان ما خفى
تأثيره وما ظهر صحته وخفى فسادُه وبليغ ايضا قسمان ما ضعف
اثره وما ظهر فسادُه وخفى صحته فاول ذلك راجع على اول
هذا لان المعبر هو الاثر لا الظهور ^٢ والثاني راجع على الثاني
ذلك فالاول كسباج الطير فانه نجس قياسا على سوباء
البهائم ^٣ طاهرا استحسانا لانها تشرب بمقارها وهو عظم طاهر
والثاني كسجدة الندوة تؤدى بالركوع قياسا ^٤ استحسانا وكل

بل
كما حدث
تعريف
موجب
جوزه
نفر
الاسلام
واخاره
ذهب
الامتناع
وقد يسمى به
الاسم من القياس
المتخلف
وقيل ان قوله
بني الفارق
نبيه
وما ظهر فسادُه
دخلى صحته
ما ظهر صحته
دخلى فسادُه
لا تعلق
الركوع في مقام
السجدة في قوله
تعالى وحضر
والكفا

كالنية في الوضوء بجعل شرط لصحة الصلوة قياسا على النية في التيمم
نحو ان يجعل التواضعة سببا لوجوب السجدة قياسا على الزنادم
اذا نظر اليه يرى صحته في باوى الراى ثم اذا توكل على التامل علم انه
فاسد ^٥ اي ان يقع القسم ان في من الاستحسان في مقابلته
القسم الثاني من القياس ^٦ لان اثر امر بالمعروف والنهي عن المنكر
بالركوع كسجدة الصلوة فانه يتأدى بالركوع فعلا بالقوة والاطاعة في القياس وانه ان
المعروف مفعولها واما الغرض ما يصلح تواضعا عما لفته عنكرين ^٧

وكل من القياس الاستحسان ينقسم الى صعيص الاثر وقوته
وفي هذه الاربعة لا يبرح الاستحسان الا فيما قوى انزه وضعف اثر القياس
والجميع الظاهر والباطن والى فاسدهما والى صحيح الظاهر
وفاسد الباطن وبالعكس فالاول من القياس يبرح على كل
استحسان وثانيه مردود بقى الاخير ان فالاول من الاستحسان
يرجح عليهما وثانيه مردود بقى الاخير ان فالعارض بينهما وبين
اخرى القياس ان وقع مع اختلاف النوع فما ظهر فساد
ابتداء لكن اذا توصل بين محنة اقوى من العكس ومع اتحاد
ان امكن فالقياس ادله والمنسحق بالقياس السحق بعدى لا غير من
والاجماع والضرورة واما دفعه فمعه التقص وهو اجمع مقدمه

صحيح الظاهر فاسد الباطن من الاستحسان فاسد الظاهر صحيح الباطن من
القياس وثانيهما فاسد الظاهر صحيح الباطن من الاستحسان صحيح
الظاهر فاسد الباطن من القياس ثم
لا مثاله البين عند الاختلاف في الثمن قبل قبض البيع للمشتري فقط قياس
لانه المرد عليها استحسانا لان البايع يكره وجوب تسليم البيع والمشتري
يكره وجوب زيادة الثمن فهذا التحالف يعدى الى وارثها والى
الموخر والمستاجر اذا اختلفا في مقدار الاجرة قبل العمل واما
بعد القبض فتوته بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اختلف
المتبايعان في السلعة فائمة تحالفا وترادا فلا يعدى الى الوارث
ولا الى حال هلك السلعة لانه غير معقول المعنى اذا بايع لا يكره شيئا

لا یغنیها بیان وجود العلة مع تحلف الحكم ودفعه بارجح منع وجود
 العلة في صورة النقص ومنع معنى العلة في صورة النقص
 ومنع تحلف الحكم عن العلة في صورة النقص والمنع بغير
 ثم ان لم یکن منع النقص بهذه الطرق فان لم یوجد في صورة
 النقص مانع فیطل العلة والآ فلا والممانعة ہی منع مقدمته
 بعینها ولما کان مقدمات القیاس ہی کون الوصف علة وجود
 وفي الفرع وتحقق شرط التعلیل وتحقق اوصاف العلة من
 التأثير غیره فلما منع ان یمنع کلاً منها فاما یمنع نفس العلة او جزءها
 في الاصل او وجودها في الفرع او تحقق شرط التعلیل
 او تحقق اوصافها فلو انها مؤثرة وفساد الوضع هو ان یرتب
 علی العلة نقص ما یقتضیه العلة ولا ورود له بعد بیان المناکبة
 فثبت تأثيره شرعاً لا یکن فيه فساد الوضع وفساد الاعتبار
 هو منع کون المدعی محلاً للقیاس لورود النص علی خلافه

تخرج من النجاسة علة لا تنقض فتنقض بالتعلیل فینع الخروج فيه لان الخروج
 انتقال من مکان الی مکان ۱ ۲ نحو مسح فلا یمن فيه التلیث کسج الخ فتنقض
 بالاستحباب فینع فيه المضا الذي في المسح وهو انه تطهر حکمی غیر مقول ۳
 ۴ نحو الخروج علة لا تنقض وتنقض بالاستحباب فان خرج النجاسة موجود
 بدون الا تنقض واجب ان التخلف لما نفع نقیل علیه انه تخصیص العلة
 ونحن لا نقول به ۵ کترتب التلويح ايجاب الفقرة علی اسماء اهل الزوجین دون الفقرة
 بل یجب ان ترتب ايجاب الفقرة علی الایة بعد العرض كما هو عندنا مسلم

لا یغنیها بیان وجود العلة مع تحلف الحكم ودفعه بارجح منع وجود
 العلة في صورة النقص ومنع معنى العلة في صورة النقص
 ومنع تحلف الحكم عن العلة في صورة النقص والمنع بغير
 ثم ان لم یکن منع النقص بهذه الطرق فان لم یوجد في صورة
 النقص مانع فیطل العلة والآ فلا والممانعة ہی منع مقدمته
 بعینها ولما کان مقدمات القیاس ہی کون الوصف علة وجود
 وفي الفرع وتحقق شرط التعلیل وتحقق اوصاف العلة من
 التأثير غیره فلما منع ان یمنع کلاً منها فاما یمنع نفس العلة او جزءها
 في الاصل او وجودها في الفرع او تحقق شرط التعلیل
 او تحقق اوصافها فلو انها مؤثرة وفساد الوضع هو ان یرتب
 علی العلة نقص ما یقتضیه العلة ولا ورود له بعد بیان المناکبة
 فثبت تأثيره شرعاً لا یکن فيه فساد الوضع وفساد الاعتبار
 هو منع کون المدعی محلاً للقیاس لورود النص علی خلافه

و یجاب بالظن فی النفس بانہ خبر واحد او مؤول اولہ معارض والفرق
 ہو وجود وصف فی الاصل نہ مدخل فی العلیۃ فلا یوجد فی الفرع
 قبل صحیح و قبل التجنیس فسادہ لانہ غصب منصب الثقیل و ہونوع
 جدلی ولان الفارق انما یضر اذا لم یثبت مانع الحکم فی الفرع
 و کل کلام صحیح فی الاصل لو اورد بالفرق لردہ یعنی ان یورد
 بالممانعۃ و المعارضة ہی اقامۃ الدلیل علی نقیض مدعی الخصم
 و بخبری فی الحکم اسی المدعی و فی علۃ اما الادلی فان بدلیل
 المعلل ولو بزیادۃ تقریر او تفسیر فعارضۃ فیہا مناقضۃ فان
 علی عین نقیض الحکم قطب و ان علی حکم مستلزم النقیض فکسب
 و ان بدلیل آخر فعارضۃ خالصۃ فاما ثبت نقیض الحکم بعینہ و غیر

۱ ہذا تعلیم بنقض فی المناظرات و ہوا کل کلام یکون فی نفسہ صحیحاً اسی معنا
 لعلۃ المؤثرۃ فاذا اورد بالفرق بین الجدلۃ توجیہہ بقیب ان یورد علی
 سبیل المنع الفرق فلا یکن للجدلۃ من ردہ مست
 ۲ کقول انسانی اعناق الرہن تعرف بطل حق المرہن فرد للہج
 فان قلنا بینہما فرق فان اربع یجمل الفسخ لا العنق بمنع توجیہ ہذا الکلام یتبعی
 ان یورد علی ہذا الوجہ و ہوا ان حکم الاصل و یجع الراہن ان ہو البطلان
 فلا ینتم ذلک لان الحکم عندنا فی بیع الراہن التوقف و ان کان
 التوقف فی الفرع اسی العنق ان ادعیتم البطلان لایکون الحکمان فمالین
 و ان التوقف لایکون العنق لان العنق لا یجمل الفسخ مست
 ۳ کقولہ المسح رکن فی الموضوعین ثلثۃ کالفصل فقول مسح فلا ینس ثلثۃ کما
 ۴ کقولنا فی صغیرۃ الاب لہا صغیرۃ فالحی الی باب فیقال صغیرۃ فلا تولی علیہا
 لولایۃ الاخوۃ کمالا فانہ لا ولایۃ للاحاد فمطلق الولاۃ بل ولایۃ بیضہا کن اذا

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳ ۶۴۴ ۶۴۵ ۶۴۶ ۶۴۷ ۶۴۸ ۶۴۹ ۶۵۰ ۶۵۱ ۶۵۲ ۶۵۳ ۶۵۴ ۶۵۵ ۶۵۶ ۶۵۷ ۶۵۸ ۶۵۹ ۶۶۰ ۶۶۱ ۶۶۲ ۶۶۳ ۶۶۴ ۶۶۵ ۶۶۶ ۶۶۷ ۶۶۸ ۶۶۹ ۶۷۰ ۶۷۱ ۶۷۲ ۶۷۳ ۶۷۴ ۶۷۵ ۶۷۶ ۶۷۷ ۶۷۸ ۶۷۹ ۶۸۰ ۶۸۱ ۶۸۲ ۶۸۳ ۶۸۴ ۶۸۵ ۶۸۶ ۶۸۷ ۶۸۸ ۶۸۹ ۶۹۰ ۶۹۱ ۶۹۲ ۶۹۳ ۶۹۴ ۶۹۵ ۶۹۶ ۶۹۷ ۶۹۸ ۶۹۹ ۷۰۰ ۷۰۱ ۷۰۲ ۷۰۳ ۷۰۴ ۷۰۵ ۷۰۶ ۷۰۷ ۷۰۸ ۷۰۹ ۷۱۰ ۷۱۱ ۷۱۲ ۷۱۳ ۷۱۴ ۷۱۵ ۷۱۶ ۷۱۷ ۷۱۸ ۷۱۹ ۷۲۰ ۷۲۱ ۷۲۲ ۷۲۳ ۷۲۴ ۷۲۵ ۷۲۶ ۷۲۷ ۷۲۸ ۷۲۹ ۷۳۰ ۷۳۱ ۷۳۲ ۷۳۳ ۷۳۴ ۷۳۵ ۷۳۶ ۷۳۷ ۷۳۸ ۷۳۹ ۷۴۰ ۷۴۱ ۷۴۲ ۷۴۳ ۷۴۴ ۷۴۵ ۷۴۶ ۷۴۷ ۷۴۸ ۷۴۹ ۷۵۰ ۷۵۱ ۷۵۲ ۷۵۳ ۷۵۴ ۷۵۵ ۷۵۶ ۷۵۷ ۷۵۸ ۷۵۹ ۷۶۰ ۷۶۱ ۷۶۲ ۷۶۳ ۷۶۴ ۷۶۵ ۷۶۶ ۷۶۷ ۷۶۸ ۷۶۹ ۷۷۰ ۷۷۱ ۷۷۲ ۷۷۳ ۷۷۴ ۷۷۵ ۷۷۶ ۷۷۷ ۷۷۸ ۷۷۹ ۷۸۰ ۷۸۱ ۷۸۲ ۷۸۳ ۷۸۴ ۷۸۵ ۷۸۶ ۷۸۷ ۷۸۸ ۷۸۹ ۷۹۰ ۷۹۱ ۷۹۲ ۷۹۳ ۷۹۴ ۷۹۵ ۷۹۶ ۷۹۷ ۷۹۸ ۷۹۹ ۸۰۰ ۸۰۱ ۸۰۲ ۸۰۳ ۸۰۴ ۸۰۵ ۸۰۶ ۸۰۷ ۸۰۸ ۸۰۹ ۸۱۰ ۸۱۱ ۸۱۲ ۸۱۳ ۸۱۴ ۸۱۵ ۸۱۶ ۸۱۷ ۸۱۸ ۸۱۹ ۸۲۰ ۸۲۱ ۸۲۲ ۸۲۳ ۸۲۴ ۸۲۵ ۸۲۶ ۸۲۷ ۸۲۸ ۸۲۹ ۸۳۰ ۸۳۱ ۸۳۲ ۸۳۳ ۸۳۴ ۸۳۵ ۸۳۶ ۸۳۷ ۸۳۸ ۸۳۹ ۸۴۰ ۸۴۱ ۸۴۲ ۸۴۳ ۸۴۴ ۸۴۵ ۸۴۶ ۸۴۷ ۸۴۸ ۸۴۹ ۸۵۰ ۸۵۱ ۸۵۲ ۸۵۳ ۸۵۴ ۸۵۵ ۸۵۶ ۸۵۷ ۸۵۸ ۸۵۹ ۸۶۰ ۸۶۱ ۸۶۲ ۸۶۳ ۸۶۴ ۸۶۵ ۸۶۶ ۸۶۷ ۸۶۸ ۸۶۹ ۸۷۰ ۸۷۱ ۸۷۲ ۸۷۳ ۸۷۴ ۸۷۵ ۸۷۶ ۸۷۷ ۸۷۸ ۸۷۹ ۸۸۰ ۸۸۱ ۸۸۲ ۸۸۳ ۸۸۴ ۸۸۵ ۸۸۶ ۸۸۷ ۸۸۸ ۸۸۹ ۸۹۰ ۸۹۱ ۸۹۲ ۸۹۳ ۸۹۴ ۸۹۵ ۸۹۶ ۸۹۷ ۸۹۸ ۸۹۹ ۹۰۰ ۹۰۱ ۹۰۲ ۹۰۳ ۹۰۴ ۹۰۵ ۹۰۶ ۹۰۷ ۹۰۸ ۹۰۹ ۹۱۰ ۹۱۱ ۹۱۲ ۹۱۳ ۹۱۴ ۹۱۵ ۹۱۶ ۹۱۷ ۹۱۸ ۹۱۹ ۹۲۰ ۹۲۱ ۹۲۲ ۹۲۳ ۹۲۴ ۹۲۵ ۹۲۶ ۹۲۷ ۹۲۸ ۹۲۹ ۹۳۰ ۹۳۱ ۹۳۲ ۹۳۳ ۹۳۴ ۹۳۵ ۹۳۶ ۹۳۷ ۹۳۸ ۹۳۹ ۹۴۰ ۹۴۱ ۹۴۲ ۹۴۳ ۹۴۴ ۹۴۵ ۹۴۶ ۹۴۷ ۹۴۸ ۹۴۹ ۹۵۰ ۹۵۱ ۹۵۲ ۹۵۳ ۹۵۴ ۹۵۵ ۹۵۶ ۹۵۷ ۹۵۸ ۹۵۹ ۹۶۰ ۹۶۱ ۹۶۲ ۹۶۳ ۹۶۴ ۹۶۵ ۹۶۶ ۹۶۷ ۹۶۸ ۹۶۹ ۹۷۰ ۹۷۱ ۹۷۲ ۹۷۳ ۹۷۴ ۹۷۵ ۹۷۶ ۹۷۷ ۹۷۸ ۹۷۹ ۹۸۰ ۹۸۱ ۹۸۲ ۹۸۳ ۹۸۴ ۹۸۵ ۹۸۶ ۹۸۷ ۹۸۸ ۹۸۹ ۹۹۰ ۹۹۱ ۹۹۲ ۹۹۳ ۹۹۴ ۹۹۵ ۹۹۶ ۹۹۷ ۹۹۸ ۹۹۹ ۱۰۰۰

او حکما يستلزم النقص واما الثانية فمعارضته في المقدمه
فان يجعل المعلول علته والعلة معلولا فمعارضته بمعنى المناقضة
وقلب ايضا وانما يرد هذا اذا كان العلة حكما لاوصفا والمخلص
ان يورد على طريق الاستدلال باحدهما على الآخر والآفة
فان قام الدليل على نفي عينية ما اثبتة المعلق فمقبولة وان على عينية
شي آخر فان قاصرة او متعدية الى مجمع عليه لا تقبل وان الى
مختلف فيه يقبل عند اهل النظر لا عند الفقهاء ثم قد ينقل المصل

نحو الخار
جنس بحد
بهم بانه
فهم فيهم
كالمسلمين
فيقول
المسلمون انما
يحد بهم
لانهم بهم
فيهم

وان لم يكن
بجمل المعلول
علته والعلة
معلولا
كما يحجب
بكل قول يحجب
فيهم متفاضلا
كالخطة فيلحق
بان العلة هي
الطعم بقدي
الى الفداك وما دون
الكبر كبحر الحفن
باحتين والربوا
فيها مختلف فيه
مس

كما نفي ايها زوجها فقلت ثم جاء الزوج الاول فوافق اوله
لان نراشه صحيح فيقال الزوج الثاني صاحب فراش فاسد فبستني
النسب كمن تزوج بغير شهود فقلت فالمعارض وان اثبت حكما اخر
وهو ثبوت النسب من ابي في كمن يزعم من ثبوت من الثاني نفيه عن الاول
نحو ما يزعم بالندز يزعم بالشرع اذا صح كالحج فيجب الصلوة والقوم
بالشرع فقالوا الحج انما يزعم بالندز لانه يزعم بالشرع فنقول الغرض الاستدلال
من لزوم الندز على لزوم ما شرع لثبوت النسب والسادس بينهما بل الشرع
اولي لانه لما وجب رعاية ما هو سبب القرية وهو الندز فلان يجب رعاية
ما هو القرية اولي منه قوله قاصرة كقولنا الحمد لله بالحمد لله موزون
مقابل بالجنس فلا يجوز متفاضلا كالمذهب والفقه فعارض بان العلة في الامر
هي القيمة والوزن منه كما اذا ادعى علة الربوا الكيل والوزن
ثم اتروا ان الايقات والادخار ايضا علة يتعدى الى الارز لكن لا يمكنه ان يزعم
كون الطعم ايضا علة لا يجرى بان الربوا في التفاح مثلا منه
اعلم انهم ذكرنا وظائف المعلل الطرية الى العلل الغير المؤثرة كذا تركنا لعدم الاعتدال
بها عند اكثرنا وغفرا لنا

فذلك والآ ترك العمل بالدليلين وجسر من الكتاب الى السنة ^{التي}
 الى قول الصحابي مطلقا ان قدم مطلقا كما هو عند الفخر والبرد
 وان قدم فيما خالف القياس كما هو عند الكرخي فيقدم في مخالف
 القياس ومنه الى القياس وان لم يقدم أصلا كما هو عند
 الكرخي فمساو مع القياس فيعمل باحد هما بالتحري فان لم
 يكن هذا المصير بقدر الاصول قبل ورود الدليلين كما في سورة
 السحار تعارض الاخبار والآثار ^{فان لم يرد الدليلان} واتع القياس والتعارض
 اما بين اثنين او اثنين او اثنين او آية وسنة مشروطة
 او متواترة والمخلص اما من قبل الحكم او المحل او الزمان اما الاول
 فاما ان يوزع الحكم بالدليلين او يحل على التعارض واما الثاني
 فان يحل على التعارض المحل واما الثالث فباختلاف زمان ^{الدليلين}
 الحكم او زمان الورد فان صرحا فالتاخرناخ وان دلالة
 كالحكم يؤخر عن المبيح وكالمثبت يؤخر عن التاخير

١
مطلقا على
الاول
ومقتضا على
ان لا

٢
فانه لا يمكن
الحكاية بالرة
لانه ليس
مثلا في
الطوائف
ولا بالكلية
للضرورة في
سوره م

٣
كشتمه المدعى
بين المدعين

٤
سفر الى محمد النصب
في واسموا برؤسكم
وارجلكم فان
الاول يقضي
مسح الرجل في الثانية

٥
لان بقدر البنية كان
الاصل لا باحة ودر
لافتة ثم الحكم نسخ
فوعلى صدور الشيخ و
لافتة بالشيخ والفرق
عنه الصلوة والسلام
الحرام والحلال والفرق
الحرام والحلال

١
روى عن عمر انه نجس وعن ابن عباس انه طاهر وروى جابر عنه صلى الله تعالى
عليه وسلم انه طاهر وانس عنه عليه الصلوة والسلام انه ليس بطاهر فلما تعارضت
الادلة بقى الماء طاهرا بيقين على ما كان والمتوضي محدثا فابزول بالشك
واحد منهما ٢ بان يحل بعض افرادهما بناء ^{لا يثبت كالمدين} وبعضها
بالدليل الآخر مثلا ٣ قوله على التعارض المحل كقوله تعالى فلا تقربوهن
حتى يطهرن بالتدبير والتخفيف حملنا الخفيف على العشرة والمثيرة على الاقلام
٤ مثال تعارض السنتين ما روى النعمان بن بشير ان النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم صلى صلوة الكسوف كما تصلون ركعة وسجدة وسجدة ركعة رضى الله
عنها انه عليه الصلوة والسلام صلا ركعتين بربع ركعات وربع سجوات تعارضت في القياس
على سائر الصلوات

فان مبني على عدم الاصل فالتبنت مقدم والا فان تخن انه بالدليل
 ثانيا وان احتمل الامر بين بنظر تبين الامر واما في معارضة
 القياس فلا نسخ ولا تاقط فعمل بايهما شاء بشهادة قلبه واما
 التزج فمما لا يمكن بعض وجوبه من كترجج المحكم على المفسر
 والمفسر على النص والنص على الظاهر وكترجج الحقيقة على
 المجاز والتزج على الكناية والجملة على الاشارة والاشارة
 على الدلالة والدلالة على الاقتصار والنهي على الامر والامر على
 الاباحة على البيع والاقول احتمالا على الاكثر احتمالا والمجاز على
 المتركة في الاصح والمجاز على المجاز بشبهة علاقته احدهما
 او قوة وان اتحد جهتها او قرب جهة من الحقيقة او رجحان
 دليل او شهرة استعماله والاشهر مطلقا يقدم على غير الاشهر
 سواء كانا حقيقين او مجازين او اشهرهما حقيقة وفرض مجاز او
 اشهرهما مجاز والاخر حقيقة عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله
 واللفظي المستعمل شرعا في معناه اللفظي يقدم على المنقول
 الشرعي بخلاف المستفاد الشرعي ويقدم تأكيد الدلالة على ما يمكن

لان لقب المؤمن نور بدي به ما هو باطن لا دليل عليه فخرج اليه

فان الحقيقة المستعملة لا على وجه الشهرة يرجح على المجاز المشهور عنده
 وقال صاحباه عكسه كالمجهول مستعمل وهو ما لم يستعمل ان يرجح
 في مدلوله اللفظي اصلا بل استعمل في عرفه دائما فانه اذا اطلق
 الشرع ذلك اللفظ يرجح معناه الشرعي على معناه اللفظي مستعمل

فيحتاج اليه
 المبيع
 في البيع
 من عدم
 في اللغة
 في اللغة

كذلك ويرجح في دلالة الاتقاء الاخبار بضرورة الصدق على
 ضرورة دفع الشكها ويرجح مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة
 ويرجح تخصيص العام على نادره الخاص والخاص ولو من وجه
 على العام مطلقا والعام لانه لم يخص على ما خص والمقيّد ولو
 من وجه على المطلق والمطلق لم يخرن منه على ما اخرج منه وتقيّد
 المطلق على نادره المقيّد والعام الصريح الشرطي على الكثرة البسيطة
 وعلى غيرها كما يجمع المحلى باللام والمضاف ونحوهما ويجمع المحلى
 باللام والموصول كمن وما على اسم الجنس المعروف باللام والجمع
 على النقص كما بأوسنة والمقدم من الاجامعين الغنيين على ما بعده
 وكل ما ذكر ترجيح بحسب المتن غير ترجيح الخطر على الاباحة وترجح
 المثبت على ان في فانها بالمدلول ومنه رجحان الخطر
 على الذب وعلى الكراهة والوجوب على الذب والارادة
 للحد على الموجب له والموجب للطلاق والعتاق على عدمهما وقد
 عكس الترجيح فيهما والاعف على الاثقل والترجح بالسند وجوه ترجيح
 المشهور على الواحد والموازن ^{بمروءة} على المشهور وخبر المعروف
 باللفظ على غيره وخبر المعروف بالرواية على غيره والسند على الكل
 كالتصانيف على النابيين والنابيين على تبع النابيين لانهم اعلى
 رتبة واقرب الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

من الترجيح
 بحسب
 المدلول
 الموافقة على
 النسخ الاصل

و مرسل النابجی علی مرسل بن النابجین والا علی اسنادا علی لا سفل
 والمسند المعفن صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم علی ما یحال الی معروف
 من کتب الحدیث و علی المثور ایضا و المسند الی ابن ابی شہور عرنا
 بالقوة کما یجاری علی ما لم یعرف کذا کذا کسبن ابی داود و المسند بالان
 علی مختلف فاکونه سند و الروایة بقراءة علی الشیخ علی الروایة
 بقراءة الشیخ علیہ عمننا و العکس عند غیرنا و غیر المختلف فی
 رفعه علی الصلوة و التسم علی المختلف فیہ و غیر المختلف و الراوی
 من الرسول صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم علی الآخر المحتمل سماع
 و عدمه و سکونه صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم عما جرمی بحضوره علی
 سکونه علی عما جرمی بغیبة و سمعه صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم
 و درود صفة منه صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم علی الفهم منه درود
 الراوی بعبارة نفیہ و خبر الواحد فیما یقیم بہ البلوی علی خبره
 فیما لا یقیم بہ البلوی و الترجیح فیما یسند الیه المقول ان یرجح بذاته
 الثقة بقوله و بالفظنة و بالورع و بالضبط و بالنحو و یرجح
 الأشهر باحدى هذه الصفات علی من اتصف باحدها
 و بالاعتماد علی الاحتفظ لا علی نسخة و بالاعتماد علی مذکره سماعه
 لا علی حفظ نفیہ و بروایة عمل احدهما بروایة نفیہ و لم یعلم عمل
 عمل الآخر و بان یعلم عدم روایة احد المرسلین الا عن عدل
 و لم یعلم الآخر به و بیاشرة احدهما لما رواه دون الآخر و یکون
 احدهما صاحب الواقعة دون الآخر و یکون احدهما متسا فنادون

الآخر ويكون اقرب الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عند سماعه ويكون
 من اكابر الصحابة ويكون مقدم الاسماء ويكون مشهورا ليس ويكون
 تخلفه في البلوغ ويكون مركبه اعدل والترجيح بحسب الخارج من حقه
 يرجح الموافق لدليل آخر على ما لا يؤيده دليل والموافق لعمل اهل
 المدينة والموافق لعمل خلفاء الاربعة والموافق لعمل الا علم يقدم
 من احد المؤولين المرنج بدليل نادر من احد المؤولين وما ذكر
 فيه العلة للحكم العام الوارد على سبب خاص في حق ذلك
 على العام الوارد لا على سبب في حق ذلك السبب على العام الوارد عليه
 والعام الامس بالمقصود على غيره واحد النجربين بتفسير راديه
 بقول او نعل واحد النصين بذكر سبب وروده على الآخر بقرائن
 تاخره عن الآخر كذا في الاسماء واما الترجيح المتعلق بالمحتويين
 فما عرف على نصاب ترجيح على ما عرف اجماعا والاياء الاقرب
 الى القطع على غيره والاياء مطلقا على المناسبة ورجح تأييده
 العين ثم النوع ثم الجنس القريب ثم الاقرب فالاقرب واعتبار
 شان الحكم اولى من اعتبار شان العلة فترجح تأييد جنس العلة
 في نوع الحكم وبكثرة الاصول وبالعكس اي بعدم الحكم في جميع صور
 عدم الوصف وتبعية حكم الاصل دون الآخر وتبعية اصل احدهما

لان فيها زيادة لزوم الحكم مع الوصف ومع كثرة الاصول ان يشهد لاحد
 الوصفين اصلا او اصولا فترجح على الوصف الذي لم يشهد الا اصل

١
 كابن عباس
 مسعود على
 ابن عباس
 رضي الله تعالى
 عنهم ٢
 وكل ما ذكر
 من الترجيح
 متعلق بالمقتضى
 ٣

٤
 على تأييد نوع
 العلة في جنس
 الحكم وترجح
 بقوة اشارة
 على الحكم

هيئة اجتماعية وكذلك لا ترجع بكثرة الرواة إلا عند حصول الهيئة
 الاجتماعية بكونها حد الشهرة ولا حديث بحديث آخر ولا كتاب
 بكتاب آخر ولا قياس بقياس آخر وكل ما يصلح عليه لا يصلح مرجحاً
الباب الثاني في الأحكام فبحث فيها عن الحكم والحكم
 والمحكوم به والمحكوم عليه فنبه أربعة أركان الأول في الحكم
 وهو أثر خطاب الله تعالى المطلق بأفعال المكلفين بالانقياد
 أو التخيير أو الوضع فهو إما تكليفي أو وضعي فالأول أما صفة لفصل
 المكلف كالأحكام الخمسة أو أثر له كالمملك وما يتعلق به ولأول
 أما أن يعبر في مفهومه المقاصد الدنيوية أو الأخسرية والآل
 صحيح أن الفعل موصلاً ^{للمنفعة} المقصود الدنيوية كما ينبغي وبطل
 أن لم يصل الهيئة ذاتها ووصفاً وفاسداً أن وصفاً فقط وأيضا
 أن ترتبط أجزاء النصرف الشرعي والآ غير منعقدة وفاسداً أن
 ترتب عليه الأثر والآ غير نافذ ولازم أن لم يمكن دفعه ولا
 غير لازم والثاني أما عزيمة وهي ما شرع ابتداءً غير مبني
 على عذر العباد فإن الفعل أو له مع المنع من الترك يقطع
 أن الخطاب إنما يكون بكيفية كونه تعالى كمن أو شرعي فذا أيضاً أما وضع
 كالحكم الشرطي والسببية وإنما يكلفي وهذا أيضاً أما طلبى كالأجبات
 وأما غير طلبى كالتحررات
 وهذه الستة كالاتية ثابته بخطابه تعالى وقبل اجتهاد الآتية الخمسة وقيل
 خطاب وصفي لا تكليفي وقيل أحكام عقلية لا شرعية
 كالمملك فينبغي الفصل منعقد لثباته

وبما تجلده ان
 كثره الاجزاء
 فوجب القوة
 ولا كثره الجزاء
 والتفسير
 في اصول من
 الكمال م
 من السجود
 والحكمة والنزول
 والكرامة
 الاباحية
 كملك المنفعة
 ملك المنفعة
 فالبسطة الفاسد
 منعقد لا يصح
 فالبسطة الفاسد
 منعقد لا يصح

و مطلق السنة قبل شامل بغیر السنة صلح الله تعالى عليه وسلم وقبل تحقق
 السنة كما هو عند الشافعي وقد بطل على ان ثبت بالسنة كقول ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى الوزر سنة والنفل وكذا المذوب ثياب فاعلم
 ولا يسيئ تاركه وهو دون الزوائد ويلزم بالشروع والحكم
 يعاقب على فعله وهو اما لعينه ان مثلاً احرمه عين ذلك الشيء او
 لغيره ان مثلاً احرمه غير ذلك والقياس كفر مستحلبها كما
 هو مذموم البعض والمشهور ان لعينه يكفر والآ لا وقد يفصل ان
 من العالم نعم والآ فان ثبوته بقطعي يكفر والآ لا والحق البعض
 في ان استحلال المعصية ولو صغيرة كفر والمكروه اما ترهني

١
 فقره سنة
 الزوائد
 بان النفل من
 العبادات
 ومن الزوائد
 ليس من العبادات
 فنادى
 لا لا الحار مفسر
 القطعي لا يفرق
 اليه وقد قيل
 في القناعات ان
 استحلال ما ثبت
 حرمة بطلان كفر
 يكفر وقد لا
 كالاستحلال
 وطى جارية
 ايه
 كالتصريح
 الحادي القديس
 ٢
 وقد يثبت بآية
 القطعي اقول
 لا حاجة اليه
 كقول القطعي
 ما خرجت ما بينه
 مطلق الاحكام
 ٣

في استحالة الادب ما فعله صلح الله تعالى عليه وسلم مرة وزكر مرتين ولا فرق بين
 وبين المستحب وقيل بينهما فرق كمن عسر والمفهوم من كلامه ان المستحب ما فعله مرة
 وزكر اخرى والادب والسنة ما اطلب ولم يترك الامرة او مرتين كمن حكمها
 الى المستحب والادب ممتدة الى قبل الثواب بالفعل وصفة فان في اللوم في ترك
 المستحب وعدم ترك الادب ومحمد ان ايضا في عدم العقاب
 لا ككل مال الغير فلو لا استغاله بملك الغير لحل له واكن حله له بطريق
 من طرق الملك كالشراء والاباحة والانهاب والوراثة والوصية بخلاف
 الاول فانه لا طريق له في حله مثل ذلك والما حله في حالة الخمسة فله في
 والضرورات قد تبين المحظورات
 فان نفس الفعل نهائس نعم في ذاته وانما المنع من استغاله بملك الغير وان
 ثبت قلت احرمه فيها ملازمة لنفس الفعل مع قابلية اكل للحل دون الاول فان
 فيه خرج اكل عن قبول الفعل شرعاً مستطاع في قوله وقد يفصل
 يعني ان سابق من التفصيل في حق العلم فلا تارة ولا فرق بينهما بل الفرق ان ثبت احرمه بقطعي يكفر
 كما هو في يوسف ايضا ويثير اليه في الوراثة معنى لا استحل الاحرام قطعي ولا يثبت بالعلم
 ظاهر كما في ان تاريخه كمن لا يعني ان مقتضى كل امر التحليل والاطلاق والتفصيل والتفريق

قريب الى الكل او خربي قريب الى الحرمه وعند محمد رحمه الله حرام لكنه
 يلحقه كالايجاب مع الفرض وحكما العقاب لكن في الثاني اكثر وايقنا
 في الثاني محذور دون العفو كحرمان وقيل وبغضبه وعدم العقاب
 خلافا لمحمد وفي تركها ثواب قالوا ولا يكفر بالاستحلال وقيل ترك
 كراهية مخربيه وترك التمتع تنزيهية وقيل ترك سنة الهدى بها
 ينكره اولى بسنة الزوائد لا بأس وبترك واجب يقال بعيد
 ومطلق الكراهية يجعل على التحريم وقيل ما في باب الصلوة تنزيه وما
 في غيره مخبر به واما رخصته فهي ما شرعنا من بابها على الصدر
 وهي اربعة الاول ما استباح مع قيام المحرم والحرمه كما جاز في كل الكفر
 كمرأى يقطع او قتل لكن لو اخذ بالعزيمة كان اولى والثاني ما استباح مع
 قيام المحرم لا الحرمه كافتار المسافر والعزيمة اولى الا ان يعضد
 والثالث ما دفع عنا من الاصر والاعلال والرابع ما سقط عنا
 مع مشروعيته لنا في موضع آخر كالحجر للمكروه والرخصه انا فيه
 ان الرفق على التخيير كفصر صوم المسافر واما اسقاط ان يعين
 الرفق بحيث لا يتعي مشروعيه العزيمة كفصر الصلوة فاجمعه
 الاصل في الاشياء الاباحه عند بعض منا كما ذكر في قبل وهو المختار
 والثاني ايضا او التحريم كما نسب الى الحنفية وهو لبعض اهل الحديث

١ كالأفعال الثلاثة كما نقصص في الخطاه أيضا وقطع الأعضاء، الخاطئة وقطع
 موضع البنجاستم ٢ لقوله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا
 على وجه المنة علينا أيضا ٣ مطلقا وقيد فخر الأصنام بزمن الفرق ٤ م
 ٥ قال في الاستبانه أو التعمضي بل الدليل على الإباحة وبسبب أن في الحديث
 ٦ لأن التصرف في تلك الفريضة أذن ليس بمحرم ٧ قال المحمد بن غزالي الاستبانه ذكر العلماء

والوفاء

الحكم اليه فلا يفسد الدال على الشرية او القفل او قطع الطريق ولا من دغ
 جها سلاحا بمسكته قتل به نفسه وان اضاف الى السبب الحكم بنونا عنده
 على موه الزانية اثبت الحكم به غير موضوع لمخل لم يوضع للحكم بقتل
 اثر القفل اليه بالتدعي كغير البرز في ملك الغير وارضاع الكبيرة ضررها تصفر
 بالتعهد ومن السبب ما هو مجاز لانضائه الى الحكم في المال
 كالنطق المعنى للحر لانه ربما لا يوصل اليه لان الشرط على خطر
 الوجود ولهذا المجاز شبهة الحقيقة فتبخر الثالث يبطل التعليل
 خلافا لفرق فلا يبطل منه اعلم ان لكل من الاحكام سببا ظاهرا
 فلا يمان حدوث العالم وامكانه فيصح ايمان القبي والصلوة الوقت
 والركوة الضاب والنام شرط لوجوب الاداء والصوم اليوم
 وقيل شهر والشهر والصدقة الفطر والسبب بونه والفطر شرط ^{الوجوب} والجمع البيت
 والوقت والاستطاعة شرط ليجوز الاداء وللعتس الارض ان مية
 تحققت وللخرج تقديرا وللطهارة ارادة الصلوة والسكينة شرط
 وللحدود والعقوبات ^{التي من الزاوية} والكفارات ما نسب اليه من سرفة وقيل دام دار
 بين الخطر والاباحة والشرعية المعاملات البناء المقدر ^{او بقدره} والاختصاصات
 الشرعية التصرفات المشروعة ^{او بقدره} واما الشرط فاما شرط محض وهو حقيقي

ثم اذا وجد الشرط بعينه لا يجاب السابق على حقيقة تأثيره في وقوع الجرائم
 وان لم يجز طلب تحقق سببه وهو الاتفاق والانفس ودور دكره والصدق والافراد
 الصادر عن النظر والامل او الكلام القائل وهو اهل لذلك
 بعض الجرائم الذي لا يتجزأ في اليوم سبب لصوم ذلك اليوم
 واعلم ان ترتيب الحكم ان لم يترك العقل جهة تأثيره ولا يكون بغير المكف كالوقت فبب
 وان لم يترك فان كان النقص من وضع ذلك الحكم كالمسك فبب بطلان عليه سبب ايضا مجاز
 وان لم يترك الحكم الفرض كالمسك المتدق فبب وان ادرك العقل تأثيره كالمسك فبب

لا ينبغي من قال
 اصله الشجره وتنفق
 شجرة في كل
 فصل فطلب
 سببه
 لانه ان دخلت
 الدار فانت
 حائز
 وكذا الضمان
 وانفذ ازاره ارباب
 نحو البيت بانه
 ككفارة
 ويجوز سببا مجازيا
 للجرم
 فان غلبه جازا
 بسبب فيه شبهة
 بالحقيقة ثم
 في ارادة لا يجوز
 بدونه كسب
 كالمسك لا يجز
 واجز في الجرم
 واسوة في الظاهر

كالمسك في الجرم
 هو يرض عليه الجرم باقراره او اقراره

يتوقف على الشيء في الواقع اذ يحكم الشرع كالشهادة للكلح والوضوء
 للصلاة اذ جعل باعتبار المكلف وتعين تصرفاته عليه كما بكتلة التمسك طراد
 دلالتها واما شرط في حكم العدة وهو ما لا يعارضه علة يصلح لاضافته
 الحكم اليها فيضاف اليه كحفر البئر وثقب الزنق ونطح جبل القديس واما
 شرط في حكم التيب وهو شرط اخر من بين الشرع الحكم فعمل مختار
 غير متبوع اليه كحل قبل العبد ونسخ باب قصص او اصيل واما شرط
 اما لا يحكم كقول شرطين علق بها الحكم واما شرط علامة وهو ما يبين
 وجود علة خفية او وجود صفها الخفية كالولادة للثب عندها فثبتت
 بشهادة القابلة وكالاتحسان لاجرم فلا يضمن شهو والاحسان اذ ارجعوا
 لان العلامة لا يضاف الحكم اليها واما العلامة فيما يعرف الحكم به
 فلا تعلق شيء من الوجوب والوجود به وهي اما محض كالتكبير واما بمعنى الشرط
 كالحرم من نحو الاحسان واما بمعنى العدة كالصل الشرع فاما علامة
 مجازا كالصل الحقيقية والشرط الحقيقية الركن الثاني في
 في الحكم قد يبين ان الحكم باحسن والقبح هو الشرع وليس
 للعقل دخل في الحكم والادراك غير كونه آلة لفهم الخطاب عند
 الاشاعرة والحكم والادراك فيها للعقل فقط عند المعتزلة والاحتكا
 عندنا ان الحكم هو الشرع والعقل يبين في البعض فالعقل غير

نحو المرأة التي تجوز دجها كذا م وقدم ان شرط عند من العلة وعندنا ان في شرع الحكم
 في نحو ان دخلت هذه الارقان طالق فلا يغير في الاول ما يغير في الثاني فوجود
 الاول في الملك دون الثاني لا تطلق وبالعكس تطلق خلافا لفرق م

الذي يتوقف عليه الشرع كعرفة الله تعالى ونصه في النبي وعبد السلام والنظر
 في معجزة موسى الله تعالى عليه وسلم م

كل الاعتبار فلا يكلف العبي بالايان ولا مهندرا كل الادار فيعتبر ايمان
 وكفره قبل وهو المحمل لقول الامام لا عذر لاحد في الجهل لان في قيام الامان
 والانفس ويعزني الرابع الى قيام الدليل الركن الثالث
 في المحكوم به هو اربعة ما ليس له الادود حسي وهو متعلق بحكم شرعي آخر
 كالزنا وما ليس له الادود حسي وهو متعلق بحكم شرعي كمنه ليس سببا
 له كالاكل وماله وجود شرعي وهو متعلق بحكم شرعي وسبب شرعي آخر
 كالباع وماله وجود شرعي وهو متعلق بحكم شرعي آخر وليس سببا لحكم شرعي
 كالصلوة ثم المحكوم به اما حقوق الله تعالى خالصة او حقوق العباد
 خالصة او مجتمع فيه الحقان وحق الله تعالى غلب
 كحق القذف او حق العباد غلب كالقصاص واما حقوق الله تعالى
 فتأثيره عبادات خالصة كالايان وفردية ولها اصول وشرع
 وزوائد وعبادة فيها مؤنة كصدقة الفطر ومؤنة فيها عبادة كالشر
 ومؤنة فيها عقوبة كالخراج وحقوق دائرة بين العبادات والعقوبة
 كالكفارات والعبادة غالبة في الكفارة غير الفطر وحقوق قائم
 بنفسه كخمس الغنم والمعادن وعقوبة كاملة كالحودود فلا يجوز عفوها
 وعقوبة فاصرة كحرمان الارث بالقتل الركن الرابع

فان لم يكلف العبي بالايان فلا تترتب اربعة مؤنة عاقلة لم تصف شيئا من الايمان
 والكفر تحت رنج مسلم بين ابوين مسلمين م قوله ولها اصول فلاصل
 الايمان الفدين والافرار ملحق به وزائدة الاحمال وفروعه الاعمال اصلها الصلوة
 ولاحقها الزكاة ثم الصوم ثم الحج ثم البعاد وزوائد السنن والارباب علم
 في كونها طهرة للصائم واقتراط البينة وكون اسمها صدقة م
 ش فلا يجب على السبي كمال الزمان الكفارة جزاء البشارة م لا يغفر القذف
 فانه ليس من حقوق الله تعالى بر ما يغيب فيه حق على حق الجدم لا وليها اجزية فلا ثبت
 في حق البصيرة وحاشية البر مس

في المحكوم عليه

في المحكوم عليه وهو المكلف ولا بد من التكليف من الالهية والالهية لا يثبت
 الا بالعقل واجترافه بها البلوغ وقد عرفت ان المختار عندنا في العقل هو
 المتوسط ثم الالهية نوعان الاول الالهية وجوب وهي بناء على قيام
 الذمة فالادنى ذمته قبل الولادة من وجوب يصلح لما لا يملكه وبعد
 الولادة يصلح لها ولكن الوجوب غير مقصود بنفسه بل حكمه وهو الاداء
 عن اختيار فجاز ان لا يثبت في حقه لعدم حكم الوجوب ^{في المصداق} وعروضه
 فكل ما يمكن اداءه يجب عليه وما لا يمكنه كما لا يثبت لعدم المحل كبيع المحر
 فما كان من حقوق العباد عرنا وعوضا يجب عليه وكذا ما كان صلة لا
 يشبه الاجرية فلا يتحمل الدية وما كان عقوبة ^{بغيره} واخرية لا يجب
 ومن حقوق الله تعالى ما صنع اداءه عنه يجب عليه كالعشر ونحوه
 وما لا يصح كالعبادات الخالصة والعقوبات وما كان عبادة
 فيها مؤنة لا يترحم عليه منه محذور فيلزم عندهما الالهية الاداء هي خاصة
 يتنى عليها صحة الاداء وكاملة يتنى عليها وجوب الاداء وكل منهما يثبت
 بقدره كذلك فالخاصة عقل البصير والمعنوه والكامل عقل البالغ وغير
 المعنوه وما بالخاصة فحق الله تعالى كالبالغان وفردعه البدينة
 نصح من غير لزوم عليه وكذا الكفر في احكام الآخرة اجماعا وني لم
 الدنيا ايضا عندهما خلافا لابي يوسف وحقوق العباد ان نفا
 محضا يصح فيه بغرذون دية وان ضرا محضاً وان دائراً بينهما كالبيع
 يصح منه برأى ودية لا بد منه ثم العوارض سماوية ومكسبة اما
 في اللغة الهمة وفي الشرع وصف بصيرة الانسان اياها كالدعوى عليه

١
 بين ذمته
 الاثام
 والمقرنة

٢
 فلو اشترى
 دابة في
 فدية
 عليه النفس
 م

٣
 نحو اثنين دابة

٤
 اى لا يصح
 وان اذن دية
 ادب
 الا اذا قرأ
 لخاصة
 م

اما السادة فيها الجنون وهو ما يوجب الجحيم من الاقوال لا الافعال
 ولو باجازه الوالي ويسقط به الكدود والكفارات والعبادات
 والبرعات وما كان حسنا لذاته كالايمان وقبيل لذاته كالكفر ولو
 ردة انما ثبت في حقه بتعالويه ووليته ومنها الصفر هو قبل ان
 يعقل كالجنون الا ان العرض فيه على نفس الصفر فهو خالي زمان
 ان يعقل وبعده يحدث له ضرب من الالبسة فلا يسقط عنه ما لا يحتمل
 سقوطه من البائع نحو نفس وجوب الايمان فاذا اداه يقع فيه ضا
 خلا فالبشر الائمة ذناب عليه ويسقط عنه ما يحتمل السقوط كوجوب
 اداء الايمان ويقع عنه كل عسرة يحتمل العفو فلا يعفى ردة ولا حقون
 العباد ولا يلى على خبره واذا اسلمت زوجته بعرض عليه الاسم
 ومنها العنة هو آفة توجب خلا في العقل فبشبه بعض كلامه كلام
 العقلاء وبعضه كلام المجانين وهو كالصبا مع العقل ومنها النسيان
 وهو لا ينافي في الوجوب ولا وجوب الاداء في حقه تعالى لكن يعفى
 فيما غلب فيه حقه تعالى كالصوم ونسيته الذبيحة الا بتقصير
 كالاكل في الطلوة بخلاف حقوق الجهاد لكن اذا مات ما يبا
 دينه ان من سب شرعى يعفى والافلا ومنها النوم وهو وجوب
 تاخير الخطاب وتأخير الوجوب وسطل عباراته في الطلاق
 والعاق والاسلام والردة لعدم الاختيار ومنها الاعماء وهو
 فوق النوم فبطل العبادات ويمنع البناء وينقض الوضوء ومنها
 ذكر العقوبات والعبادات الاخرية والكفارات والمصار المحضر والمائة والبرقا
 والزام المعاصات او حقوقها كما سبق من غيرهم منكر الشرائع
 حاجته اليه قال في الاشباه الاصح بترادفه السهو مستعمل

١ حصة الايمان
 ٢ اذا اسلمت
 ٣ ردة
 ٤ ذناب الجنون
 ٥ على ردة
 ٦ فلا يسقط عنه
 ٧ ولا جسم من البركات
 ٨ بالقول
 ٩ لا ينافي العنة
 ١٠ ذنوبه
 ١١ وهو يتكلم في الغنى
 ١٢ المدرك والمكره
 ١٣ حكمة راديه بسبب
 ١٤ من غير
 ١٥ والديان والحق
 ١٦ مستعمل

١
نجنز الغفر
فان مانه
٢
نفسه
٣
كالصوة واليوم
٤
بفتح اقراره
بالحدود والقضا
٥
فان المادون
مالك يادون
رفسه
٦
اسى حرا الكاح
كن نصف
بالحر
٧
لان مالك
بدا لارفته
٨
كالحرقض
الحر به اى بعد
٩
كلاد بضا عتق
الرب م
١٠
لابيع والبه وبيع
الحبات اى بقرن
نفسه
١١
بفتح سب الساية
الكلين لانه فى الارض

لا يبيع واليه ويبيع
المحبات اي باقر
نعمه م
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في

فيما يحتمل الفسخ اولا فلما تفصل في المطلات ومنها السفة هو حقة
 تقرى الانسان فحقه على خلاف موجب العقل والشرع وهو لا ينافي
 الايتين ولا شيئا من احكام الشرع ولا يعطى مال من بلغ فيها
 الى الرشد عند هما والى سن الرشد عنده ولا حجر على السفة بعد
 البلوغ سواء فيما يبطله الكهرل ويحتمل الفسخ اولا وعند هما يحجر
 فيما يقبل الفسخ ومنها السفر وهو من اسباب التحفيف فيقصر
 الرباعي على ان لا يجوز الاكمال خلافا للثاني ويؤدي
 القوم ان شاء لكن لا يحل السفر المما فر صام وصائم سا فر في
 رمضان وان سقط الكفارة بخلاف المريض ومن احكام
 السفر المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعدين والاضحية
 وبكر الشربى وعدم خروج المرأة بلا زوج او محرم وعدم خروج لولد
 بلا رضا ابوية غير الحج وعدم خروج المديون بلا اذن الدائن
 ومنها الخلل وهو الفعل بلا قصد تام ولا ينافي الايتين لكن
 يصلح عذر في سقوط حق التعدي اليه اذا حصل عن اجتهاد و
 يصلح شبهة في باب العفو فلا يأثم ولا يجرد ولا يقص ولا يصلح
 عذرا في حق العباد ويصلح مخففا بما هو صلة لم تعابل بالاد وجب
 بالنقل كالدية وضع طلاقه والتعدي به فاسد اكسب المكره اذا صدره

١
 الفسخ
 هو خلاف
 موجب
 العقل
 ٢
 الى اليه الوجوب
 واية الاداء
 ٣
 كالبقي والجاره
 والهبة
 ٤
 شبهة لمستبين
 ٥
 كذات الاشياء
 لكن فيه تقصير
 بعرف من الغيبة
 ٦
 تمام الاثم وان
 انتم اثم برك
 زيادة الاتهام
 ٧
 بيني وذا جري
 ابيح على لسانه
 خطي
 ٨

او يختلف الصوم بخلافه ثم بالان يفرض له ذلك وكذا اذا مرض المقيم حل له
 الاطعام لانه يوجب ضرورة لازمة بحيث لا يمكن دفعها فلو ثرته باخرة الاطعام
 فلو زنت غير امرأة فوطها على عن امرائه لا يأثم ولورس على اعتقاد جندار انشا
 فلو قد مستهم

خصمه ومنها الاكراه وهو نوعان بلجي هو ما يعدم الرضا وبفسد الاختيار
 ويوجب الابناء كما بانها نفس او عضو وغير بلجي وهو ما يعدم الرضا
 ولا يفسد الاختيار كما يحسن او قيد او ضرب وهو مطلقا لا ينافي
 الايمن ولا الخطأ ولا سقوط الاختيار وان افسد فالتوا
 التي لا تنسخ تنفذ بالاكراه والتي تنسخ تنفذ ولا يصح الاقارب
 باب الاجتهاد وهو استنزاع الفقه الواسع لتحصيل ظن
 بحكم شرعي وشرط ان يحوي علم الكتاب على ما ذكرنا وحكمه قبله
 الظن فالمجتهد يخطئ ويصيب فالنحو واحد عند الله تعالى خلافاً
 للمعزلة واختلف في تجزئ الاجتهاد والاصح لا واختلف في انه
 عليه السلام بل منع بالاجتهاد فيما لا نص فيه فاخار ابو يوسف
 واحمد وقوه وعلى وقوه قيل لا يجمل الخطاء والاصح يجمله
 لكن لا يقرر عليه وقيل نعم فيما يتعلق بالحرب دون الاحكام ولا
 انهم على المخطئ خلافاً لنفاة القياس ويجوز تغيير الاجتهاد
 فيجوز الرجوع وعليه يحمل ما اذا كان المجتهد قولاً شافياً
 لان الكره عليه اما من كثر الشك او مباح كالانظار في نهار رمضان او
 مرض كاجراء ككفر او حرام كما على قتل مسلم او على الزنا مسته
 واختلف ايضا في ان القضاة بل يجتهد في زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم
 قيل لا مطلقاً وقيل نعم مطلقاً وقيل ان في قريب عليه السلام ونعم ان في بعيد
 منه صلى الله تعالى عليه وسلم كما في القامخانية مسته
 هذا على وفق ما في الاصول لكن في القامخانية قال بعض المجتهد بل يوقف
 على الوحي وقال بعض يرجع الى شريعة من قبله وقال بعض لا يجتهد الى ان ينقطع طعمه
 من الوحي ثم يجتهد فيكون شريعة له فاذا نزل الوحي بخلافه يصير ما سجد ونسخ
 المسته بالكتاب جائز مسته

هذا هو الوجه
 في الخطأ والخطأ
 في الخطأ والخطأ

هذا هو الوجه
 في الخطأ والخطأ
 في الخطأ والخطأ

لأنه ان كان
في دفعه واحد
لا يجوز ان
لا حكم ابوك
رضي الله عنه
عنه في مسائل ديانة
عمر رضي الله عنه
دم ينقض حكم
لان انما ليس
بافوض من الاول
والفصل في
الاشباه
مستطاع
فلا يغير اجتهاده في
القبلة على ما كان
ولا كان لا ينقض الاول
فلا يصح اربعة
جاءت صح وكره
الاستنبات
ثم

لكن في دقتين والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لان الثاني كالأول
فلا ينقض مجتهد حكم نفسه اذا تبدل اجتهاده كحكم غيره الا اذا خالف
قاطعا ولا تقليد مع الاجتهاد واختلف في نفاذ حكم مقلد المجتهد
مذهب امامه كما اختلف في جواز تقليده بل نأمله وقيل لا بأس
بأخذ العامي في كل مسئلة بقول مجتهد اختلف عليه وقيل هو الاصح
لكن الاكثر عدمه واذا وقع اجتهاده في حكم فلا يقلد فيه بمجتهده
آخر واما قبل الاجتهاد فيقبل المختار فكذلك وقيل الا ان يكون اعلم منه
صحيا باو غيره وقيل الا ان يكون صحيا بارجح ولا تقليد في الاختلاف
وقال بعض بجواز بعض احسره بوجوبه فان النظر حرام فيه
لنا الاجماع على وجوب النظر في معرفة تعالى ودينه حتى يتجمل
الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ، يتجمل التصواب ومعتقدنا في
الاعتقادات حتى ومعتقدنا مخالفنا باطل والمستفتي لا يستفتي الا
بمن علم علمه عدالة فان بما مجهولين فالتمتار العدم وان معلوم
العلم ومجهول العدالة فيستفتي ويختلف في ان غير المجتهد هل
ينقض بمذهب مجتهد على اربعة ^{فلا يغير اجتهاده} فتمت المختار جواز ان مطلقا الاحكام

ما ذكره
في كتاب
الاجتهاد

تعبه الاسفراد فلا يعدل عنه لانه بالزمانه بصير طرزا به نفسه فذهب في حكم حادثة
معية ولانه اعتقاد ان المذهب الذي اعتقد هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده
لان ليس لذلك مانع عقلا ونقلا ولم يرد نص على متاينة مجتهد بمن بل انما صلى الله عليه وسلم
يجب ما حثف على الله تعالى الله اعلم مستطاع فالدين المستفتي ان يطلب صاحب فقه
المرتبة ويعتد على فتواه قال ابو السعود واما الاعتماد على مجرد مسطور مخير عظيم اذ جمهورا و
حتى من الحواشي والاطراف كالبخاري وجامع الفوائد وقفاوي الصوفية ومشتغل الكتب المعيرة
ايضا فلا يوجد فيه سوء وخطأ وكما يجب الهولاء مع الاجماع على دوائه قد خطوا في مسائل بل في
الكتب المعيرة اقوال مضادة بل في كتاب واحد وكذا في الترجمات فلا يميز احد الا ببلوغ الله تلك
المرتبة المستطاع لمختصا مستطاع

وعلما وتبصر الصبح والفساد وهذا هو المراد ان المفتي لابد من كونه
 مجتهدا وبحكم من لم يبلغ تلك المرتبة وقيل ذلك عند عدم المجتهد
 وقيل يجوز مطلقا ولكن لا يجوز مطلقا وعند تعدد المجتهد يجوز تعينه
 المفضل وقيل بتعين الافضل واذا عمل العاقل بقول مجتهد
 في حكم فليس له الرجوع عنه الى غيره اتفاقا واما في حكم اختيار
 الجواز قالوا من سئل عن عشرة فاصاب في ثمانية واخطا في اثنين
 فمجتهد وقال بعض لابد لاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة
 النسخ والمنسوخ والحكم والمؤول وعادات الناس وعن محمد
 اذا كان صواب الرجل اكثر من خطائه جاز له ان يفتي بالمقتضى ان
 مقلدا يأخذ بقول الافقه فان المسئلة خلافية فان كان ابو حنيفة
 في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار وان اختلفا معه فقولهما
 الا ان يطرح المشايخ فالفتوى بقول ابي حنيفة ثم ابي يوسف
 ثم محمد ثم زفر واليحيى بن زياد واذا لم يجد قولاً من الفقهاء
 يجتهد برأيه ان عرب ووجه الفقه والمفتي اذا سئل عن شيء
 يفتي بالفتنة حملا على الكمال واما يفتي بما يقع عنده من المصلحة
 وطبيعة العوام التمسك بقول الفقهاء ودون الكتاب والسنة
 وليس لهم اختيار احوال الماضين بل افاضل علماء عصره المؤثرين
 وليس لهم اختيار احوال الصحابة كذلك وكل آية او خبر مخالف
 لمذهب فقهاءنا محمول على النسخ او التاويل او التخصيص او الترجيح
 فلا يحمل على عدم بلوغه اليه فقول الفقهاء مرجح على النصوص
 لكن عند الشك يفتي بقدم النسخ العجيب على الردية

١٢
 من قول محمد بن
 الفضل بن عبد الله
 بن محمد بن عبد الله
 بن محمد بن عبد الله

١٣
 من قول محمد بن
 الفضل بن عبد الله

١٤
 من قول محمد بن
 الفضل بن عبد الله

١٥
 من قول محمد بن
 الفضل بن عبد الله

١٦
 من قول محمد بن
 الفضل بن عبد الله

الاسباب مطلوبة لاحكام لا لاجتنابها استدانة الشيء يعتبر باصله الاصل
 ابتداء ما كان على ما كان اخبار المجتهد عن فعل للوجوب كما في
 الكا في الذنب كما في الهداية الاصل براءة الذممة الاصل
 البعد في الصفات العارضة الاضطراب لا يبطل حتى في غير الاعمال
 الكلام اذ لم ينه احواله الا ان لا يمكن الاحتساب بالمتا صلا لا لفظا
 الايمان مبني على اللفظ لا على الاعراض الافعال المباعدة
 انما يجوز بشرط عدم اداء احد الاشرار لا يرتد بالرد الا في
 على الغير ليس بجائز الامر بالتعرف في ملك الغير باطل اذا ثبت
 اصل في اكل او حرمته او الطهارة او النجاسة فلا يزال
 الا باليقين ببقاء الحكم يستغنى عن بقاء السبب البقاء
 اسهل من الابتداء بقاء التقوى على الضيف فاسد بيع المحقوق
 لا يجوز بالانفراد بيع الدين بالدين باطل الثببات شرع
 لاثبات خلاف الظاهر واليمين لا بقاء الاصل التابع
 لا يفرز بالحكم التابع بسقط المستبوع التابع لا يتقدم
 على المستبوع بدل سبب الملك قائم مقام بدل لثبات
 التبرع لا يتم الا بقض التزج لا يقع بكثرة العلل تعرف الامام
 على الرجعة منوط لمصلحة تعرف الانسان في خالص حقها اما يصح

كما اذا وحب دارا او ربح في نصفها وشاع بينها فاشيوع الطاري لا يبيع
 بقاء الهبة ثم فلا يجوز بيع اكل بدون الام وكذا هبة ثم
 في فادات الفارس سقط سهم الفرس لا ملك لان الفرس تابع والفارس
 مستبوع ثم كما في قول مسيحي الله تعالى عله وبنم هي ملك
 صدقة ولنا بدية مسهم

ولا يصح اخذ
 العبد المورث
 بعد الرجوع
 القضاء
 في غير ما
 وان كان في حكم
 لفتح الضرر
 نفى
 قبل
 الطلاق والاداء
 ولا جاز
 ان يستمر
 وانما كل
 شدة وانما
 اذا كانا
 انما كل
 بيع في الزنا
 جوارض

٤
 فثبت حر
 الاستماع
 بعقد النكاح
 كونه موجه
 ٥
 ولا يترتب زرع
 القياس على
 النص بن
 الربوا
 ٥
 فلو حلف
 لا يأكل كذا
 لا يثبت بالمر
 حكم المخبر
 ٦
 وقد سبق
 ان بعد الحكم
 مستغن عن
 بقاء العلة م
 ٧
 ولذا قدم النبي
 على الامر م
 ٨
 فداواة المشتري
 التجارية للمشتري
 يمنع الرد
 ٩
 فلو طلق نصف
 تطليقة يقع
 واحدة م

اذا لم يضر به الجار بكثير الفائدة مما يترجح المصير له تملك الدين
 من غير من عليه الدين لا يجوز التناقص لا يمنع صحة الافراد على
 نفسه التخصيص على الموجب عند حصول الموجب ليس بشرط
 التخصيص بوجوب التخصيص ث اثابت بالبرهان كالاثابت
 بالبيان اثابت بدلالة النفس انما يغير اذا لم يوجد الصريح بخلافه
 اثابت بالضرورة بقدر بقدرها ج جناية العباد حيا
 جواز الشرع ينافي القمان ايجل بالاحكام في داللاصم ليس
 بعذر ايجل بالاحكام انما يكون عذرا اذا لم يقع حاجته اليها
 ح الحقيقة تدرك بدلالة العادة الحكم لا يفتى بانتهاء علة الحكم
 نزاع في الجنس لانه الانسداد احكام تثبت بالثبوتات د
 ورد المفاسد اول من جلب المصالح دفع ما ليس بواجب عليه
 بترد الدفع اذا كان لغرض لا يجوز الاسترداد مادام باقيا
 دلالة المجموع على القطع مع طينة الاحاد وجائز بانضمام دليل على
 كمان التلويح دليل اثني في الامور الباطنة تقوم مقامه
 الدبون تقضي بالمشابهة ذ ذكر بعض ما لا يخرج كذا كذا م

١
 فاذا كان في التركة دين على الناس واخرج احد الورثة بعين على ان يكون الدين لسا
 الورثة بما يأخذ منهم من العين لا يبيع سهم في جميع الشهود عن شهادتهم كتمان في
 مجلس الحكم بعد الحكم بما يغير رجوعهم ويحكم عليهم بضمان الملقوا بشهادتهم م
 ٢
 كالسفر فان المشتقة تدور على المجلس لا على الافراد كسفر في البيع فيه تقع لاحدهما لاحدا
 النزاع وان لم يوجد نزاع في بعض الافراد م
 ٣
 حريتا ترك ذرة مما نهي الله افضل من عبادة النطقين م

الرجوع من الانذار باطل ^١ حتى انما لا يوجد السرية يكون من الامور
الشرعية لا المحققة الكوث في معرض الحاجة بيان شئ البهنة
يكفي لاثبات العبادات شرط الواقف كضئ الشارع الشئ انما يمكن
بغيره اذا نادى بجميع الوجوه الشئ فخرج على البينة او الاقرار او
الكول من الضر يزال الضرورات تبيح المحظورات
الضر لا يزال بغير الضر الاشد يزال بالاعنف الضر الخاص
يحمل الضر عام الضر مدفوع بقدر الامكان الضمان بالتقدير
مختص بالمعاقبات ظ الظلم يجب دفعه ويجرم تقريره ع
العادة حكم العادة المطردة تنزل منزلة الشرط العرف انما يكون
جته اذا لم يخالف نص الفقهاء العبرة لا يخرجني الوصف
العبرة للملفوظ نصا دون المقصود العبرة للملفوظ العبرة
للمعاني تخففهما في قبل شفعة الدرر العبرة للغالب الشارع
للا نادر العلة توجب براءة من جنسها عدم ثبوت حكم الشئ
لعدم ثبوت شرطه ليس دفعا العمل بالظاهر هو الاصل
لرفع الضر عن الناس ع الغرم بالغرم ف

فلا يضمن من قال اسكت هذا الطريق فانه امن فسكر م
لا يمكن تزويج على قصد التطين بعد الجماع صح مع انه اذا شرط ذلك في العقد لا يقع
فلا يقع في قوله على الطلاق عند الجمهور ولو به الطلاق كما في الصورة عن فصول
العادى وان اختار ابن الهام وقوع لفرق الناس والفتوى على الاول
كما فيه ايضا عين الخلاصة وقاضيهان والحيانية مشته في الخلاف في
قوله الطلاق على واجب او لازم فلا يقع عند الامام خلافا لهما معهم

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

الفتویٰ فی حق الجاہل کالاجتہاد نے حق المجتہد الفرج المخص
 باصل وجودہ بدل علی وجود اصل فی القدم غیرت
 علی قدمہ قد ثبت الفرج مع عدم ثبوت الأصل
 کل شرط بغیر حکم شرعی باطل لکن الوسائل احکام المقاصد
 بس کل ما فیہ معنی الشئ حکم ذلک الشئ الا الزام الا
 یجمع ما لم یثبت بدیل لاجزہ لا خلاف السبب مع اتحاد حکم
 لا یملک احد اثبات ملک بغیرہ بلا اختیارہ لانما اثر لغویہ
 فی تغییر الحقیقۃ لا یتبع تأجل الاعیان لاجزہ لذلک لا فی مقابله النصح
 لاجزہ بالظن البین خطا و لاجزہ للظنیات فی باب
 الاعتقادات لانکر تغییر الاحکام بتغیر الزمان لا یوصف
 القبی قبل البلوغ بالکراہۃ لا ینتصب احد خصا عن احد بلایا بہ
 دو کالہ ودلایہ لا یعمد علی الخط ولا یعمل بہ لا یصح الدعوی
 بعد الابرار العام الا بخی حادث لاجتہاد مع الاحتمال لا یقوم المناہ
 فی انفسہا لا مسامح لاجتہاد نے مورد النص لا یجوز لاحد
 ان یاخذ مال احد بلا سبب شرعی لا یجوز لاحد ان ینصرف فی ملک

کثر و انما
 لا بدیۃ ام
 ۵
 قریباً الى ما لا
 لا یملک باختر
 الاسباب عند
 سواد الفتوی
 ۴

۵
 و اذا جاز
 لا یصح
 عرض الیہ
 الغائب
 لنفقۃ دان
 لم یجز تقدر
 النفقۃ فی ما لا
 کذا قبل ام

۶
 کففت المساجد
 یجوز فی زمانہ
 ۸
 زبیر م

۹
 فلا یضمن الماکک
 ان صاحب
 منافع النفقۃ
 ۴

فلو قال زبیر علی عمر الف وانا خاص بہ واکرمہ ورم الکفیل اذا ادعا ما زید دون
 الاصل ام ۵ ولذا فی البیع بشرط ان تأجل فی البیع واما السلم فی
 خلاف القیاس ام ۶ فلو ان مضایقہ وقت العقر لم یضمن ید واصل العقر
 ثم بین ان کان فی الوقت سعة یطوّل یطوّل فان فی الوقت سعة یطوّل یطوّل ثم الفجر
 واما ما یفرق فقط ام ۷ فلو مضی فی یجوز بیع مزرکۃ النبیۃ وحرکۃ الخ
 ۸ یجوز زبیر عند ان فی مخالفتہ قوله قالی وانا کلو انا کلم بکر اسم الله ام

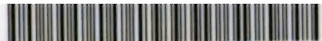
الغير بلا اذنه لا ينفذ امر القاضي الا اذا وافق الشرح لاطاعة للسلطان
 في المعصية وانما الطاعة في المعروف لا يسقط الحكم الاصل
 بالعوارض المجزئة ثم ما جاز لغدر بطل بزواله ما ثبت حكمها
 اصلها لا يسقط بالعوارض ما ثبت بزمان حكم بقائه ما لم يوجد
 المزيل ما حرم اخذه حرم اعطائه ما ايج للضرورة لا ينقد بقدر ما
 ما ثبت على غير القياس فغيره لا يقاس عليه ما عمت بلبنة خفت
 قضيت المباشرة خاص وان لم ينقد والنسب لا الا بالفتح المراد
 باخراجه ما يتردد بين الفرض والبدعة فانيانه اولى وبين السنة
 والبدعة فذكر اولى وبين الواجب والبدعة فانيانه اولى
 المطلق انما يجزى على اطلاقه اذا لم يعلم دليل التقييد نصاً او دلالة
 من كك شيئا ملك ما هو من ضروراته المثل المجزئة لا يفتح القاعدة
 الكلية المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته ومعدوم قبل ثبوت
 شرطه المقضي عليه في حادثة لا تمنع دعواه ولا يثبت المنع في
 ما يمنع حقيقة من نكاح بل فعل شيئاً اولاً فالاصل انه لم يفعل
 لان النص على خلاف القياس يقصر على مورد النهي تقييداً في غير
 ما جاز الا تراض بالرجع مع حرمة استقرضه فحول على الضرورة لان الاجتناب
 تنزل منزلة الضرورة وكذا الرشوة وكذا الاعطاء خوفاً هجوة فان مثلها
 من باب العمل باهون الشرين ثم فاشترط لا ياكل الميتة الا قدر سد
 الرمت واقتواها لعقد من بول السور في الثياب دون الادواني مسته
 ولا اثم على المقر ما قرب للمقر لان اقراره للغير كذا يمنع عادة كمن نكح
 فو حاكم لا فهو محرم ثم تفصيله ان النهي من الافعال الشرعية يقضي بغير
 الشرعية والنهي من الافعال المحسنة يقضي كونها مقدوراً حيناً ومن الامور المحسنة يقضي كونها
 مقدورة غير ما اذا كان مبني والنهي عن المحال محال كما في التدرج

۱ اسماء الجاحدة اوله
 الامراء الكان
 مؤلفا بالشرع
 ۲ قاضيان
 ۳ كاتبان
 ۴ كاتبان
 ۵ كاتبان
 ۶ كاتبان
 ۷ كاتبان
 ۸ كاتبان
 ۹ كاتبان
 ۱۰ كاتبان
 ۱۱ كاتبان
 ۱۲ كاتبان
 ۱۳ كاتبان
 ۱۴ كاتبان
 ۱۵ كاتبان
 ۱۶ كاتبان
 ۱۷ كاتبان
 ۱۸ كاتبان
 ۱۹ كاتبان
 ۲۰ كاتبان
 ۲۱ كاتبان
 ۲۲ كاتبان
 ۲۳ كاتبان
 ۲۴ كاتبان
 ۲۵ كاتبان
 ۲۶ كاتبان
 ۲۷ كاتبان
 ۲۸ كاتبان
 ۲۹ كاتبان
 ۳۰ كاتبان
 ۳۱ كاتبان
 ۳۲ كاتبان
 ۳۳ كاتبان
 ۳۴ كاتبان
 ۳۵ كاتبان
 ۳۶ كاتبان
 ۳۷ كاتبان
 ۳۸ كاتبان
 ۳۹ كاتبان
 ۴۰ كاتبان
 ۴۱ كاتبان
 ۴۲ كاتبان
 ۴۳ كاتبان
 ۴۴ كاتبان
 ۴۵ كاتبان
 ۴۶ كاتبان
 ۴۷ كاتبان
 ۴۸ كاتبان
 ۴۹ كاتبان
 ۵۰ كاتبان
 ۵۱ كاتبان
 ۵۲ كاتبان
 ۵۳ كاتبان
 ۵۴ كاتبان
 ۵۵ كاتبان
 ۵۶ كاتبان
 ۵۷ كاتبان
 ۵۸ كاتبان
 ۵۹ كاتبان
 ۶۰ كاتبان
 ۶۱ كاتبان
 ۶۲ كاتبان
 ۶۳ كاتبان
 ۶۴ كاتبان
 ۶۵ كاتبان
 ۶۶ كاتبان
 ۶۷ كاتبان
 ۶۸ كاتبان
 ۶۹ كاتبان
 ۷۰ كاتبان
 ۷۱ كاتبان
 ۷۲ كاتبان
 ۷۳ كاتبان
 ۷۴ كاتبان
 ۷۵ كاتبان
 ۷۶ كاتبان
 ۷۷ كاتبان
 ۷۸ كاتبان
 ۷۹ كاتبان
 ۸۰ كاتبان
 ۸۱ كاتبان
 ۸۲ كاتبان
 ۸۳ كاتبان
 ۸۴ كاتبان
 ۸۵ كاتبان
 ۸۶ كاتبان
 ۸۷ كاتبان
 ۸۸ كاتبان
 ۸۹ كاتبان
 ۹۰ كاتبان
 ۹۱ كاتبان
 ۹۲ كاتبان
 ۹۳ كاتبان
 ۹۴ كاتبان
 ۹۵ كاتبان
 ۹۶ كاتبان
 ۹۷ كاتبان
 ۹۸ كاتبان
 ۹۹ كاتبان
 ۱۰۰ كاتبان

Library of



Princeton University.



32101 077792982